الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة

وزارة التّعليم العالي والبحث العلميّ

المركز الجامعيّ أحمد بن يحي الونشريسيّ - تيسمسيلت -

معهد الآداب واللغات

مذكّرة تخـرّج لنيل شهـادة الماستر في اللّغة والأدب العربيّ.

موسومة بـــ:

دراسة كتاب (اللّسانيّات والصّوتيّات جهود في اللّغة والتّحقيق لرمضان عبد التّوّاب)

للمؤلِّف "رياض عبّود غوّار الدّليمي "

تخصّص: تعليميّة اللّغات

إعداد الطّالبتين:

كباس محجوبة

ملّال لويزة

إشراف :

** أ.د: ابن فريحة الجيلالي **

لجنة المناقشة:

د. غربي بكّاي	م ج تيسمسيلت	رئيسا
د. قاسم قادة	م ج تيسمسيلت	عضوا مناقشا
أ.د ابن فريحة الجيلالي	م ج تيسمسيلت	مشرفا و مقررا

السّنـــــــة الجامعيـــــة: 1440/1439 هـ - 2019/2018

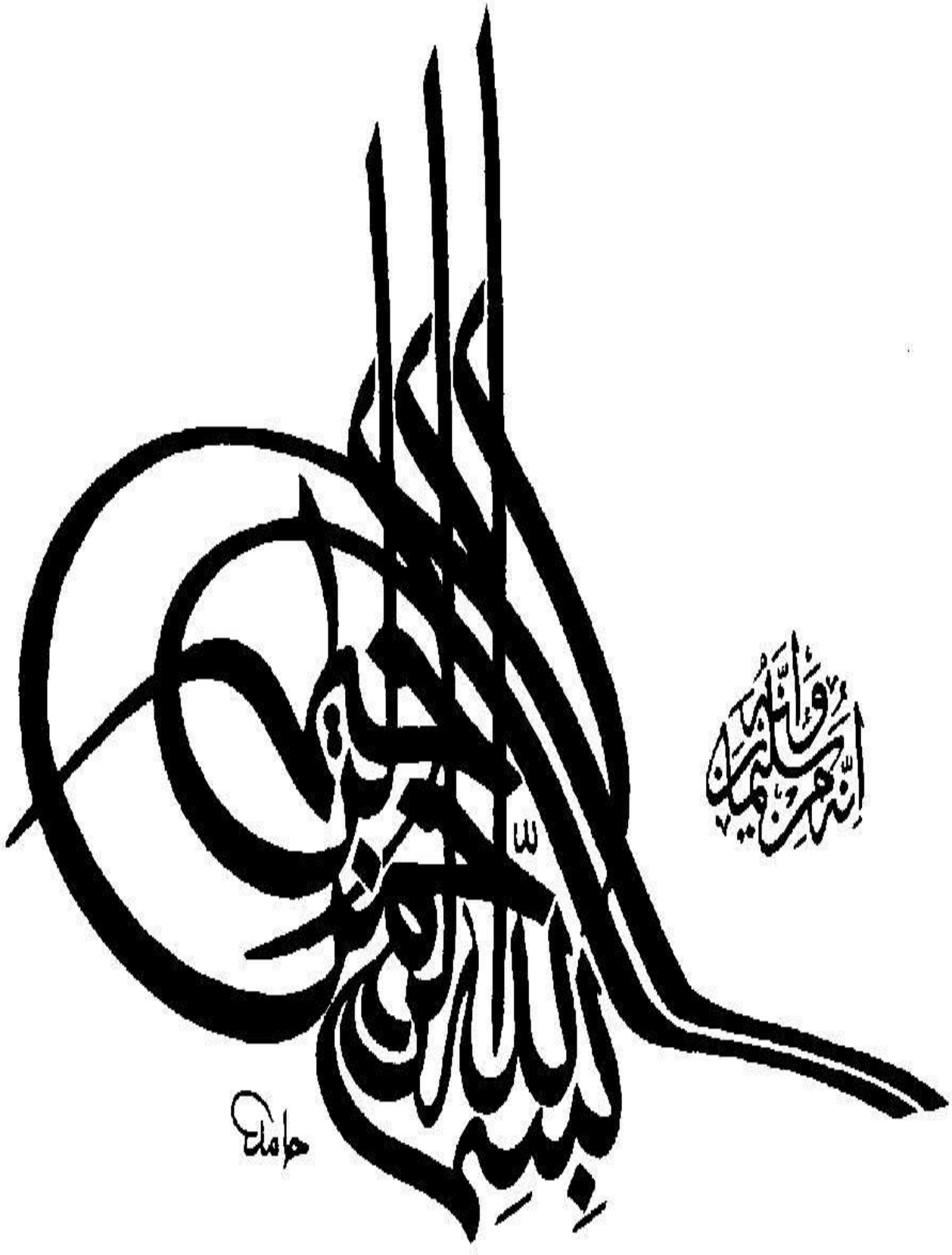
بسم الله الرحمن الرحيم
إنه من سليمان وإنه

شكر و إهداء

الحمد والشّكر لله الّذي أيّدنا بنور الفهم وألجأنا من ظلمات الوهم، والصّلاة والسّلام على هادي البشريّة وخير البريّة، سيّدنا وحبيبنا محمّد عليه أفضل الصّلوات وأزكى التّسليم، أمّا بعد:

نهدي هذا العمل المتواضع **للوالدين الكريمين** اللّذين أمامهما تضيع العبارات، وتتساقط العبرات، وتتيه الكلمات، إليكما نمنح كلّ النّجاحات.

إلى **العائلة الكريمة**، والشّموع المنيرة، إلى الّذين لا يكتمل وجودنا إلّا بهم، ولا نتذوّق طعم الأفراح إلّا معهم، ولا تخفّف وطء الأحزان إلّا مواساتهم.

والشّكر لمن أعاننا في عملنا هذا دون أن ينتظر منّا جزاء أو شكورا، من أراد جهده خالصا لوجه الله، البروفيسور: **ابن فريحة الجيلالي.**

ثمّ الشّكر لكلّ من علّمنا حرفا من الابتدائيّ إلى الجامعيّ فصرنا لهم عبيدا، معترفين بالجميل.

وكلّ العاملين **بالمركز الجامعيّ تيسمسيلت** مهما كانت مراكزهم.

وأخيرا الشّكر لكلّ من أعاننا في عملنا من قريب أو بعيد.

لكلّ هؤلاء نقول: جزاكم الله خيرا وعوّض جهودكم في الجنان.

لويزة / محجوبة

بطاقة فنّية

بطاقة فنِّيّة للكتاب :

المؤلَّف : اللّسانيات والصّوتيّات جهود في اللّغة والتّحقيق .

المؤلِّف : الدّكتور رياض عبّود غوّار الدّليمي .

الطّبعة : الأولى .

السّنة : 2014م/1435هـ .

دار النّشر : دار غيداء للنّشر والتّوزيع .

الحجم : متوسِّط .

عدد الصَّفحات : 298 صفحة .

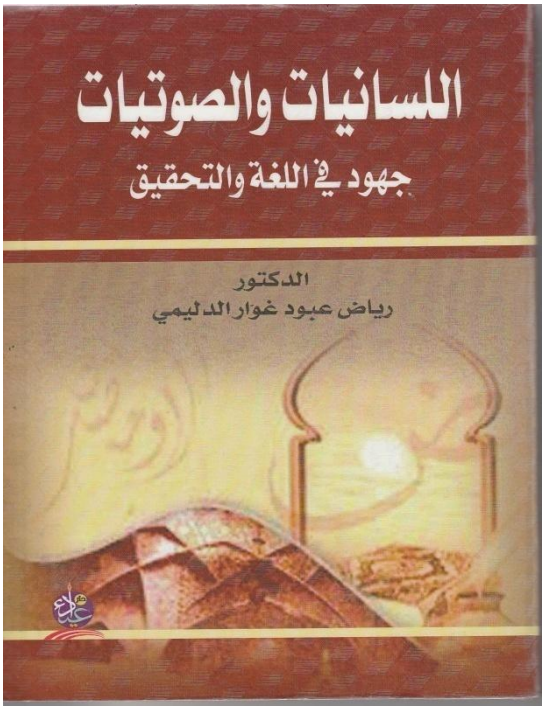

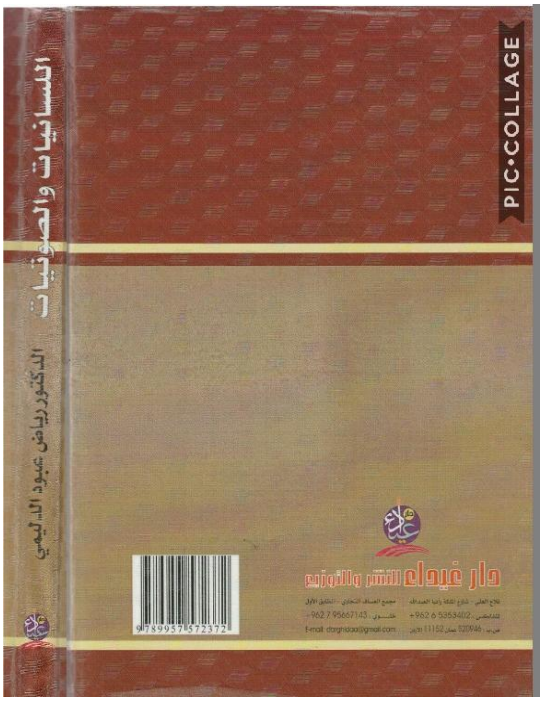

قسَّم "رياض عبّود غوّار الدّليمي" كتابه إلى مقدِّمة وخمسة فصول وخاتمة؛ حيث عنون الفصل الأوّل "بحياته وآثاره العلميَّة " وهو يحتوي على واحد وخمسين صفحة؛ أمّا الفصل الثّاني فعُنِيَ بـ "جهوده في مناهج اللّسانيات الحديثة "يشتمل على ثمانية وأربعين صفحة؛ حيث جعل في هذا الفصل مبحثين يتقدّمها تمهيد (المنهج المقارن بين مناهج اللّسانيات الحديثة) ،أمّا الفصل الثّالث فعنون بـ" جهوده في دراسة اللّهجات"، وفيما يخص الفصل الرّابع فهو معنون بـ " جهوده في دراسة اللّغة في ذاتها، وعدد صفحاته أربع وأربعين صفحة، يضّم ثلاثة مباحث، وبخصوص الفصل الأخير الموسوم بـ " جهوده في تحقيق التّراث اللّغوي " تضمّن ثلاثاً وخمسين صفحة، تناول فيه ثلاثة مباحث.

ترجمة صاحب الكتاب :

ولد "رياض عبود غوار ربيع الدّليمي" في 06 سبتمبر 1969 م بمحافظة ديالي العراق، ترعرع بتلك المدينة، بدأ دراسته عند المشايخ بدورات تحفيظ القرآن الكريم وهو في عمر صغير نهاية السّبعينيَّات، ثمّ العلوم الدّينيّة في نهاية الثّمانينيّات

عمل مهندسا عسكريًّا، لكنَّ حبّه للقرآن الكريم جعله يلتحق بالكليّة عام 2001 ليدرس اللّغة العربيّة في قسم اللّغة العربيّة الدّراسة المسائيّة بكليّة التّربيّة للعلوم الإنسانيّة لمدة أربع سنوات، فكان الأوّل على الكليّة في البكالوريوس ثمّ حصل على شهادة الماجستير[1] بتقدير امتياز، وبعدها الدّكتوراه[2] بتقدير امتياز أيضاً.

لديه مكتبة خاصَّة تحتوي ما يقارب ألفي كتاب، فكان يقرأ الكتب باستمرار حتَّى وصلت به أيّاما لم يتمكّن من رؤية أسرته بسبب انشغاله بالدّراسة، فقد كان لا ينام إلاّ

[1] ينظر: الملحق رقم 01.
[2] ينظر: الملحق رقم 02.

ثلاث ساعات يوميّا عدا الجمعة، لأنّه كان ينشغل بالكتب والدّراسة، عَمِلَ رئيسا لقسم اللّغة العربيّة في كليّة الأندلس الأهليّة الجامعة على مدار أربع سنوات، وعمل أستاذا محاضرا لمادة النّحو والصّرف والبلاغة والأدب في كليّة الإمام الأعظم أبي حنيفة النّعمان رحمه الله وما تزال محاضراته الّتي أعدّها تعتمد كمنهج مقرّر في عدّة كلّيّات .

مكانته العلميّة الحاليّة مُدَرِّس دكتور (م.د)،عُرِفَ بآرائه الجريئة والثّور على ما هو تقليديّ ، له مؤلّفان: الأوّل هو الكتاب الّذي نحن بصدد دراسته المعنون بـ (اللّسانيّات والصّوتيّات جهود في اللّغة والتّحقيق لـ" رمضان عبد التّوّاب ")والثّاني " الدّراسات الصّوتيّة بين القديم والحديث .

كما حصل على الإجازة العلميّة[1] في إفادة وتدريس العلوم العقليّة والنّقليّة بعد أنْ لزم مجالس العلوم الدينيّة لأكثر من عشرة أعوام.[2]

ومازال على قيد الحياة، أطال الله في عمره.

[1] ينظر: الملحق رقم 03.

[2] مواقع التواصل الاجتماعي (فايسبوك Osama Abood)، أسامة عبود غوار الدليمي الابن الأكبر للدّكتور، (يوم 04 جوان 2018)، الساعة 10:14صباحا وتم الرد على الساعة 20:55مساء.

مقدّمة

مقدّمة :

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا، والصّلاة والسّلام على المصطفى الحبيب عليه أفضل صلاة وأزكى تسليم، أمّا بعد:

تعدّ اللّسانيات علما حديثا بالغ الأهمية، انتشر بين الباحثين و اللّغويين والمفكرين، انتشارا واسعا في الدّرس اللّغوي الحديث؛ أمّا الصّوتيات فهي الولد المدلّل لها.

فقد ارتبطت بعلوم كثيرة أفادتها واستفادت منها غير أنّ الموضوع الّذي تهتم بدراسته هو اللّغة مكتوبة كانت أمّ منطوقة، وفي هذا المجال ظهر العديد من الباحثين في الوطن العربي، من بينهم العلامة المصريّ "رمضان عبد التّوّاب" الّذي أفنى حياته في دراسة علوم اللّغة وتدريسها، وقد قيّضه الله لحفظ اللّغة العربيّة بعد تردّي أحوال أمّتها، لذلك اختاره"الدّليمي" لدراسة جهوده في كتابه الموسوم بـ(اللّسانيات والصّوتيات جهود في اللّغة والتّحقيق).

ومن وراء دراستنا لهذا الكتاب من بين آلاف الكتب:

1- الميول إلى جانب اللّسانيات لما له من أهميّة بالغة في الدّرس اللّغوي الحديث.
2- التّطلع إلى دراسات عليا في هذا المجال والتّحقيق فيه.
3- الافتقار إلى كتب سابقة تعظّم ما قام به الدّكتور "رمضان عبد التّوّاب".
4- غيرتنا على اللّغة العربيّة والرّغبة في اكتشاف خباياها.
5- رغبة المشرف في تناولنا لهذا الكتاب، الّذي فيه ضالتّنا ، فحقّق بذلك رغبتنا وشغفنا.

ومن هنا نطرح الإشكال الآتي: ما هي جهود رمضان عبد التّوّاب عند رياض عبّود غوّار الدّليمي في كتابه اللّسانيّات والصّوتيّات؟ وكيف عالج هذه القضايا؟ وما هي المنهجيّة المتّبعة في ذلك؟

وحتّى نجيب عن الإشكاليّة الّتي طرحناها لابدّ من اتّباع الخطّة الآتية، مع العلم والتّنويه أنّنا غيّرنا في خطّة الكتاب، فـ"الدّليمي" قد قسّم كتابه إلى خمسة فصول، بينما نحن قسمناه إلى أربعة فصول لما اقتضته الضّرورة ، نظرا لأن الفصل الأول مخصص لحياة"رمضان عبد التواب " فلم نستغن عنه بل وضعناه في المدخل، إضافة إلى الأمثلة الكثيرة والمتفرقة الّتي حاولنا انتقاء أجودها ودمج بعضها وضبطها في خطّة ممنهجة، سليمة ومرتّبة ترتيبا منطقيّا.

لدراسة هذا الكتاب اخترنا المنهج الوصفي وهو المناسب لطبيعة موضوعنا؛ حيث مكّننا من وصف القضايا اللّغويّة اللّسانيّة والصّوتيّة الّتي تطرّقنا إليها من خلال كتاب" اللّسانيّات والصّوتيّات جهود في اللّغة والتّحقيق".

- مدخل: تطرّقنا فيه إلى ترجمة للدّكتور "رمضان عبد التّوّاب"، والّتي تتضمّن حياته وآثاره العلميّة، وركزنا فيه على تقديم نبذة عامّة للّسانيات والصّوتيات.
- دراسة الفصول وهي أربعة:حاولنا أن نوازن بينها في تقسيمنا للمباحث.

الفصل الأوّل: بعنوان: "رمضان عبد التّواب" ومناهج اللّسانيات الحديثة، احتوى جهوده في هذا المجال لما له من أهمّية في إغناء الدّرس اللّغويّ الحديث عن طريق بحوثه المقارنة وآرائه العلميّة الدّقيقة، وجعلنا هذا الفصل في مبحثين بعدما مهّدنا له؛ حيث وضّحنا فيه علاقة المنهج المقارن بالمناهج الأخرى، والآخر وقفنا فيه على آراء ونظريّات "رمضان عبد التّوّاب" في التّراث اللّغويّ العربيّ، والّتي تثبت الدّور الفعّال لعلمائنا القدامى؛ ذلك لأنّ ما جاء به المحدثون ليس إلّا وليد الفكر اللّغويّ العربيّ القديم.

الفصل الثّاني: جهود في دراسة اللّهجات العربيّة، وجعلناه في ثلاثة مباحث، الأوّل كان تمهيدا لدراسة اللّهجات، تطرّقنا فيه إلى تعريف اللّهجة وأسباب نشأتها والعلاقة بينها وبين اللّغة ومصادرها وأهمّيّتها، والثّاني لخّصنا فيه جهود "رمضان عبد التّوّاب" في دراسة اللّهجات، وموقفه

منها ومن الفصحى، وكذا امتداد اللّهجات القديمة في بعض لهجاتنا المعاصرة، أمّا الثّالث فضمّنّاه جهوده في تفسير ألقاب اللّهجات العربيّة القديمة في ضوء علم اللّغة الحديث.

الفصل الثّالث: "رمضان عبد التّوّاب" ودراسة اللّغة في ذاتها، وقد أفردناه لجهود "رمضان عبد التّوّاب" في هذا المجال، فضمّ ثلاثة مباحث، الأوّل جمعنا فيه جهوده الصّوتيّة من تغيّر وثبات للأصوات والعلاقة بين المصوّتات، والثّاني ضمّ جهوده الصّرفيّة من اشتقاق وثنائيّة أصول وإعلال وصيغة للمطاوعة، والثّالث تضمّن جهوده الدّلاليّة من تطوّر لغويّ ونحت وتعريب وترادف ومشترك لفظيّ وتضادّ.

الفصل الرّابع: جهوده في تحقيق التّراث اللّغويّ، هذا الفصل جعلناه مخصّصا لتحقيقه لما له من دور كبير في ذلك، وقد جاء على ثلاثة مباحث أيضا، الأوّل حول منهجه في التّحقيق، والثّاني حول جهوده في إصلاح التّصحيف والتّحريف، أمّا الثّالث فحمّلناه بجهوده في نقد تحقيق التّراث.

- نقد و تقويم: ذكرنا فيه أهمّ نقاط التّباين بين هذا الكتاب والكتب الأخرى.
- خاتمة: استخلصنا فيها أهمّ النّتائج الّتي توصّلنا إليها.

وبخصوص أسلوب الكاتب الّذي انتهجه فهو أسلوب بسيط وسهل يجعلك تفهم ما يحيل إليه وقد اعتمدنا بعض المراجع نذكر منها:

1- فقه اللّغة في الكتب العربيّة ، عبده الرّاجحي.
2- بحوث ومقالات في اللّغة،"رمضان عبد التّوّاب".
3- الدراسات الصوتية بين القديم والحديث،رياض الدّليمي.

ومن الصّعوبات الّتي واجهناها في بداية البحث نذكر مايلي:

- عدم شهرة المؤلِّف، وصعوبة الحصول على ترجمة له في المراجع.
- وفرة المراجع الّتي صعّبت علينا انتقاء المعلومة المناسبة،في حين وجدنا .

- صعوبة في الحصول على كل المراجع "رمضان عبد التّوّاب"وكذا سيرته من غير كتابنا.
- ضيق الوقت نظرا لمزاوجتنا العمل والدّراسة.
- اشتمال الكتاب على تخصّصات كثيرة صعّب علينا الغوص في أغوارها.

إنّ بفضل اللّه عزّ وجلّ ورأفته بنا استطعنا تجاوز هذه الصّعوبات الواحدة تلوى الأخرى، نحمده ونشكره على رحمته الواسعة.

وفي الأخير، نقدِّم شكرنا لكلّ من قدّم لنا يد المساعدة من قريب أو بعيد، وعلى وجه الخصوص أستاذنا المشرف:"ابن فريحة الجيلالي" على صبره على أسئلتنا المتواصلة فلم يبخل علينا بشيء.

تيسمسيلت:2019/05/11م

السّاعة: 14:00 زوالا.

كبّاس محجوبة

ملاّل لويزة .

مدخل إلى
اللسانيات و الصوتيات

مدخل:

شرَّف الله سبحانه و تعالى اللّغة وعظَّمها، كما جعلها محلَّ اهتمام، وهذا الاهتمام ليس بالأمر الجديد، إنَّما هو قديم قدم الإنسان؛ لأنَّ اللّغة ظاهرة اجتماعيَّة وحاجة إنسانيَّة بين بني البشر، وهي وعاء يصون الحضارات ووسيلة لنقل المعارف والعلوم عبر الأجيال.

و من أبرز هذه العلوم اللّسانيات، الّتي ظهرت مع "فرديناند دي سوسير" في مطلع القرن العشرين، بالرّغم من حداثة هذا العلم الّذي لم يتجاوز عمره قرنا من الزّمن إلّا أنّه أخذ مكانا مرموقا وأهمية بالغة ونجاحا كبيرا، ممّا جعلها تلفت انتباه الكثير من الدّارسين والباحثين خاصّة في الآونة الأخيرة. فاللسانيات هي : " العلم الّذي يدرس اللّغة الإنسانيّة دراسة علميّة وموضوعيّة تقوم على الوصف ومعاينة الوقائع بعيدا عن النّزعة التّعليميّة والأحكام المعياريّة".[1]

وهذا يعني أنّها تدرس اللّغة دراسة علميّة وموضوعيّة، إذن هي ليست علما معياريّا؛ لأنّها لا تقيّم اللغة ولا يُفرض عليها ما ليس من طبيعتها فنتائجها ليست مطلقة[2]، ومنه يتّضح أنّ هذا العلم يتّسم بالدّقّة والموضوعيّة في دراسته للّسان البشريّ.

وعُرّفت أيضا على أنّها : " الدّراسة العلميّة للّغة "[3] ، كما أنّ هذا المصطلح قد تداول بين الكثير من علماء الغرب، فقد استُعمل مصطلح اللسانيات أوّل مرّة في المناطق الألمانيّة، ثمّ انتقل إلى الدّراسات اللغويّة الفرنسيّة ، وصولا إلى بريطانيا، فاللسانيات علم يهتمّ بدراسة كلّ اللّغات

[1] مبادئ اللّسانيّات، أحمد محمّد قدور ، دار الفكر ، دمشق، ط3، (1429هـ/2008م)،ص : 15.

[2] ينظر: مباحث في علم اللّغة ومناهج البحث اللّغوي، نور الهدى لوشن، المكتب الجامعي الحديث، جامعة الشّارقة (د.ط)، (2008م) ، ص: 37.

[3] مدخل إلى اللّسانيات ، محمّد محمّد يونس عليّ، دار الكتاب الجديد ، لبنان، ط2، (سنة2018م)،ص:09.

سواء أكانت مكتوبة أم منطوقة[1] ، ولا مراء من هذا أنّ اللّغة لها نظام تقوم عليه فهي موضوع اللسانيات الوحيد.

بالإضافة إلى أنّ المادّة الصّوتيّة تعتبر المادّة الخام لأيّة لغة من اللّغات، والّتي يبحث فيها علم الأصوات الّذي يعتبر فرع من فروع اللّسانيات النّظريّة، بل أهمّ هذه الفروع، "فعلم الأصوات هو ذلك النّوع من العلم الّذي يهتمّ بدراسة الأصوات اللّغويّة في اللّغات البشريّة المنطوقة".[2]

ونستطيع تعريفه بأنّه أيضا "العلم الّذي يبحث في الأصوات اللّغويّة من حيث مخارجها و صفاتها و كيفيّة صدورها دون الاهتمام بمعنى الصّوت، وبقطع النّظر عن اللّغة الّتي ينتمي إليها، فهذا العلم يقوم بدراسة الصّوت اللّغويّ معزولا عن بنيته اللّغويّة".[3]

وتجدر الإشارة إلى أنّ الهنود والإغريق كانت لهم اهتمامات بالغة منذ أكثر من ألفين وخمسمائة سنة، و كثيرا ما يشير مؤرّخو البحث اللّغويّ الغربيّون إلى جهودهم ويُغفلون جهود العرب والمسلمين في هذا المجال.[4] إلّا أنّ العرب قد تطرّقوا إلى دراسة اللّغة منذ القدم، ومن بينهم "أبو الأسود الدّؤلي"، ثمّ "الخليل بن أحمد الفراهيدي" و" سيبويه " انتقالا إلى "ابن جنّي" و"السّيوطي".

كذلك المحدثون لم يتركوا الأبحاث تذهب سُدى و هباء، فقد ظهر الكثير من الأعلام، من بينهم "علي عبد الواحد وافي"، "صبحي صالح"، "كمال بشر"، "محمود السّعران"، "محمود فهمي الحجازي" و"رمضان عبد التّوّاب" هؤلاء قيّضهم الله للاعتناء باللّغة العربيّة من خلال سهرهم و عَمَلِهم الدّؤوب الّذي أنساهم شهوات الدّنيا، فأفنوا أعمارهم في الكتابة، و لعلّ أبرزهم العلّامة

[1] ينظر: اللسانيات العامة الميسرة، نعمان عبد الحميد بوقرة، عالم الكتب الحديثة ، الأردن، ط1،(2015م)،ص:19 .
[2] معالم الصّوتيات ، عبد القادر شاكر،ديوان المطبوعات الجامعية ، تيارت،(د.ط)،(2010م)، ص: 27.
[3] مباحث في علم اللّغة ومناهج البحث اللّغوي، نور الهدى لوشن، ص:92 .
[4] ينظر: مدخل إلى اللّسانيات ، محمّد محمّد يونس عليّ، ص:09.

"رمضان عبد التّوّاب " الّذي بذل جهدا كبيرا، فقد خدم العربيّة بجدّ وإخلاص؛ فهذا الأخير قد ولد في(21فيفري 1930 م)بمصر، في منتصف شهر رمضان .

تمّيز منذ صغره بحصوله على المراتب الأولى ،حفظ القرآن الكريم وفهم معانيه وهو في العاشرة من عمره، دخل المعهد الدّيني ليتعلم علوم العربيّة،تخرج من دار العلوم سنة 1956م ،ثمّ سجل الماجستير وفي نفس السّنة دخل كليّة التربيّة وحصل هناك على بعثته إلى ألمانيا للتّخصص في فقه اللّغة العربيّة مدة خمس سنوات وبعد عودته من البعثة تحصل على الماجستير والدكتوراه .

امتازت ثقافته بسعة اطلاعه، ودأبه على التّأليف والتّحقيق والتّرجمة،ابتكر مصطلحات جديدة كمصطلح (الرّكام اللّغوي للظّواهر المندثرة) حتى غدا مفخرة ومثلا بلا منازع ، استمدّت ثقافته من ثلاث منابع : ثقافة مصرية، أوروبية وعربية.

يَكمن منبع ثقافته المصريّة في نشأته على حبّ العلم و تزوده به بفضل أساتذته ،فقد استغل إجازات الصّيف في عكوفه على الكثير من الكتب الأدبيّة ،كما نوع قراءته بين الصّحف والمجلات لحظة صدورها ،لديه مكتبة ثرية بالتّراث العربي كونها بنفسه ،أجاد اللّغة الانجليزية حتّى أنّه كان يقرأ لشكسبير .

أمّا منبع ثقافته الأوروبيّة هو الأساس في ثقافته وعلمه؛ فقد أفادته بعثته إلى ألمانيا من إتقان اللّغة الألمانيّة وعدّة لغات أجنبيّة أخرى في حين أنّ منبع ثقافته العربيّة كانت بسبب تنقله بين الجامعات العربيّة. عشق الكتب حيث عاش بينها قارئا ومؤلفا ومحققا ومدرسا ومترجما؛ فقد كان غيورا على اللّغة العربيّة وخير دليل على ذلك كثرة مؤلفاته .

شغل عدّة مناصب أهمُّها عميد لكليّة الآداب جامعة "عين شمس " لمرتين وحاز على جوائز علمية من بينها جائزة (آل البصير العالميّة) في الدراسات الأدبية واللّغوية لعام (1982م/1983م)، كما دَرَسَ على يد علماء بارزين مصريّين وأجانب منهم : "إبراهيم أنيس" و"عباس حسن" ، الألماني "شبيتالر" و" فيسمان" . ودَرَّسَ تلاميذ أصبحوا علماء في اللّغة

والنّحو والأدب منهم : "أحمد طه"، "عادل سليمان جمال" ،"عبد الحسين المبارك " ...وغيرهم كثر.[1]

تخصّص في الدّراسات اللّغوية الحديثة منها على وجه الخصّوص ، تمّيز بسلاسة وإطناب أسلوبه، يلتزم الصّراحة في النّقد تصل أحيانا إلى التّجريح؛ أمّا طريقته في التّأليف فهي كالآتي :[2]

- ✓ يربط بين الآراء و يميل إلى الدّراسات الحديثة .
- ✓ له منهج خاص في التّأليف وهذا ظاهر في كتابه (لحن العامة والتّطور اللّغوي).
- ✓ اهتم بدراسة اللّهجات العاميّة.
- ✓ لا يصدر رأيا على غيره إلاّ بالدّليل ، وكان خير مدافع على العربيّة .
- ✓ اعتنى بإيضاح الأوهام والتّصحيفات والتّحريفات الّتي أصابت اللّغة عند العرب القدامى، ودعا إلى تنقيتها.

ومما لاشك فيه أنّه بذل جهدا كبيرا ، إلاّ أنّ طريقته في التّأليف كانت غير خالية من الضّعف والوهن والمآخذ من أبرزها :[3]

- ✓ خالف "رمضان عبد التّوّاب" المناهج و اعتمد العديد من العبارات الّتي تدلّ على اعتزازه بنفسه من بين هذه العبارات الأمثلة التّالية : (فتلقفه القراء والمتخصّصون في شتى أركان الوطن)، (عثرت على نص خطير).

[1] ينظر: اللسانيات والصوتيات جهود في اللغة والتحقيق لرمضان عبد التواب ،رياض عبود غوار الدليمي،دار غيداء، الأردن ، ط1، (1435هـ/2014م)، ص :21-30.

[2] ينظر: المرجع نفسه ، ص:30-32.

[3] ينظر: المرجع نفسه،ص: 32-38.

- ✓ كان "رمضان عبد التّوّاب" يسرف كثيرا في نقل النصوص، وأحيانا لا يضع أيّ كلمة للفصل بينها، فأغلب مؤلفاته فيها نصوص منقولة، ومثال على ذلك : معالجته لصوت الهمزة .
- ✓ كان ينقل ما كتبه في مؤلفاته إلى كتبه الجديدة، بل الأمر من ذلك أنّه ينسى استعمال علامتي التّنصيص عند الاقتباس أحيانا.
- ✓ عدم تناسب الفصول و توازنها في كتابه(المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي).
- ✓ إيراد عناوين غير مترابطة مع عدم تطابق العنوان بالمضمون بدون تبيان السبب.

كان ذا عقيدة راسخة، معتدل الإيمان،قوي الحق، مدافعا عن الإسلام واللّغة العربيّة الفصحى أمام الملاحدة والشعوبيّين، أحبّ النّاس فصار محبوبا وصادق العهد والوعد منصفا، معطاءً، كريما محب الدّعوة جِدْ متواضع حتّى أنّه فتح مكتبته الخاصّة لأبنائه و تلامذته ، وكان يحدثهم عن تجاربه وأفكاره بكل سرور، وبعد عطاء طويل وعلم وافر ، بلغ الحادي والسبعين من عمره وافته المنية يوم (27 آب 2001م)ودفن "بقيلوب " .[1]

تنوّعت آثاره العلميّة؛ حيث استعمل الكاتب خمسة أساليب للحصول على الآثار العلميّة للدّكتور" رمضان عبد التّوّاب" ، فقد قسّمها إلى ثلاث مباحث

أولا التأليف: وهو على قسّمين : [2]

أ) **الكتب :** تسعة و خمسين كتابا ،اعتمد "رمضان عبد التّوّاب" على عدد كبير من المصادر في تأليفه للكتب حتّى أنّ مؤلفه الأوّل عدد مصادره فاق عدد صفحات الكتاب بيّد أنّ مدة التّأليف كانت متقاربة بين كتبه في سنة 1967م ، كما حصل على جائزة "آل البصرة العالميّة" بفضل مؤلفه الّذي هو بعنوان " بحوث ومقالات في اللّغة "

[1] ينظر: اللسانيات و الصوتيات ، رياض الدليمي، ص: 38 ،39.

[2] ينظر :المرجع نفسه ، ص: 40-64.

ب) البحوث و المقالات : 130 بحثا .

كتب ستة بحوث و الباقي كلها مقالات بمجلات متنوّعة بدول مختلفة، الأوّل عبارة عن بحث كان سنة 1963 والأخير عبارة عن مقالة بمجلة منبر الإسلام سنة 1997 م .

ثانيا تحقيقاته اللغوية : تشتمل خمسة وثلاثين كتابا، أوّل كتاب كان سنة 1964م.[1]

ثالثا الترجمة : ترجم "رمضان عبد التواب" سبعة كتب عن اللّغة الألمانيّة ، أوّل كتاب سنة 1963 م.[2]

ومن هذا كله نستخلّص أنّ إنجازه كان غزيرا من ترجمة وتأليف وتحقيق، وموهبته تتجلّى في هذه الأخيرة.

و لهذا وجده "رياض الدّليمي" أهلا للدّراسة والبحث، فسمّى كتابه هذا بـ(رمضان عبد التّوّاب وجهوده في اللّغة). إذ تجاوز كلّ الصّعوبات الّتي اعترضته، واعتبره متعة فكريّة؛ فقد بذل جهودا مضنيّة للوقوف على آثار هذا اللّغويّ، وبعد الإلمام والإحاطة بالموضوع شرع برسم خطّة تحدّد الدّراسة وتناسب طبيعته؛ فقد قسّم كتابه هذا إلى خمسة فصول مقفاة بخاتمة .

لقد خصّص الفصل الأوّل للحديث عن حياته وآثاره العلميّة، فقسّمه إلى مبحثين، وأفضى في الكلام عن سيرته وآثاره؛ لأنّه لحدّ عِلْمه هو أوّل من تناولها كدراسة على أقلّ تقدير في العراق؛ أمّا بخصوص الفصل الثّاني، فعُني بجهوده في الدّراسات اللّسانيّة الحديثة، وقد جعل لهذا الفصل مبحثين يتقدّمهما تمهيد بيّن فيه المنهج المقارن، كما أفرد الفصل الثّالث لجهوده في دراسة اللّهجات العربيّة، وقد جاء على ثلاثة مباحث، وفيما يخصّ الفصل الرّابع، فقد تضمّن جهوده في دراسة اللّغة في ذاتها، وجاء أيضا على ثلاثة مباحث؛ وأمّا الفصل الخامس، فقد تناول فيه جهوده في مجال تحقيق التّراث اللّغويّ؛ حيث اشتمل على ثلاثة مباحث.

[1] ينظر: اللسانيات و الصوتيات،رياض الدليمي ، ص:64-70.

[2] ينظر: المرجع نفسه ،ص:70-72.

وأخيرا الخاتمة الّتي ذكرنا فيها أهمّ النّتائج الّتي توصّل إليها، و قد أردفها بقائمة المصادر والمراجع، ثمّ خلاصة الدّراسة باللّغة الإنجليزيّة، و بعد ذلك قدّم شكره لأستاذه "عبد الرّسول إبراهيم "الّذي ساعده على إنجاز هذا البحث.[1]

أمّا عن الحقل المعرفيّ الّذي تنتمي إليه هذه الدّراسة المتعلّقة بهذا الكتاب، فهي الدّراسات اللّغويّة الحديثة عامّة والدّراسات اللّسانيّة على وجه الخصوص، فقد استنبطنا هذا من خلال قراءتنا المتمعّنة للكتاب، وهذا أمر ظاهر؛ ذلك لأنّ موضوع اللّسانيات هو اللّغة، كما أنّه تمّ ذكر المناهج الحديثة وعلم اللّغة واللّهجات، وجُعل جزء للتّحقيق الّذي يُعتبر جدّ هامّ للّغة. وإنّ هذا البحث ليعتبر جديدا، و يبدو هذا واضحا من خلال قول "الدّليمي" في مقدّمة كتابه بأنّها أوّل دراسة.

وفي بحثنا عن مؤلّفين درسوا جهود "رمضان عبد التّوّاب" ، لم نجد لهم أيّ أثر، باستثناء كتاب موسوم بعنوان(نصوص ودراسات لغويّة مهداة لشيخ المدرسة الرّمضانيّة الأستاذ رمضان عبد التّوّاب من تلاميذه المحبّين في عيد ميلاده السّبعين)، دار الفردوس للطّباعة ، القاهرة 2001 م. وهو عبارة عن كتاب جُمعت فيه سيرة و حياة "رمضان عبد التّوّاب" وأعماله وكلّ ما قدّمه ، من طرف طلبته ليكرّموه به في ميلاده السّبعين، وللأسف الشّديد لم تتسنّ لنا الفرصة بتصفّحه، لأنّنا لم نحصل عليه ورقيّا ولا إلكترونيّا .

وإنّ هذا الافتقار إلى وجود دراسات سابقة تبجّل ما قام به "رمضان عبد التّوّاب"، جعلت "الدّليمي" يفكّر ليجمع ويؤلّف هذا الكتاب، لقد قام المؤلّف بذكر سيرة "رمضان عبد التّوّاب"؛ لأنّه لم يتسنّ للكثير من الدّارسين الوقوف عليها، لقوله: "... فضلا عن إيماني بأنّ العلماء المبرّزين

[1] ينظر: اللسانيات و الصوتيات،رياض الدليمي ، ص: 15-18.

في خدمة اللّغة العربيّة في العصر الحديث يستحقّون أن نقف عندهم بدراسات كثيرة» [1] ، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن رمضان عبد التواب يستحق الدراسة .

إنّ للّغة تراثا ضخما يستحقّ أيضا الوقوف عنده و تدوينه، لهذا اختار "الدّليمي" هذا الكتاب ليسجّل من هذا التّراث جهود واحد من أولئك الأعلام، الّذي ترك أثرا مشهودا في خدمة لغتنا العربيّة لغة القرآن الكريم، لقوله : "ترك المعنيّون باللّغة وعلومها تراثا ضخما يستحقّ الوقوف عنده وتدوينه»[2].

كما أنّ حبّ المؤلّف للّغة العربيّة وشغفه بها جعلت له رغبة جامحة في إضافة شيء ينفع طلّابها، وهذا الأمر يعكس غيرته على اللّغة العربيّة. وبعد بحث مستمرّ، وعمل دؤوب، وجهد مقبول تأكّدنا من قائمة المصادر والمراجع من أنّه فعلا قد عاد إليها.

كما قمنا بالتّأكّد أيضا من المعلومات المستقاة من هذه المصادر والمراجع، وتبيّن لنا أنّ كلّ المعلومات صحيحة، ممّا يدلّ على أنّه قد اتّسم بالأمانة العلميّة والّتي يتّصف بها الباحث الأمين والشّغوف بالعلم واللّغة، ونضيف إلى ذلك أنّه قدّم شروحات إضافيّة استخدمها في الإحالة للإيضاح. ويعتبر العمل الّذي قدّمه مؤلِفنا جمعا ورصفا للمعلومات بطريقة إبداعيّة وأسلوب خاصّ ومتميّز.

أمّا عن المصادر والمراجع الّتي اعتمد عليها فقد كانت في أغلبها متخصّصة، ونذكر منها:

1- علم اللّسانيّات الحديثة، لـ "عبد القادر عبد الجليل".
2- علم اللّغة العام، الأصوات لـ"كمال بشر".
3- علم اللّغة مقدّمة للقارئ العربيّ ، "محمود السّعران".

[1] ينظر:اللسانيات والصوتيات، رياض الدليمي، ص:15.
[2] ينظر: المرجع نفسه،ص:15.

4- علم الأصوات اللّغويّة، "مناف مهدي الموسوي" .
5- الصّاحبي في فقه اللّغة و سنن العربيّة في كلامها.
6- اللّسانيات من خلال النّصوص، "عبد السّلام المسدي".
7- في علم اللّغة العام، "عبد الصبور شاهين" .
8- في اللّهجات العربيّة، "إبراهيم أنيس".
9- المدخل إلى علم اللّغة و مناهج البحث اللّغويّ، "رمضان عبد التّوّاب".
10- مناهج تحقيق التّراث بين القدامى والمحدثين، "رمضان عبد التّوّاب".

عرض وتقديم

دراسة الفصل الأوّل
رمضان عبد التواب
ومناهج اللسانيات الحديثة

المبحث الأول: تطبيقات المنهج المقارن عند الدّكتور رمضان عبد التّوّاب

المبحث الثاني: علم اللسانيات ومناهج العرب القدامى

الفصل الأوّل: رمضان عبد التّوّاب ومناهج اللّسانيّات الحديثة

تمهيد :

استهلّ "الدّليمي" فصله هذا بتمهيد عنونه بـ (المنهج المقارن بين مناهج اللّسانيّات الحديثة)؛ فقد تطرّق في تمهيده إلى تعريف اللّسانيّات، وذكر أهمّ مناهج اللّغة المتمثّلة في المنهج الوصفيّ الّذي ظهر مع " دي سوسير" في القرن العشرين ثمّ المنهج التّاريخيّ، ومنها انتقل إلى المنهج المقارن الّذي أعطاه مساحة أكبر من المنهجين الآخرين بحكم أنّه المنهج الّذي درس به "رمضان عبد التّوّاب" أبحاثه.

تطرّق فيه إلى تعريف هذا المنهج، ثمّ ذكر مجالاته والصّعوبات الّتي قد تواجه الباحث أثناء دراسته لهذا المنهج، وختم تمهيده بعنصر تطرّق فيه إلى العلاقة الموجودة بين المنهج المقارن والمنهجين الآخرين الوصفيّ والتّاريخيّ .

تُعدّ اللّسانيات مصطلحا لغويّا يتمثّل في العلم الّذي يدرس اللّغة الإنسانيّة، وفق منظور علميّ عميق ودقيق، يرمي إلى كشف حقائق وقوانين ومناهج الظّواهر اللّسانيّة، كما أنّها تُعدّ الأساس في البحث اللّسانيّ؛ لأنّها تكشف عن مضامين اللّغة وهي المنهج الوصفيّ، التّاريخيّ والمقارن. فالمنهج الأوّل تركّزت الجهود فيه على وصف اللّغة أو اللّهجة وصفا دقيقا من خلال مستوياتها الأربعة، فـ"دو سوسير" يُعدّ الأب الحقيقيّ لهذا المنهج.

أمّا المنهج التّاريخيّ فيدرس اللّغة دراسة طوليّة أي يتتبّعها في عصور مختلفة؛ حيث يتناول تأريخها وتطوّرها وتغيّرها خلال القرون من جوانبها الأربعة، لذلك فهو يتميّز بفعاليّة مستمرّة (Dynamic)، ومنه فالوظيفة الأولى لعلم اللّغة الوصفيّ هي الوصف وعلم اللّغة التّاريخيّ عَرْض الظّاهرة اللّغويّة عبر حقب زمنيّة متعاقبة، ومن الصّعب الفصل بينهما في مجال التّطبيق العلميّ.

في حين أنّ المنهج المقارن يُطبّق على مجموعة من اللّغات المنتمية إلى أسرة لغويّة واحدة، للمقاربة بين ظواهرها المشتركة للكشف عن أواصر القربى بينها، ضف إلى ذلك أهمّيته البالغة واللّازمة في كلّ ميادين اللّغة، فهو يؤدّي أحسن النّتائج إذا حَسُن استخدامه.[1]

إذن، فالمنهج المقارن يقوم على الموازاة بين الظّواهر اللّغويّة في طائفة من الألسنة لمعرفة درجة القرابة بينها.والأصل المشترك لهذه اللّغات، تميّز بمجالات متنوّعة نذكر منها:[2]

1) مجال الأصوات Phonology: يقوم على افتراض التّغيّرات الصّوتيّة ثمّ تلخّص في آخر الأمر إلى القوانين الصّوتيّة مثل: قانون جريم (Grimm'slaw).
2) مجال بناء الكلمة Morphology: متمثّل في علم الصّرف يقوم على أساس الصّوامت في اللّغات السّاميّة، وتتكوّن من مادّة ثلاثيّة متمثّلة في (الفاء،العين، اللّام).
3) مجال بناء الجملة Syntax: (النّحو) أهمّ ما وصلت إليه الدّراسات النّحويّة المقارنة في تقرير صلة القرابة Relationship بين الجمل.
4) الدّلالة Semantics: يقوم على المقارنة بين الألفاظ ذوات المعنى المطابق أو المقارب، ومن أهمّ جوانبه هو تأصيل المواد اللّغويّة في المعاجم.

ومن الصّعوبات الّتي قد تعتري الباحث أثناء دراسته المقارنة:[3]

1) صعوبة التّعامل مع النّصوص القديمة.
2) غموض سير تطوّر اللّغات يؤدّي إلى الصّعوبة في استنباط الأصول الأولى.
3) صعوبة الوصول زمنيّا إلى التّفريقات الّتي انبثقت من اللّغة الأمّ.
4) صعوبة تحديد لغة الأصل، بسبب تشابه واشتراك الظّواهر اللّغويّة.

---

[1] ينظر: اللّسانيات والصّوتيات، رياض الدّليمي، ص:75-79.
[2] - ينظر: المرجع نفسه ، ص:79،80 .
[3] ينظر: المرجع نفسه ، ص: 80، 81.

5) تجاهل العوامل التّأريخيّة العديدة الّتي تأثّرت بها اللّغات المنتمية إلى أسرة لغويّة واحدة منذ نشأتها إلى عصرنا هذا.

ومن هذا نستنبط أنّ هناك علاقة وطيدة بين المنهج المقارن والمنهج الوصفيّ والتّاريخيّ تتمثّل في اعتماد المنهج المقارن على المنهجين الوصفيّ والتّاريخيّ؛ لأنّ كلّ لغة تقارن بلغة أخرى تستدعي دراسة وصفيّة، كما أنّ الدّراسات المقارنة هي شكل من أشكال الدّراسة التّاريخيّة.

وفي هذا النّطاق يرى " حازم علي كمال الدّين" أنّ المنهج المقارن يختصّ بدراسة الظّواهر اللّغويّة في لغات تنتمي إلى أسرة واحدة، وهذا من أجل معرفة ما يلي: [1]

1- الوقوف على الخصائص المشتركة لهذه الظّواهر.
2- تحديد جذر الظّاهرة اللّغويّة واللّغة الّتي يوجد فيها.
3- معرفة أبعاد تطوّر هذه الظّواهر.

ومنه يتبيّن لنا بأنّ المنهج المقارن هو جزء من المنهج التّاريخيّ، وهناك لغويّون من العصر الحديث يُطلقون عليه اسم (المنهج التّاريخي المقارن).

كما أنّ الدّراسة التّاريخيّة تأتي عقب الدّراسة الوصفيّة، ومعنى ذلك أنّها تأتي "بعد الفراغ من دراسة المراحل المختلفة الّتي مرّ بها تاريخ اللّغة دراسة وصفيّة".[2] وعلى هذا الأساس، يتّضح لنا ترتيب المناهج الّتي يستخدمها الباحث اللّغويّ، وتكون على المنوال الآتي: المنهج الوصفيّ، المنهج التّاريخيّ، المنهج التّاريخيّ المقارن.

[1] ينظر:علم اللّغة المقارن، حازم علي كمال الدّين، ، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1،(1428هـ/2007م)، ص: 69،70.
[2] علم اللغة مقدّمة القارئ العربيّ: محمود السّعران، دار النّهضة العربيّة، بيروت، (د.ط)،(د.ت)، ص : 243 .

المبحث الأوّل: تطبيقات المنهج المقارن عند الدّكتور رمضان عبد التّوّاب

لقد ركّز " الدّليمي" في هذا المبحث على أهمّ الظّواهر اللّغويّة الّتي بيّنها " رمضان عبد التّوّاب"، وذلك من خلال اعتماده على المنهج المقارن، فهو يؤكّد وجوب تطبيق المنهج المقارن على العربيّة رغم وجود الصّعوبات والعراقيل، كما وضّح أهمّية الدّراسات السّاميّة للعربيّة.

وبما أنّ"رمضان عبد التّوّاب" لغويّ عربيّ معاصر درس العربيّة في ضوء مناهج البحث الحديثة، فقد كانت له آراء مفيدة لتلك الظّواهر اللّغويّة، والّتي من بينها **النّون والميم في العربيّة**، فهذان الحرفان هما حرفان مائعان قد بقيا في اللّغات السّاميّة كلّها؛ إذ يرى "رمضان عبد التّوّاب" أنّ علاقة النّون بالميم تفسّر لنا مجيء بعض الكلمات العربيّة القديمة بروايتين إمّا ميما أو نونا مثل: قَاتِم، قَاتِن، وغيرها من الكلمات.[1]

أمّا "محمود السّعران" فيسمّيها بالصّوامت الغنّاء؛ حيث تتكوّن بانحباس الهواء حبسا تامّا في موضع الفم، ولكن يخفض الحنك اللّيّن فيتمكّن الهواء من النّفاذ عن طريق الأنف، فحرف الميم مثلا يحدث بانطباق الشّفتين انطباقا تامّا، وهو حرف صامت مجهور شفويّ (= شفتايّ) أغنّ، والنّون العربيّة هي حرف صامت مجهور سنّي أغنّ.[2]

كما أنّ" وحيد صفيّة" سمّتها بالحروف المائعة الّتي تقصد بها اللّام والرّاء والميم والنون إلّا أنّها أطلقت عليها اسما آخر تمثّل في أصوات الذّلاقة، الّتي احتفظت بها اللّغات السّاميّة ومن الأمثلة لفظة (خِنْزِير) ولفظة (نُوح) اللّتين نجدهما في معظم اللّغات السّاميّة.[3]

---

[1] ينظر: اللّسانيات والصّوتيات، رياض الدّليمي، ص : 84.

[2] ينظر: علم اللّغة مقدّمة القارئ العربيّ، محمود السّعران،ص :168، 169.

[3] ينظر: أشكال التّبدّلات الصّوتيّة في اللّغات السّاميّة، وحيد صفيّة، مجلة جامعة نشرين الآداب والعلوم الإنسانيّة، مج 31 العدد1،(2009م)،ص: 64.

أمّا السّيوطي" فقد ذكر أمثلة عديدة عن التّبادل بين اللّام والنّون منها: (هَتَلَتِ السَّمَاءُ وَهَتَنَت)، و(سَحَائِبُ هُتُل وهُتُن)، و(لُمَاعَة ونُمَاعَة): بقل ناعم في أول ما يبدو..... إلخ.[1]

وكذلك بالنّسبة **لتعاقب الأصوات**؛ حيث اختلف أهل التّفسير في كلمة (فُومِهَا) هل هي بالفاء أم بالثّاء؟ فقد قرأ ابن مسعود(وَثُومِهَا) وهذا في قوله تعالى:﴿ فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا﴾[2]، وذهب أهل التّفسير إلى أنّه أريد (بِالْفُومِ= الثُّوْم)، والصّواب أن (الفُومَ هو الْحِنْطَة).

ومن خلال تطبيق" رمضان عبد التّواب" للمنهج المقارن تتّضح لنا رؤيته، فهو يرى أنّ (ثُوم)(Sum) في العبريّة هي (ثَوْمَا) (Taum) في الآراميّة و (ثَوْم) في العربيّة، ومعنى هذا أنّ أصل هذه الكلمة في العربيّة بالثّاء، وأمّا الفاء فهي تطوّر عنها، وعن السّبب في تعاقب الأصوات، يرجع حسب "رمضان عبد التّوّاب" إلى الخطأ السّمعيّ، ولاسيما الأصوات متقاربة المخارج.[3]

ويضرب "السّيوطي" لنا مثالا عن إبدال (الثّاء والفاء) فُلاَنٌ ذو (ثَرْوَة) و (فَرْوَة)؛أي كثرة. ويذكر في (إبدال الهمزة والواو) بأنّ كلّ واو مكسورة وقعت أوّلا فهمزها جائز نحو: (وِشَاح وإِشَاح) و(وِسَادَة وإِسَادَة).

حيث يرى من خلال قول "ابن فارس" بأنّه من سنن العرب إبدال الحروف، وإقامة بعضها مقام بعض مَدَحَهُ ومَدَهَهُ، ويؤكّد على ذلك بأنّ اللّام والرّاء متعاقبان، كما تقول العرب: فَلَقَ الصُّبْح وفَرَقَهُ.

---

[1] المزهر في علوم اللغة وأنواعها،جلال الدين السيوطي،تح: محمد أحمد جاد المولى وآخرون، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، (د.ط)،(1406هـ/1986م)،مج:1، ص :565.

[2] سورة البقرة /الآية 61.

[3] ينظر: اللّسانيات والصّوتيات، رياض الدّليمي، ص :85، 86.

ويذكر عن" أبي الطّيّب "بأنّه ليس المراد بالإبدال أنّ العرب تعتمد تعويض حرف من حرف، وإمّا هي لغات مختلفة لمعان متّفقة، تتقارب اللّفظتان في لغتين لمعنى واحد، حتّى لا تختلفا إلّا في حرف واحد. [1]

ويدرج "صالح الفاخري" هذه القضية في قسم سمّاه(الأصوات المبدلة) وبالضّبط (الأصوات المتقاربة مخرجا وصفة)؛ حيث يذكر هذه الأصوات والّتي من بينها: (الهمزة والهاء) و(الهمزة والعين)، (الثّاء والذّال)، (الثّاء والفاء)، وهذه الأخيرة هي ظاهرة تقوم على إقامة (الثّاء) مقام (الفاء) أو العكس في بعض المواضع، وعزاها "السّيوطي" إلى تميم، فيقولون في (الْأَثَافِي)، (الْأَثَاثِي)، و(اللِّفَام)، (اللِّثَام)، وجاء منها الكثير في بعض اللّهجات المحليّة، فبعض العراقيين يقولون (فَالُولَة) بدل (ثَالُولَة)، وهناك شئ منها في بعض مناطق جنوب ليبيا؛ إذ يقولون: (فَلَافَة) في (ثَلَاثَة).

ويرى "الفاخري" أنّ هذه الظّاهرة لم تكن لغة قبيلة بعينها، ويرجع الأسباب إلى ظروف معيّنة كحالات سقوط الأسنان، وهذا ما يلاحظ عند المسنّين، أمّا الّذي جاء في القرآن لعلّ (الفُومَ) أصل في (الثُّومِ)، والثّاء والفاء وإن لم يكونا من مخرج واحد فهما متقاربان في المخرج ومتّحدان في الصّفة،وهما صوتان رخوان منفتحان مهموسان. [2]

ولعلّ خير مثال على تعاقب الأصوات(الأصوات مابين الأسنانية)، وهي ثلاثة أصوات أوّلها الثّاء وهو صوت مهموس موقف، وثانيها الذّال وهو صوت مجهور، أمّا الثّالث فهو الظّاء صوت مفخّم مجهور، هذه الأصوات احتفظت بها العربيّة جميعا، لكنّها تحوّلت في اللّغات السّاميّة الأخرى. فمثلا: في السّاميّة الشّماليّة الشّرقيّة كـ(الأكاديّة) قد تحوّلت إلى أصوات صفيريّة، فصوت الثّاء تغيّر شينا،فـ (ثَقُل)في العربيّة يقابله في الأكادية (Saqalu)، وصوت الذّال صار زايا في الأكاديّة (ذَكَرَ)

[1] ينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السّيوطي، ص: 460-465.

[2] ينظر: الدّلالة الصّوتية في اللّغة العربيّة، صالح عبد القادر الفاخري، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، (د- ط)، (د- ت)، ص :166، 167.

يقابلها (Zakaru)، أمّا صوت الظّاء فتحوّل إلى صاد ونذكر مثالا على ذلك لفظة (ظُفْر)، فهي في الأكاديّة (Supru).[1]

كما تطرّق أيضا إلى الفصل بين **أولى وأولاء** حول ما هي الأصل بينهما؟ ؛ فقد ذكرت كتب النّحو أنّ (أُولَى) و(أُولَاءِ) " هي أسماء إشارة للمذّكر والمؤنّث، كما أنّ الصّيغة الأولى هي لقبيلة تميم والثّانية لأهل الحجاز، وهنا يرى "رمضان عبد التّوّاب "أنّ الأصل هي (أُولَى) غير المهموزة، وهذا من خلال مقارنته للعربيّة وشقيقاتها الجزريّة، إذا لم يجد للهمزة أيّ أثر، فالحجازيّون في همزهم قد بالغوا في التّفصّح مثلما كانوا يقولون عن (صَحْرَا- صَحْرَاء).[2]

أمّا "إميل بديع يعقوب"، فيرى أنّ « (أُولَى) هي مؤنث (أَوَّل). انظر: أوَل. وقد تكون لغة في (أُولَاءِ) انظر: (أولاءِ).

(أُولَاء)اسم إشارة لجمع المذكر العاقل وقد يكون لغير العاقل، مبني على الكسرة في محلّ رفع أو نصب أو جرّ حسب موقعه في الجملة نحو: (جَاءَ أُولَاءِ الرِّجَالِ) و شَاهَدْتُ (أُولَاءِ الرِّجَال) ومَرَرْتُ بـِ(أُولَاءِ الرِّجَالِ)، وقد تدخل عليها (هَا) التّنبيهيّة بعد حذف ألفها فتصبح : هَؤُلَاءِ. وقد تُقَصَّر فتصبح : أُولَى، وقد تتوسّط لام البعدين (أُولَى) وكاف الخطاب فتصبح : أُولَائِك».[3] ومن خلال حديث "إيميل بديع يعقوب "يتّضح لنا أنّ (أُولَى) جزء من (أُولَاءِ).

تعرّض أيضا **لظاهرة ضياع صيغة المبنى للمجهول في العامّيّة العربيّة**، إذ يلاحظ بأنّ صيغة المبنى للمجهول (فُعِلَ ويُفْعَلُ) في الفصحى ينوب عنها في العامّيّة (انْفَعَلَ) مثل: (انْكَتَبَ)، بدلا من (كُتِبَ)، أو (اتْفَعَلْ) مثل: اتْقَتَلْ بمعنى (قُتِلَ).

---

[1] ينظر: أشكال التّبدلات الصّوتية، وحيد صفيّة ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العليمة، ، مج31، العدد 1، (2008/04/14م)، ص: 60.

[2] ينظر: اللّسانيات والصّوتيات، رياض الدّليمي ، ص: 87.

[3] معجم الإعراب والإملاء، ايميل بديع يعقوب، دار العلم للملايين، بيروت ، ط1،(آذار ،مارس1983م)، ص: 129.

ويرى "رمضان عبد التّوّابّ" بأنّ دراسة اللّغات السّاميّة تفسّر لنا هذا الأمر، ففي العبريّة مثلا توجد الصّيغة الأولى (نِفْعَل) مثل: (نِقْتَل) بمعنى (قُتِلَ).[1] ومثل (يَالِد) ويعني في العبريّة: (وُلِدَ) وبالبناء للمجهول في العبريّة (يُلَّدْ) بمعنى: (وُلِدَ) في العربيّة، ومثل (كِبَّر) على وزن: (فِعِّيل) بمعنى: (كَفَّرَ عنه) وبالبناء للمجهول: (كُبَّر)[2]

أمّا "صالح محمد توفيق" فيقول: "تعدّ اللّغة الآراميّة أقل اللّغات السّاميّة استعمالا لصيغ البناء للمجهول، ففيها صيغة المطاوعة الّتي تدلّ على البناء للمجهول مثل:(Etadekret)، فعل ماضي مبني للمجهول متّصل بضمير الفاعل بمعنى (تَذَكَّر)، أمّا الحبشيّة والآكديّة فلا يكاد فيها أثر لصيغ خاصّة بالبناء للمجهول".[3]

كما ذكر أيضا أنّ اللّغة العربيّة احتفظت بصيغة المبني للمجهول من التّلاقي الّتي تقوم على التّصريف الدّاخلي في الفعل عن طريق الصّوائت إلّا أنّها انقرضت في باقي اللّغات السّاميّة الأخرى، حتّى العربيّة العامّيّة في العصر الحديث قد تخلّصت من (فُعِلَ)و (يُفْعَلُ) وحلّ محلّها صفتا الانعكاس أو المطاوعة (انْفَعَل- اتْفَعَل).[4]

و"منير رمزي بعلبكي" قد تحدّث أيضا عن (البناء للمجهول)؛ حيث يقول:" لا شكّ أنّ فكرة بناء الفعل للمجهول بتعديل صوائت الفعل المبنيّ للمعلوم ترجع إلى مرحلة السّاميّة الأمّ، وذلك لوجوده في عدد من اللّغات السّاميّة، إلّا أنّ ما تميّز به العربيّة عن أخواتها في هذا الباب هو القدرة على

[1] ينظر: اللّسانيات والصّوتيات، رياض الدّليمي ، ص: 88.

[2] علم اللّغة المقارن، عثمان بدوي أحمد الزبيدي، (مقال) ،مجلة علوم اللغات و آدابها، جامعة أم القرى، المملكة العربيّة السّعوديّة، وزارة التّعليم العالي، رقم المقرر: 367، (1439/02/12هـ-2017/11/01م) ، ص :20.

[3] اللّغة العربيّة تطبيقات في المنهج المقارن، محمّد صالح توفيق، دار الهاني، (د- ط)، (د- ت)، ص: 40.

[4] المرجع نفسه، ص :39.

استخدام صيغة المجهول في جميع مزيدات الفعل، في الماضي والمضارع على سواء، أي أنّ بناء الفعل للمجهول في العربيّة معمّم لا مخصّص، فهو بذلك ذو قياسيّة عالية».[1]

في حين أنّه في اللّغات السّامية الأخرى اختلف الأمر، وذلك في بعض الأمثلة الأخرى المتفرّقة والنّادرة، وكان للعربيّة حصّة الأسد في استخدام المبني للمجهول بعد العبريّة، وتأتي بعد هذه الأخيرة الآرميّة ؛أمّا الحبشيّة والآكديّة فلا يستخدمان مطلقا صيغا خاصّة بالمبني للمجهول.[2]

ثمّ واصل دراسته عن ظاهرة لغويّة أخرى،وهي **أدوات التّعريف والتّنكير**،فهذه الأخيرة هي ظاهرة نحويّة ، تناولها الباحثون بالدّرس والمقارنة، واعتنوا بأدواتها، وقد صَعُب على الدّرس المقارن تحديد أصل نظام تلك الأدوات، ففي نظام التّعريف، رأى بعضهم أنّه يستحيل معرفة أيّة وسيلة في السّاميّة الأمّ أمّا في العربيّة فيوجد للتّعريف الأداة (ال) في أوّل الكلمة، وفي العبريّة (ha) على رأي "بروكلمان " وفي الآرميّة هي (هاء) تلحق آخر الاسم، والّتي صارت فيما بعد ألفا ممدودة .

وجملة القول حسب علماء السّاميّات أنّ الأصل في أداة التّعريف هي (الهاء و اللّام) ، ففي العبريّة هي (هاء) مشكولة بفتحة قصيرة وبعدها حرف مشدّد إذا لم يكن من حروف الحلق،فإن كان أحد هذه الحروف لم يشدّد فهذا أمر آخر ، وهنا يسأل "رمضان عبد التّوّاب" سؤالا مهمّا عن العنصر الّذي أدغم ، فقد استنتج بأنّ هذا العنصر هو اللّام ، فما المانع من أن تكون هي الّتي أدغمت في العبريّة ؟ وليس هذا فحسب ، بل كانت لـ"رمضان عبد التّوّاب" آراء فصّل فيها فيما يخصّ أداة التّعريف .

واستنتج في الأخير بأنّه لا يوجد لأداة التّعريف أصالة في اللّغات السّاميّة ، وأنّ نظام الأداة كان مرحلة جديدة من مراحل تطوّر نظام التّعريف ، وأكّد قوله بخلوّ الحبشيّة والآكديّة من أداة التّعريف.

[1] فقه العربيّة المقارن، رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين،(د.ط)،(د.ت)، ص :150.

[2] ينظر :فقه العربية المقارن، رمزي منير بعلبكي، ص: 150.

أمّا نظام التّنكير ، فقد عرف عدّة وسائل منها ظاهرة (التّمْييم)في اللّغات الجزريّة، ووسيلة خلوّ الاسم من العلامة الملحقة به، والميم للعربيّة الجنوبيّة، ويرجّح أنّ (التّمْييم) تطوّر إلى التّنوين في العربيّة الشّماليّة ، ويذكر الكثير من الباحثين أنّه اقتباس من (مَا) بمعنى (شَيْء مَا) ومنهم "ميسنر" و"بروكلمان" ، وهذا شائع أيضا في النّثر العربيّ وله أصول في القرآن الكريم . [1]

لقوله تعالى :﴿ جُنْدٌ مَا هُنَالِكَ ﴾ [2]. و نلاحظ بأنّ (التّمْييم) زال في الحبشيّة والعبريّة اللّهمّ بعض الظّروف . ولقد عرف أن الأصل في التّنكير هو التّنوين في العربيّة ، ويرى "رمضان عبد التّوّاب" أنّ العلم الموصوف بـ(ابْن) لا يلحقه التّنوين ، وليس هذا سبب التقاء السّاكنين كما يدّعي بعض النّحاة بدليل (حذفه من "هند بنت عاصم " لمن صرفها ، وإن يلتق السّاكنان) ، وإنّ وجود التّنوين في الأعلام يدلّ على تنكيرها ، فتحدّد بذلك تعريف العلم بواسطة النّداء ، كقولك : (يا محمدُ) . [3]

ويرى "محمد فتيح" بأنّ قضيّتي التّعريف والتّنكير ترتبطان بمبحثي التّركيب والدّلالة اللّغويّة، فيلقى الضّوء على قدر كبير من الصّعوبة الّتي يعانيها متعلّم اللّغة الثّانية في محاولته للاستخدام الصّحيح بصور التّعريف والتّنكير، فارتباط القضيّتين بالمبحث الدّلالي يوضّح لنا أهمّيتها في عمليّتي الفهم والإفهام؛ أي في عمليّة الاتّصال اللّغويّ .

ويؤكّد "محمّد فتيح" على ضرورة العناية بهما؛ لأنّنا نستطيع من خلالها تحديد الأخطاء المتعلّقة بهما ومسبّباتها لتقديم حلّ لمشاكل متعلّمي اللّغة الثّانية ، وبالتّالي كان لزاماً علينا ضرورة العناية بهما للوصول إلى الهدف المرجوّ . [4] و لتقديم حلّ للمشاكل المرتبطة بهذه الظّاهرة لابدّ من التّطرّق إلى ثلاثة نقاط أساسيّة وهي:الإشارة ، التّعيين و الاستعمال الجنسيّ .

---

[1] ينظر : اللّسانيات والصّوتيات، رياض الدّليمي، ص: 90-95 .

[2] سورة ص / الآية 11 .

[3] ينظر : المرجع السابق، ص: 95-96.

[4] ينظر: في علم اللغة التطبيقي، محمد فتيح،دار الفكر العربي،القاهرة،ط1،(1410هـ/1989م)،ص: 45،46 .

فالإشارة تكون باستخدام المتكلّم أجزاء من اللّغة للإشارة إلى ما في العالم الحقيقيّ، نحو : (هَذِهِ الْوَرَقَة[1] ؛ حيث تقوم فكرتها على أساس تحديد شيء في ذهن المتكلّم ورغبته في أن يشير إلى مدلوله في العالم الحقيقيّ الّذي يتحدّث في إطاره ، وقد يكون التّعبير اللّغويّ الموظّف لأداء هذه الإشارة معرفة أو نكرة .

أمّا التّعيين، فتختلف اللّغات فيما بينها في إظهار التّعيين والخفاء الدّلاليّين، بمعني أن نعبّر عنهما عن طريق وسائل شكليّة، وهو مسألة دلاليّة محضة لا تتّضح إلاّ من خلال السّياق، ومحاولة السّامع تغيير ما يقوله المتكلّم؛ أمّا بالنّسبة للاستعمال الجنسيّ، فيتوقّف على بيان ما إذا كانت تمثّله أو لا تمثّله معرفة أو نكرة ما على السّياق اللّغويّ والظّروف. [2]

وفي الختام ، انتقل "رمضان عبد التّوّاب" إلى تناول ظاهرة **التّذكير والتّأنيث**، فالجنس هو الّذي يحدّدهما عند الإنسان الأوّل، وهذا ما انعكس على اللّغة، فإن نحن جئنا إلى هذه الظّاهرة عند "رمضان عبد التّوّاب" وجدنا بأنّه استعان بالدّراسة المقارنة؛ حيث رأى بأنّ القدماء لا يفرّقون بين المذكّر والمؤنّث عن طريق وسيلة نحويّة، بل عن طريق كلمة للمذكّر وكلمة للمؤنّث ، ففي العربيّة مثلاً يستعملون كلمة (حِمَار) للمذكّر و(أَتَان) للمؤنّث ، وفي الحبشيّة (ab) (أَبٌ) في مقابل (em) (أُمّ)، وغيرها.

أمّا عند اللّغات الهندوأوروبيّة، فقد قسّمت الأسماء إلى مذكّر ومؤنّث، وقِسم محايد ليس مذكّراً ولا مؤنّثاً، وتعليل ذلك حسب "رمضان عبد التّوّاب " هو أنّ الجماداتِ كـ(الحَجَرِ) ، والمعاني كـ(الْعَدْلِ) ليس لها صلة بالجنس، ويلاحظ عليها لا تذكير ولا تأنيث .

[1] ينظر: في علم اللغة التطبيقي، محمد فتيح ، ص:46،47.

[2] ينظر:المرجع نفسه ، ص: 57- 59

بينما اللّغات السّاميّة فقد جعلت القسم الثّالث موزّعاً بين القسمين الآخرين، وهذا ما حدث أيضاً مع الفرنسيّة، وإنّ هذا التّقسيم حسب" رمضان عبد التّوّاب " يعود إلى تأمّلات خرافيّة على أنّ العالم كلّهُ من كلمات مذكّرة، وهناك من يعتقد أنّها مؤنّثة .

ومن خلال هذه الدّراسة المقارنة لاحظ "رمضان عبد التّوّاب "بأنّ علامات التّأنيث هي : التّاء والألف الممدودة والألف المقصورة .[1] والعلامة الأولى هي الشّائعة ، مثل : (أُخْت) في العربيّة و(habut) (هبة) في الحبشية و(béltu)(زوجة) في الأكاديّة .

وقد أجمع النّحاة فيما يخصّ تاء التّأنيث على أنّها تنطق تاء عند الوصل و هاء عند الوقف ،لكن الاختلاف كان حول من هي بدل الأخرى ؟ فاتّجهت البصرة إلى أنّ التّاء هي الأصل و الهاء بدل منها ؛ أمّا الكوفة فقد رأت عكس ذلك .

ويرى " إبراهيم السّامرائي " أنّ الهاء هي الأصل و الّتي تصبح تاء عند وصلها ، ويستدل على ذلك بمثال من العبرية (شانا) séna معناها (سِنة) في العربية ، فإذا ركبت في جملة صارت (شنات) sena.

بينما يرى "رمضان عبد التّوّاب" عكس ذلك ، إذ أنّه لا يوجد علاقة صوتيّة بين التّاء والهاء ويشير إلى أنّ رسم التّاء في الإملاء العربيّ يكون على صورة الهاء ، والحجّة على أصالة التّاء هو ظهورها عند الاتّصال بمضاف إليه ، ومثال ذلك في العبريّة (Yalaatmose) (بِنْتُ مُوسَى) .

أمّا العلامة الثّانية فهي الألف المقصورة في صيغة (فُعْلَى) مؤنّث (أَفْعَل) نحو : (كُبْرَى - أَكْبَر) ونحو ذلك في العبريّة (ay) في مثل (saray) (سَارَة). و العلامة الثّالثة هي الألف الطويلة الممدودة (فَعْلَاء) مؤنّث (أَفْعَل) الدّال على العيب واللّون،ومثال ذلك :

(أَحْمَر) - (حَمْرَاء) ، (أَعْرَج)- (عَرْجَاء) .

[1] ينظر:اللّسانيات والصّوتيات، رياض الدّليمي ،ص: 97،98 .

ويذكر "رمضان عبد التّوّاب" أنّ العلامتين الأخيرتين قد زالتا من بعض اللّهجات العربيّة الحديثة وحلّت محلّها تاء التّأنيث نحو : (حَمْرَاء - حُمْرَة) ، وهذه الحلول من نصيب الهاء عند النّطق والتّاء عند الكتابة .[1]

ويوافق "سميح أبو مغلي" "رمضان عبد التّوّاب" في تحديد علامات التّأنيث ، ويميّز بين المذكّر والمؤنّث بأنّ المذكّر هو كلّ اسم يدلّ على ذكر من النّاس أو الحيوانات، أو من الأشياء اتّفاقا، مثل : (رَجُلٌ – أَبٌ ...)

أمّا المؤنّث فهو ما دلّ على أنثى من النّاس أو الحيوانات، و يسمّى المؤنّث الحقيقيّ نحو : (امْرَأَة) ، (أُمّ) ، وهناك الاسم المؤنّث الّذي يدلّ على أشياء عُرِفت بالاتّفاق على أنّها مؤنّثة وتسمّى المؤنّث المجازيّ مثل: (دَارٌ – أُذُنٌ ...) ، كما يساعدنا في كيفيّة تمييز المذكّر عن المؤنّث في الاسم الّذي لم تلحقه علامة التّأنيث؛ حيث يذكر بأنّنا يمكن معرفته من خلال التّركيب في الجمل بإحدى الطّرق الآتية: [2]

1- بضمير المؤنّث أو اسم الإشارة : (هَذِهِ الْبِئْر) ، (الشَّمْسُ أَشْرَقَتْ).

2- ظهور التّاء في آخر الاسم عند تصغيره : (أُذَيْنَة) .

3- عدم وجود التّاء في العدد (لأنّ العدد يخالف المعدود من حيث التّذكير والتّأنيث)،نحو : (خَمْسُ عُيُونٍ) .

بالإضافة إلى أنّه يقسّم المؤنّث إلى ثلاثة أنواع، و هذا من حيث الشّكل، وهي :

أ- **لفظيّ** : وهو الّذي يجمع بين وجود علامة التّأنيث والدّلالة على المذكّر، نحو: (مُعَاوِيَة) .

ب- **معنويّ** : وهو الّذي لا يحتوي على علامة التّأنيث لكنّه يدلّ على المؤنّث، نحو: (زَيْنَب).

[1] ينظر : اللّسانيات والصّوتيات، رياض الدّليمي ،ص: 98-100 .

[2] ينظر :علم الصرف، سميع أبو مغلي، دار البلدية ناشرون وموزعون،عمان،ط1،(2010م/1430هـ)،ص: 27،28 .

ت- **لفظيّ معنويّ** : وهو الّذي يجمع بين وجود علامة التّأنيث و الدّلالة على المؤنّث، نحو:(دِيمَة – عَلْيَاء).

المبحث الثّاني : علم اللّسانيّات ومناهج العرب القدامى

من الجدير الفخر والاعتزاز بالتّراث اللّغويّ الضّخم الّذي خلّفه أسلافنا في دراسة اللّغة؛ لأنّه يحتوي على معلومات كان لها السّبق لبعض النّظريّات اللّغويّة الحديثة. ويعدّ "رمضان عبد التّوّاب" من الّذين أثبتوا ذلك، لذلك سنتناول جهوده في هذا المجال من خلال ما يأتي:

أوّلا : تفضيل لغة ما على غيرها :

كان علماء الغرب يقوّمون اللّغة بمقارنتها بغيرها من اللّغات إلى أن جاء" سوسير" ، وقال أنّ اللّغة تقوم بذاتها و من أجل ذاتها ، ويقرّر "رمضان عبد التّوّاب" أنّ هذا الّذي يقوم به "دي سوسير" نقرؤه عند علماء العربيّة ، وساق لنا نصّاً لـــ"ابن حزم الأندلسيّ " (ت 456هـ) ، في هذا المعنى يرى أنّه لا وجود لنصّ فضّل لغة على لغة [1] .وقد قال تعالى : ﴿ فَإِنَّمَا يَسَّرْنَاهُ بِلِسَانِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴾ [2]

وفي هذا الصّدد يرى "عبده الرّاجحي" بأنّ التّقرير بأفضليّة لغة من اللّغات أو على سائر اللّغات هو تقرير مرفوض في الدّرس اللّغويّ الحديث، و تحدّث "فندريس" عن لغات البدائيين بأنّهم يتكلّمون لغات أكثر تعقيدا من لغاتنا، لكن هناك من يتكلّم بلغات أكثر بساطة من لغتنا تحسدهم على هاته البساطة؛ أمّا "سابير" فيرى بأنّه لا يمكن الحكم على أيّة لغة بأنّها أكثر فصاحة من غيرها مهما تكن صعبة أو معقّدة . [3]

[1] ينظر : اللّسانيات والصّوتيات، رياض الدّليمي، ص: 102

[2] سورة الدخان، الآية 58.

[3] ينظر: فقه اللغة في الكتب العربيّة، عبده الرّاجحي،دار المعرفة الجامعية،(د.ط)،(د.ت)،ص: 103

ثانيا السّليقة اللّغويّة :

السّليقة اللّغويّة عند المحدثين من علماء اللّغة : هي مرحلة من مراحل إتقان اللّغة؛ أي تأدية الكلام بصورة آليّة من دون تكلّف أو تعمّد؛ فإنّ اكتسابها يكون بالتّقليد وكثرة المران؛ لأنّ اللّغة ملكة، فقرّر "رمضان عبد التّوّاب" أنّ "ابن خلدون" (ت 808هـ) قد فطن إلى مثل هذه النّظريّة [1]مستشهدا بقوله : "اعلم أنّ اللّغات كلّها ملكات شبيهة بالصّناعة ...؛ أي أنّها صفة راسخة ". [2]

ويؤكّد هذا القرار "علي محمّد النّوري" ؛ حيث قال:" حاول بعض الباحثين المحدثين أن يقرّبوا لنا معنى السّليقة اللّغويّة ، فإذا هي عندهم شيء كالّذي أسماه "ابن خلدون"-رحمه الله – بالمِلَكَة، تُسْتَجَادُ بالمران و الدّربة ، وتضعف بالإهمال والتّرك ". [3]

يعني أنّ " ابن خلدون " قد تطرّق إلى السّليقة اللّغويّة بمعنى المِلَكَة منذ القدم ، كما ذكر "علي محمّد النّوري" أيضاً(أنّ المعجم الوسيط قد أكّد ما قاله " ابن خلدون ") في قوله : " و كأنّ أقدم تعريف لها هو ما جاء عن "ابن خلدون " – رحمه الله- و ضِمْنَ فحواه (المعجم الوسيط) – كما تقدّم – أمّا السّليقة فهي لفظة معروفة عند العرب ، واستعملها اللّغويّون القدماء ". [4]

أمّا "خالد مسعود خليل العيساوي" فيقول : " السّليقة اللّغويّة في زعمنا هي قدرة عقليّة يمكن للإنسان بواسطتها استعمال اللّغة استعمالاً صحيحاً دونما الحاجة إلى إعمال ذهن أو تعلّم". [5] ومن هذا كلّه نستنبط أنّ هناك اختلافا في تعريف السّليقة بين المحدثين والقدماء إلّا أنّ الأمر الوحيد المؤكّد هو أنّ السّليقة اللّغويّة قد تحدّث عنها القدماء قبل أن يتعرّض إليها المحدثون، تبيّن ذلك من خلال النّصوص الّتي تطرّقنا إليها آنفاً .

---

[1] ينظر : اللّسانيات والصّوتيات، رياض الدّليمي،ص: 103.

[2] مقدمة ابن خلدون:عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، اعتناء ودراسة أحمد الزعبي، دار الهدى، الجزائر،(2009)م)، ص: 632.

[3] السّليقة اللّغويّة عند العرب،علي محمد النوري، مجلة كلية الدّعوة الإسلامية، كليّة اللغات جامعة الفاتح، العدد:14،(1997م)، ص: 218.

[4] المرجع نفسه ، ص : 228

[5] دراسات في اللغة والقراءات، خالد مسعود خليل العيساوي،عالم الكتب الحديث،الأردن،ط1،(سنة 2012م)، ص:127 .

ثالثا العلاقة بين اللّغات السّاميّة :

توصّل العلماء المحدثون في القرن 19 إلى وجود علاقة بين اللّغات السّاميّة ، إلّا أنّ "رمضان عبد التّوّاب" وجد ذلك عند القدماء ، ومن بينهم " ابن حزم الأندلسي " الّذي نقل عنه القول الآتي : "إنّ من يتدبّر العربيّة والعبرانيّة والسّريانيّة يجد أنّها لغة واحدة في الأصل " .

وكما وضّح لنا "الدّليمي" بـأنّ "رمضان عبد التّوّاب" ليس الوحيد الّذي تناول العلاقة بين اللّغات السّاميّة بل هناك باحثون آخرون تعرّضوا إليها ، ومن بينهم "هشام الطّعّام" الّذي سبق "رمضان عبد التّوّاب" في ذلك من خلال كتابه (مساهمة العرب في دراسة اللّغات السّاميّة).[1]

أمّا "حازم علي كمال الدّين"؛ فقد ذكر لنا أهمّ ما تتميّز به اللّغات السّاميّة في خمس نقاط وهي كالآتي [2]:

1. رجحان الأصوات الصّائته على المتحرّكة.
2. ارتباط المعنى الرئيسيّ في الكلمة في ذهن السّاميّين بالأصوات الصّامتة.
3. تميّز الفعل بأوزان مزيدة تدلّ على معان مشتقّة من المعنى الأساسيّ.
4. تعبّر اللّغات السّاميّة عن الحدث وليس الأزمة الذّاتيّة؛ أي تعبّر عن وجهة نظر موضوعيّة من حيث الانتهاء أو عدمه.
5. لا تعرف اللّغات السّاميّة تركيب الكلمات ، مثل :(dexribe de+xribe) (وصف)في الإنجليزية فالمضاف والمضاف إليه مرتبطان ارتباطاً قويّاً، كأنّها كلمة واحدة .

وفيما يلي يورد لنا "رمضان عبد التّوّاب" تخطيطاً عامّاً يبيّن علاقة اللّغات السّاميّة بعضها ببعض : [3]

---

[1] ينظر: اللّسانيات والصّوتيات، رياض الدّليمي،ص: 103-105.

[2] ينظر:علم اللغة المقارن،حازم علي كمال الدين، ص: 92،93 .

[3] فصول في فقه اللغة العربية، رمضان عبد التواب،مكتبة الخانجي، القاهرة،ط6،(-1430هـ /1999م)،ص:36.

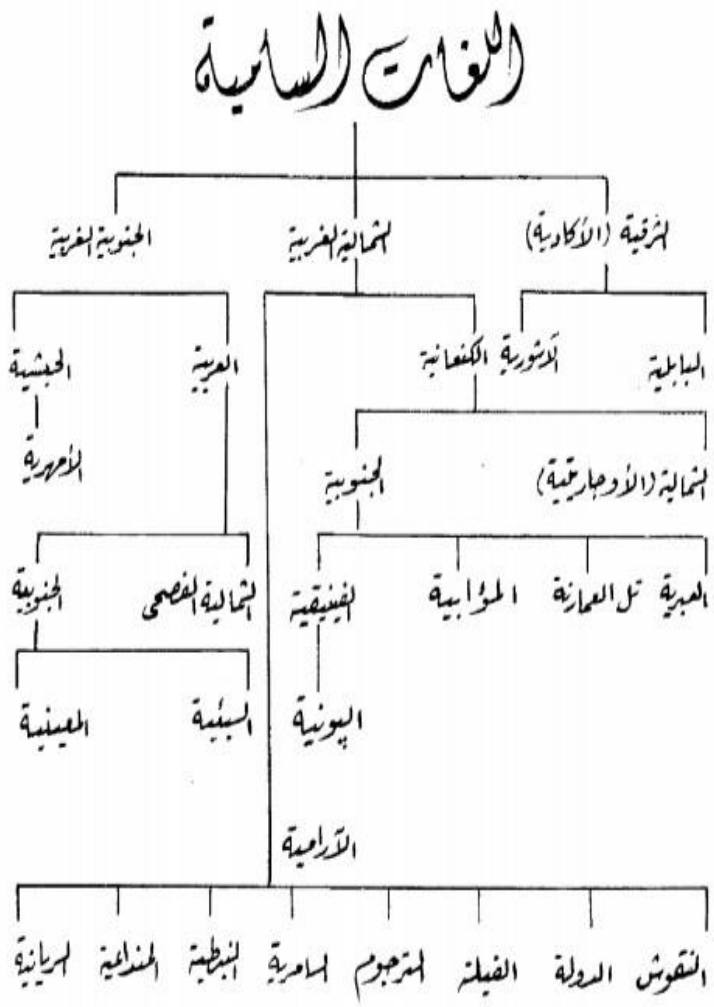

ومن خلال المخطط يتّضح لنا أنّ الفصيلة السّاميّة تنقسم إلى ثلاثة أقسام هي : السّاميّة الشّرقيّة والسّاميّة الشّماليّة الغربيّة والسّاميّة الجنوبيّة الغربيّة، والّتي تطوّرت عن لغة واحدة هي السّاميّة الأمّ، وهي لغة "سام بن نوح "عليه السّلام ، غير أنّ بعض اللّغويّين يقرّرون بأنّه لا يوجد ارتباط بين اللّغة والجنس، ممّا يعني أنّ المتحدّثين باللّغات السّاميّة لا ينتمون كلّهم إلى "سام بن نوح"، كما تؤكّد الدّراسات الحديثة أنّ اللّغة العربيّة كانت تسود بين الشّعوب لا ترجع كلّها إلى سام بن نوح ، إلّا أنّ لغة العنصر السّاميّ هي الّتي استحوذت، وهناك لغويّون يرون أنّ اللّغات السّاميّة ما هي إلّا فرع من فصيلة تسمّى فصيلة اللّغات الأفروآسيوية، والّتي تحتوي اللّغات السّاميّة والمصريّة القديمة و كذلك الأمازيغيّة . [1]

[1] ينظر: علم اللّغة المقارن، حازم علي كمال الدين، ص: 89-91 .

رابعا الحركات القصيرة و الحركات الطّويلة في اللّغة :

إنّ الفرق بين الحركات هو الكمّ لا الكيف، فطريقة النّطق واحدة، لكن زمن النّطق يختلف، وهذا الأمر متوقّف على سرعة الأداء وبطئه، وقد ذكر "رمضان عبد التّوّاب" أنّ العلاقة بين الحركات عُرِفت عند بعض اللّغويّين القدامى، واستشهد بنصوصهم، منهم "الخوارزمي" (ت387هـ) و" ابن جنّي" (ت392هـ) ، ومنها قول "الخوارزمي " الّذي ضمّن في كتابه حروف المدّ وهي الألف و الواو و الياء والّتي ما هي إلّا حركات مشبّعة للفتحة والكسرة والضّمّة، وقد أفاض " ابن جنّي " عن هذا الأمر كذلك.

ويبيّن لنا "رمضان عبد التّوّاب" أنّ "ابن جنّي" قد أحّس كما أحسّ علماء الأصوات من المحدثين بأنّ الفرق بين الحركات هو فرق في الكمّيّة والزّمن المستغرق في النّطق ، وخلاصة القول أنّ العلاقات بين الحركات وحروف المدّ من طبيعة واحدة عُرِفت منذ أيّام "سيبويه " بدليل أنّ الفتحة من الألف و الضّمّة من الواو و الكسرة من الياء .[1]

يؤكّد " عبده الرّاجحي " ما ذكره "رمضان عبد التّوّاب " في أنّ اللّغويّين القدامى قد تعرّضوا إلى الحركات الطّويلة و الحركات القصيرة ومن بينهم " ابن جنّي "، حيث قال " عبده الرّاجحي ": «يميّز "ابن جنّي" تمييزا واضحا بين الحركات القصيرة short vowel و الحركات الطّويلة Long vowels ؛ فقد أعلن غير مرّة أنّ الحركات أيضا حروف مدّ» .[2]

ولا مراء أنّ "ابن جنّي " قد ذكر في كتابه الخصائص بابا كاملا عن الحركات سمّي بباب (في مضارعة الحروف للحركات ، والحركات للحروف)، يقول فيه : "وسبب ذلك أنّ الحركة حرف صغيرة، ألا ترى أنّ من متقدّمي القوم من كان يسمّي الضّمّة الواو الصّغيرة، والكسرة الياء الصّغيرة،

[1] ينظر: اللّسانيات والصّوتيات، رياض الدّليمي،ص: 105-107 .

[2] فقه اللّغة في الكتب العربيّة، عبده الرّاجحي،ص:138.

والفتحة الألف الصّغيرة، و يؤكّد ذلك عندك أنّك متى أشبعت و مطلت الحركة أنشأت بعدها حرفا من جنسها » .[1]

خامسا التّنوين في العربيّة :

التّنوين في آخر الاسم دلالة على التّنكير حسب ما عرفه المحدثون من خلال دراسة اللّغات السّاميّة، وهو ضدّ أداة التّعريف الّتي تلحق أوّله؛ أمّا "رمضان عبد التّوّاب" فقد رأى أنّه على الرّغم من أنّ جمهرة النّحاة العرب يقصرون دلالة التّنوين على التّنكير على بعض الأسماء المبنيّة ...؛ فإنّ بعض قدامى اللّغويّين كانوا يعرفون بحسّهم اللّغويّ، هذا الّذي عرفه عن طريق المقارنات السّاميّة؛ أي أنّ فكرة تنوين الأسماء كانت منذ القدم، واستشهد بنصوص اللّغويّين القدامى ، كـ " ابن جنّي " و"الخوارزمي".[2]

ويرى "حسام عبد علي الجمل " بأنّ التّنوين جاء على النّحو الآتي : هو نون ساكنة زائدة تلحق الأسماء المعربة المنصرفة لفظا و تسقط خطّا، وقيل بأنّه نون ساكنة زائدة تلحق آخر الكلمة، كما عدّه " سيبويه " بأنّه عامل من عوامل الخفّة ، كما أنّه من حروف الغنّة، وقد ميّز " حسام عبد علي الجمل " بين النّون السّاكنة والتّنوين من خلال ما ذكره " زكريا الأنصاري " (ت 926 هـ)، فالأولى تكون في الأسماء و الأفعال و الحروف، وهي ثابتة لفظا و خطّا ووصلا ووقفا متوسّطة و متطرّفة، أمّا الثّانية تكون في الأسماء فقط، وهي زائدة تنطق ولا تكتب، تلحق الآخر وصلاً لا وقفا لغير التّوكيد .

وقد اعتنى علماء التّجويد بالأصوات الأنفيّة، ووصفوها بأنّها الأكثر تأثّرا بما يجاورها، والّتي من بينها التّنوين لهذا كثرت أحكامها .

[1] الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني،تح، محمد علي النّجّار،دار الكتب المصرية ، (د.ط)،(د.ت)،الجزء2، ص: 316 .
[2] ينظر: اللّسانيّات والصّوتيات، رياض الدّليمي، ص: 107 ،108 .

ويعود أصل التّنوين إلى بني تميم ، كما تداول أيضا في اللّهجات القديمة وخاصّة في اللّغة الآراميّة.[1]

[1] ينظر: ظاهرة التّنوين في العربيّة، حسام عبد علي الجمل، مجلّة كلّيّة التّربية الأساسيّة، جامعة بابل،العدد/8، (تموز 2012م)، ص:27 ،28 .

دراسة الفصل الثاني

جهوده في دراسة اللهجات العربية

المبحث الأول : نظرة تأريخية في دراسة اللهجات

المبحث الثاني : إسهامات رمضان عبد التواب في دراسة اللهجات

المبحث الثالث: جهوده في تفسير ألقاب اللهجات العربية القديمة في ضوء علم اللغة الحديث

الفصل الثّاني: جهوده في دراسة اللّهجات العربيّة

المبحث الأول : نظرة تأريخيّة في دراسة اللّهجات:

عُنِيت دراسة اللّهجات من طرف مختصّين، وذلك من أجل الكشف عن تأريخ اللّغة، ومن بينهم " رمضان عبد التّوّاب"، وفي هذا الفصل سنتطرّق إلى أهمّ دراساته.

سننطلق من مفهوم اللّهجة الّتي تعني لغةً: طرف اللّسان أو جرس الكلام؛ أمّا اصطلاحاً، فهي مجموعة من الصّفات اللّغويّة الّتي تنتمي إلى بيئة خاصّة، وعلى هذا أرجأ "رمضان عبد التّوّاب" التّقسيم اللّهجيّ إلى الإحساس الحقيقيّ الّذي يختلف من إقليم إلى آخر، وللإشارة فمفهوم اللّهجة عند اللّغويّين القدامى يُعرَف بـــ(لحن) أو (لغة).[1]

كما يُطلق عليها اسم آخر وهو كلمة (لسان)، ويُعبّر القرآن الكريم عن اللّغة بكلمة (لسان)،[2] مثلا في قوله تعالى: ﴿وَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾[3]

فمن الصّعب تحديد تأريخ نشأة اللّهجة؛ لأنّه ليس لدينا تاريخ لنشأة اللّغة، فما وصلنا كان عبارة عن مرحلة متطوّرة للعربيّة، ومن العسير تحديد المساحة الّتي شغلتها كلّ لهجة، بل نستطيع تحديد الظّواهر الّتي تختصّ بها كلّ لهجة، وفيما تشتمل وما أصابها من تأثير وتأثّر، ولا مراء من أنّ هناك أسباباً لهذه النّشأة تتمثّل في العزلة الّتي تُعدّ سببا من الأسباب؛ حيث كان للعوارض الطّبيعيّة أثرا كبيرا في فرضها، خاصّة في المناطق البدائيّة الّتي تقلّ فرص الاتّصال فيما بينهم، و بالتّالي فكلّ منطقة تتميز بلهجة لها خصائصها، تمكننا من معرفة الشّخص .

---

[1] ينظر: اللّسانيات والصّوتيات، رياض الدّليمي، ص:117،118 .

[2] ينظر: اللّهجات العربيّة نشأة وتطوّرا، عبد الغفّار حامد هلال، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2 ، (1414 هـ_ 1993م)، ص25 .

[3] سورة إبراهيم، الآية 4 .

كما أنّ انقسام المجتمع إلى طبقات مختلفة أدّى إلى تكوين لهجة لكلّ طبقة، حتى أنّه تمّ تخصيص لكلّ مهنة لهجة لا يفهمها إلاّ أصحابها، وهذا ما يندرج ضمن الأسباب الاجتماعيّة .

دون أنْ ننسى العامل الرّئيسيّ المتمثّل في الاحتّكاك اللّغويّ الّذي يحدث بين اللّغات نتيجة الغزو أو الهِجرات.

كما دعّم "الدّليميّ" برأي "رمضان عبد التّوّاب " في هذا الشّأن؛ حيث ذكر أنّ السّبب الرّئيسيّ لنشأة اللّهجات يعود إلى اختلاف الأقاليم والظّروف الاجتماعية والسّياسية والتّاريخيّة وكذا الجغرافيّة .[1]

وقد ساعدت عوامل أخرى على استقلال اللّهجة أهمّها:[2]

عامل عسكريّ ـ سياسيّ، عامل دينيّ، عامل أدبيّ، عامل اجتماعيّ طبقيّ.

أمّا "محمّد بن إبراهيم الحمد" فيرجع أسباب نشأة اللّهجة إلى العوامل التّالية :[3] أ- عامل جغرافي ، عامل اجتماعي ، عامل سياسي، العامل اللّغوي و الاحتكاك.

علاقة اللّهجة باللّغة ومعرفة مصادر دراستها وصور روايتها:

اختلف الباحثون في تحديد العلاقة بين اللّهجة واللّغة، فهناك من يرى أنّها علاقة الخاصّ بالعامّ؛ بحيث تضمّ اللّغة الواحدة عدّة لهجات، ونجد أيضا من يخلط بينهما ويَعدّ اللّهجة لغة مختلفة.

---

[1] ينظر: اللّسانيات والصّوتيات، رياض الدّليمي، ص:118ـ121 .

[2] اللّهجات العربيّة نشأة وتطوّرا،عبد الغفّار حامد هلال، ص:36 .

[3] ينظر: فقه اللّغة مفهومه وموضوعاته وقضاياه : محمّد بن إبراهيم الحمد، دار ابن خزيمة، الرياض، ط1، (1426هـ-2005م) ص : 92،93.

ولا مراء من هذا أنّ كلّ لغة كانت لهجة من لهجات كثيرة، وبسبب عوامل عدّة اندثرت اللّغة وظهرت إحدى بناتها ثمّ انتشرت مكوّنة لغة لها خصائصها و مزاياها الّتي تنفرد بها عن أخواتها؛ فقد تنوّعت مصادر دراسة اللّهجات، ومن أهمّها نذكر ما يلي:[1]

- كتب القراءات القرآنيّة وتفسير القرآن الكريم ومعانيه وإعرابه.
- كتب الأدب بما في ذلك من دواوين شعراء القبائل وشروحها.
- كتب النّحو والصّرف والمعاجم اللّغويّة القديمة.

وممّا لاشك فيه أنّ هذه اللّهجات جاءت على روايات نذكر صورا منها: [2]

1- نسبة طائفة من الظّواهر اللّهجيّة إلى بيئات جغرافيّة خاصّة والّتي كانت مواطن لعدّة قبائل.

2- نسبتها إلى قبائل محدّدة؛ ومن ذلك ما جاء في كتاب العين « ...ولغة تميم شِهيد بكسر الشّين، يكسرون فعيلا في كلّ شيء كان ثانيه أحد حروف الحلق».[3]

3- نسبتها إلى طائفة من البطون والأحياء.

4- نسبتها إلى الأفراد كـ" العجّاج" و"يزيد بن مزيد الشّيبانيّ" وغيرهما.

5- لم تنسب إلى أحد؛ أي أنّ بعض الظّواهر اللّهجيّة ذُكرت، بيد أنّها لم تُعز إلى أصحابها أو بيئاتها.

---

[1] ينظر: اللّسانيات والصّوتيات، رياض الدّليمي، ص:121،122.

[2] ينظر: المرجع نفسه ، ص:123،124 .

[3] كتاب العين معجم لغوي تراثي ،الخليل بن أحمد الفراهيدي، ترتيب ومراجعة داود سلمان العنبكي وإنعام داود سلوم ، مكتبة لبنان ،بيروت، ط1 ، (2003م)،المادة: (ش ه ب)، ص: 427.

وقد تحدّث "عبده الرّاجحي" عن المصادر الّتي اِسْتسقت منها اللّهجات بشكل مفصّل؛بحيث ذكر لنا مجموعة من أسماء المؤلفات منها :[1]

- كتاب اللّغات لـ"أبي عبيدة" (210هـ).
- لغات القرآن لـ"لفراء".
- النخل والكرم لـ"لأصمعي".
- الجمهرة لـ"ابن دريد" وغيرها من الكتب.

وممّا تقدّم يتبيّن أنّ القدماء لم يفرّقوا بين اللّغة واللّهجة، وأنّ اللّهجة أُخذت من مصادر وروايات متنوّعة.

أهمّية دراسة اللّهجات وصعوباتها:

جمع " الدّليميّ" مجموعة من آراء اللّغويين المحدثين الّتي تنصّ على إلقاء اللّوم على اللّغويين القدامى؛لأنّهم اهتموا بجمع قواعد اللّغة دون أنّ يعنوا بدراسة اللّهجات و أوجه اختلافها رغم أنّهم قد عاصروا أهلها؛إذ أنّهم استغنوا عن توريث تأريخها، إلاّ أنّهم قاموا بذكر بعض الأمثلة حول اللّهجات دون دراستها كاملة .

وبعد تأمله لهذه الآراء و ما جاء فيها ، ذكر العديد من الملاحظات والأمثلة الّتي تثبّت أنّ آراء اللّغويين المحدثين كانت تتعلق بجهود اللّغويين القدامى، وأثرهم في رواية اللّهجات ثمّ دراستها أو نظرتهم إلى اللّهجات؛ أمّا المختصون المعاصرون فقد اهتموا بدراسة اللّهجات العربيّة القديمة وأولوا لها عناية كاملة وأهميّة فائقة في دراساتهم، وعزا " رمضان عبد التّوّاب " أهميّة هذه الدّراسة لأمور ثلاثة:[2]

[1] ينظر: فقه اللغة في الكتب العربية : عبده الراجحي ،دار المعرفة الجامعية، (د.ط)،(د.ت) ،ص : 111، 112.
[2] ينظر: اللّسانيات والصّوتيات، رياض الدّليمي، ص : 125-127 .

1- أنّ أغلب الدّراسات الحديثة تعود إلى اللّهجات القديمة أكثر من الفصحى.

2- إمكانية توضيح أنّ ما جاء في اللّغة الفصحى ولغة الشّعر هو حصيلة عدّة لهجات أو أنّها لهجة لقبيلة واحدة.

3- تساعد على معرفة مصادر القراءات القرآنيّة الّتي لم تنسب إلى لهجة معينة.

ومن أهمّ الصّعوبات الّتي اعترت الباحثين في دراسة اللّهجات القديمة نذكر ما يلي :[1]

1- وجوب تفصح جميع مؤلفات العربيّة ناهيك عن اختصاصها بحثا عن ملاحظات مهمة في اللّهجات العربيّة.

2- إغفال واختلاف اللّغويين في ذكر القبائل الّتي تنتمي إليها.

3- غموض بعض المصطلحات الّتي تعني عدّة معاني.

4- ابتلاء الكتابة العربيّة بالكثير من التّحريف و التّصحيف، مما أدى إلى طمس كثير في اللّهجات العربيّة.

اللّهجات في الشّعر الجاهلي وصدر الإسلام :

اختلف الباحثون في مسألة وجود خصائص لهجيّة تعود للقبائل العربيّة القديمة في شعر ما قبل الإسلام وصدر الإسلام؛ فقد رأت طائفة صعوبة تَلَمس آثار لهجيّة في الشّعر وأخرى أرجعت المواقف اللّهجيّة إلى لغة قريش، وهناك من نفت وجود ظواهر لهجيّة في الشّعر؛ لأنّه نُظِّمَ باللّغة الفصحى؛ أمّا "رمضان عبد التّوّاب" فقد تصوّر أنّ للعرب لونين من الأدب: الأوّل وصل إلينا وهو ذو لغة موّحدة؛ أمّا الثّاني فهو لم يصل إلينا مع أنّه يتضمن ظواهر لهجيّة، إلاّ أنّ الباحثين فقد خرجوا بنتيجة أنّ الآثار اللّهجيّة كانت واضحة في أدب ما قبل الإسلام واختفت بسبب الرّواة وكثرة الرّواية، أو بمحاولة إرجاعها إلى لغة قريش الموّحدة. [2]

[1] ينظر: اللّسانيات والصّوتيات، رياض الدّليمي، ص :127،128.

[2] ينظر : المرجع نفسه، ص : 128،129

المبحث الثاني: إسهامات رمضان عبد التواب في دراسة اللهجات

موقفه من الفصحى و لهجاتها القديمة :

ذكر لنا" الدّليمي" في هذا الشّأن عدّة نصوص لغويّة قديمة تُدّعم وتُؤيّد فكرة أنّ اللّغة الفصحى هي لغة قريش الّتي نَزل بها القرآن الكريم كما قدّم وجهة النّظر الحديثة الّتي حصرها في ثلاث اتجاهات :[1]

الأوّل : ذهب إلى أنّ لغة قريش هي الأفصح ثمّ نزل القرآن الكريم بها.

الثّاني : ذهب إلى أنّ لغة قريش هي الأفصح مما جعل لها أثرا قويا في تكوين اللّغة الفصحى المشتركة ، ثمّ نزل القرآن باللّغة المشتركة .

الثّالث : ذهب إلى أنّ اللّغة المشتركة هي الفصحى و أنكر فصاحة لغة قريش و أيّد نزول القرآن الكريم باللّغة المشتركة.

أمّا " رمضان عبد التّوّاب " فقد أيّد أصحاب الاتجاه الثّاني؛ حيث دعم رأيه بالدّليل المتمثل في: وجود الهمز في اللّغة الفصحى و قريش لا تهمز مما يؤكد أنّ اللّغة الفصحى هي لغة موّحدة و قريش كان لها أثرا قويا في تكوينها. ومما قُدم اِستنبط " الدّليمي " أنّ لهجة قريش ساهمت في تكوين اللّغة الفصحى؛إذ لا مبالغة في تسميتها بلغة قريش.

وبعد تفحصّ "عبده الرّاجحي " لكتاب "ابن جني " وجد أنّ الرّأي الغالب هو أنّ العربيّة كانت لهجات مختلفة ثمّ توحدّت بعد ذلك، إلاّ أنّه ذهب إلى أنّ لهجة قريش هي أعلى اللّهجات العربيّة وأفصحها وهي الّتي سادت شبه الجزيرة العربيّة قبل الإسلام وهنا يذكر أنّ " ابن فارس" قد أيّد "ابن جني" في ذلك.

[1] ينظر : اللسانيات و الصوتيات ، رياض الدليمي ،ص : 129-131 .

ومن الأسباب الّتي بنى عليها القدماء حكمهم هذا ،هي أنّ الرّسول الكريم من أهل قريش، وهم قحطان حرمة وجيرانه بيت الحرام، طُبعوا على الفصاحة بالفطرة، والّتي تخلو من العيوب اللّهجية ، كما ذهب إلى أنّ عددا كبيرا من المحدثين يؤيّدون قول "ابن جني" و"ابن فارس" ومن بين هؤلاء المحدثين نذكر "الرّافعي" و" طه حسين" و"شوقي ضيف" و"صبحي صالح "ورغم كلّ هذا إلاّ أنّ "عبده الرّاجحي " ينفي سيادة قريش وسيطرتها نظرا لعدم وجود أدلّة كافية تقوم على أساس لغويّ صحيح .[1]

لهجة طيّئ القديمة :

ذكر " الدّليمي" أنّ " رمضان عبد التّوّاب" قد استخرج ظواهر لغويّة من قبيلة طيّئ القديمة الّتي أقرها مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة سنة (1983م-1984م) وعليه سنتطرّق إلى لمحة عن قبيلة طيّئ .

تنسب قبيلة طيّئ إلى جدها الأكبر طيّئ بن أُدد ... بن سبأ، وطيّئ لقب له واسمه جُلْهُمة، وأصلها يعود إلى اليمن؛ أمّا منازل القبيلة تقطن على سفح جبل سمي بسُلمى، كما أنّها تعتبر من القبائل الفصيحة الّتي أُخِذت عنها اللّغة الفصحى، إلاّ أنّها لا تأخذ من لغة أحد، ممّا أعطاها مكانة في نفوس القوم.[2] أيّد" رمضان عبد التّوّاب " هذا الرّأي بقوله :" وما يؤخذ من لغات طيّئ إلاّ لفصاحتها، ومكانتها بين القبائل الأخرى".[3]

كما تميّزت طيّئ بماء يسمى بالشّقراء الموجود بين جبليها المشهورين (أجأ-سُلْمى)، ولقد كان لها قبل الإسلام صنم بنجد اسمه (فَلْس أو فُلس) كذلك تحتوي بطون كثيرة تزيد على الخمسين أو أكثر منتشرة في أرجائها، أبرزها: تميم بن ثعلبة، بحتر بن عتود بن عنين، ثمانة بن مالك بن

---

[1] ينظر: فقه اللغة في الكتب العربية: عبده الراجحي ،ص : 113-119.

[2] ينظر : اللسانيات و الصوتيات ، رياض الدليمي ، ص: 131-133.

[3] ينظر:بحوث ومقالات في اللغة،رمضان عبدالتواب،مكتبة الخانجي،القاهرة،ط1،(1403هـ-1982 م)،ص :230.

جدعان وغيرها ،[1] وتعدّ من أشهر القبائل الّتي كان لها شأن كبير قبل مجيء الإسلام، و الدّليل على ذلك أنّ كلمة طيّئ تساوي كلمة عرب عند أمم كثيرة . [2]

خصائص لغويّة من لهجة طيّئ القديمة :

تناول " رمضان عبد التّوّاب" عدداً من الخصائص اللّغويّة في لهجة طيّئ سنتناول بعضا منها على النّحو التّالي :

1) ظاهرة الهمز :

اختلف العلماء في مخرج الهمزة، فالقدماء عدّو مخرجها من أقصى الحلق وهو مجهور وشديد؛ أمّا المعاصرون يعتبرونها عنصر حنجري شديد، ويتمثل الوصف العلمي للهمزة في انطباق الوترين الصوتيين في الحنجرة انطباقا كاملا؛ بحيث لا يسمح له بالمرور مطلقا إلى أنّ يخرج منفجرا، إلاّ أنّ موقف قبيلة طيّئ فيمكن بيانه على النّحو التّالي :[3]

أ) التّخلّص من الهمز :

تحقيق الهمز خاصّة بدويّة و التّخلّص منه خاصّة حضريّة؛ فقد استنتج "رمضان عبد التّوّاب" أنّ قبيلة طيّئ تميل إلى التّخلّص من الهمز وذلك من خلال ما روي عنهم في المصادر القديمة مثل: (يُؤَاخِي) ينطقونها (يُوَاخِي) و(يُؤَاكِل)، (يُوَاكِل).ويشتق الماضي من الصّيغ الجديدة فنقول: (وَاخَيْت)،(وَاكَلْت)، وكذلك يبدلون الهمزة هاءً في بعض المواضع مثل :

إنْ (فَعَلْتَ فَعَلْتُ)يقولون هنْ (فَعَلْتَ فَعَلْتُ)، (أَزَيْدٌ فَعَلَ ذَلِكَ؟) يقولون (هَزَيْدٌ فَعَلَ ذَلِكَ؟).

---

[1] ينظر : سلسلة لهجات العربيّة(الحلقة الأولى،لهجة طيّئ)،محمّد صبار نجم،(مقال)، (www .uokufa.edu.ip) جامعة الكوفة /مجلة كليّة الفقه ،(أطلع عليه يوم: 2019/03/14م) ،ص: 2.

[2] ينظر: اشتقاق طيّئ : محمد بن عمر بن عبد الرحمن العقيل أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري ، (مقال) مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ،المملكة العربية السعودية ، العدد36،(1409هـ/1989م) ،ص: 145،146.

[3] ينظر: اللّسانيات والصّوتيات، رياض الدّليمي، ص : 133-136.

ب)همز مالا يستحق الهمز :

ذكر " الدّليمي " أنّ الفراء قد روي عن طيّئ بأنّهم يهمزون ما لا يستحق الهمز، و من أمثله ذلك (السُّؤْدَد) وهو من (سوَّدته)؛ أيّ جعله (سيّدا) فلا أثر للهمزة هنا، وكذلك همزهم للألف المقصورة في مثل : (حُبْلأَ) بدلّ (حُبْلَى) .

كما ذكر أنّ "رمضان عبد التّوّاب" سمى ما روي عن الفراء بالحذلقة أو مبالغة في التّفصح؛ لأنّهم يحاولون ردّ العاميّة الّتي يتحدّثون بها إلى نمط اللّغة الأدبيّة، ومن هذا نستنتج أنّهم لا يفرّقون بين الظّواهر الجديدة والقديمة في لغة الخطاب.

ويؤكد " محمّد صبار نجم" على أن موقف قبيلة طيّئ من الهمز أنّها تحققه وتبالغ فيه ومثال ذلك: "رَثَأْتُ زوْجِي بِأَبْيَاتِ "[1]

الطّمطمانيّة :

هي عبارة عن إبدال لام التّعريف ميماً مثل: (الجوّ) يقولون (امجوّ)، وتنسب هذه الظاهرة كثيرا إلى طيّئ؛ أمّا "رمضان عبد التّوّاب" فيفسرها تفسيرا صوتياً؛ لأنّ اللّام والميم من فصيلة الأصوات المتوسطة، وهذه الأصوات يُبْدلُ بعضها البعض في اللّغات الّساميّة، إلاّ أنّها مازالت إلى الآن شائعة في العصر الحاضر في بعض جهات اليّمن، كما أنّ منها كلمة في اللّهجة المصريّة، وهي كلمة (البارحة) الّتي تنطق عندهم (امبارح). [2]

والطّمطمانيّة هي أن يكون الكلام مشبها لكلام العجم؛ إذ يقولون للعجيب: طَمْطَم . [3]

---

[1] ينظر: سلسلة لهجات العربيّة(الحلقة الأولى،لهجة طيّئ)،محمّد صبار نجم،(مقال)، (www .uokufa.edu.ip) جامعة الكوفة /مجلة كليّة الفقه ،(أطلع عليه يوم: 2019/03/14م) ،ص:04.

[2] ينظر: اللّسانيات والصّوتيات، رياض الدّليمي، ص : 137.

[3] ينظر : اللهجات العربية في التراث،أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب ،(د.ط)،(1983م) ، القسم الأول(في النظامين الصرفي و الصوتي)،ص:399

2) كسر حروف المضارعة :

ذكر "الدّليمي" أنّ "سبويه"قد تطرّق إلى هذه الظّاهرة، وعزاها إلى جميع العرب إلاّ أهل الحجاز، ولا يجوز كسر حرف المضارعة إذا كان ياءً ومع ذلك فالحجاز يجوزونه، كما عُرفت هذه الظّاهرة (بتلتة بهراء) .

اشتهرت كذلك عند طيّئ في مضارع الفعل (خَالَ) عند إسناده للمتكلم وهو (إخَالُ) ، في هذا الصّدد ذكر "رمضان عبد التّوّاب" تأثر العربيّة الفصحى بلهجة طيّئ وما يؤكد ذلك هو وجود فعل (إخَالُ) فيها بالإضافة إلى ذلك هي ظاهرة ساميّة قديمة توجد في العبريّة والسّريانيّة والحبشيّة، ليس هذا فقط بل استمرارها إلى اللّهجات الحديثة، في حين أنّ بعض اللّغويين يذكرون أنّ الأصل في شكل حروف المضارعة هو الفتح أمثال" إبراهيم أنيس" و"بروكلمان". [1]

فالكسرة صائت قصير، وهي أثقل من الفتحة وأخف من الضّمة والمعروف أنّ حرف المضارعة يحرك بالفتحة إلاّ إذا كان الماضي رباعيا فإنّه يضم، لكن بعض القبائل كانت تجنح إلى تحريك حرف المضارعة بالكسرة دائما، وما يثبت ذلك ما وجد في القراءات الشّاذة، ومن بينها "يحي بن وثاب" يكاد يشترك في كل القراءات الّتي تذهب إلى كسر حرف المضارعة. [2]

بالإضافة إلى ذلك أطلقت على كسر حروف المضارعة بالتّلتلة، وهي خاصّة بالتّاء أو في حرف المضارعة مطلقاً، وتنسب إلى بهراء وإلى بني كعب أيضاً لكنهم لا يكسرون الألف؛ أمّا بني أسد يخالفون العرب في (أَخَالُ)، وعند تميم هي في النون والتّاء أكثر، كما نسبت لمجموعة من

[1] ينظر : اللسانيات و الصوتيات ، رياض الدليمي ، ص: 140-142.

[2] ينظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية ،عبده الراجحي ، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية،(د.ط)،(1996 م)، ص: 114.

القبائل من بينهم قبيلة طيّئ بن ربيعة، إلاّ أنّ الحجازيون لا يكسرون حرف المضارعة مثل باق العرب.[1]

وبالرّغم من كلّ ما قدم بيد أنّ القبائل العربيّة لم تتفق في هذه الظّاهرة، فاتخذت كلّ قبيلة نمطاً يختلف عن الأخرى، وبالتّالي لا نستطيع الاعتماد على نص أو نصين بل وجب توسيع دائرة البحث؛حيث يزاد حرف المضارعة مضموماً في الماضي الرّباعي ويزاد مفتوحاً إذا أردت بناء المضارع من الثّلاثي أو الخماسي، فلا يجوز كسر حرف المضارعة عند الحجازيين ويجوز عند غيرها ماعدا حرف الياء .[2]

المصدر الميميّ واسما الزّمان و المكان من المثال الواويّ:

يصاغ المصدر الميميّ واسما الزّمان والمكان على وزن (مَفْعَل) بفتح العين، نحو: مَقْتَل، ماعدا :[3]

1- الفعل الصّحيح الآخر المكسور العين مضارعه، فإنّ المصدر الميميّ منه هو: (مَفْعَل) بفتح العين؛ أمّا اسما الزّمان والمكان منه فهو(مَفْعِل) بكسر العين.

2- المثال الواويّ الصّحيح الآخر، فإنّ المصدر الميميّ واسمي الزّمان والمكان منه يكون على وزن (مَفْعِل)بكسر العين، إلّا قبيلة طيّئ فيكون على وزن (مَفْعَل) بفتح العين، فهم لا يقولون (مَوْعِد) بل (مَوْعَد).

ويعلّل "رمضان عبد التّوّاب" هذه الظّاهرة بما يسمّى بالمماثلة الصّوتيّة أو التّوافق الحركيّ بين حركة الميم وحركة العين، ورأى بأنّ لطيّء توسّع في اللّغات.

---

[1] ينظر : أثر اللّهجات العربية في توحيد المعني النحوي ، نسرين عبد الله عطوات، دار الكتب العلمية ، (د.ط)،(د.ت) ص:47 .

[2] ينظر : اللهجات العربية في التراث ، أحمد علم الدين الجندي ، ص:388

[3] ينظر: اللّسانيّات والصّوتيّات، رياض الدّليميّ، ص: 143،144 .

ويذكر "أحمد عيد عبد الفتّاح حسن" فيما ذكره "ابن عقيل والسلسيليّ" تابعين لـ"ابن مالك" أنّ جلّ العرب اِلتزموا كسر عين(مَفْعِل) المصوغ من المثال الواويّ الصّحيح الآخر المكسورة أو المفتوحة عين مضارعه في المصدر أو الزّمان أو المكان، نحو:(مَوْعِد، مَوْكِل، مَوْجِل)؛ أمّا طيّئ فتفتح وتقول:(مَوْعَد، مَوْكَل، مَوْجَل).

ويؤكّد" أحمد عيد عبد الفتّاح حسن" على أنّ "ابن مالك" يُطلق الفتح على طيّئ سواء حُذفت فاؤه في المضارع، نحو: (وَعَدَ ـ يَعِدُ ـ مَوْعَد)، أو لم تُحذف، نحو:(وَجِلَ ـ يَوْجَلُ ـ مَوْجَل)، وقال "ابن عقيل" فيما أخذه عن "ابن هشام الخضراويّ" أنّ الفتح مقصور عندهم على المصدر؛ أمّا الزّمان والمكان فبالكسر.[1]

قلب ألف المقصور ياء:

رُوِيَ عن طيّئ قلب الألف المقصورة ياء في الوقف والوصل، نحو:أفعيْ، ويشاركها فزارة وناس من قيس في الوقف فقط، وقد رأى علماء العربيّة أنّ الألف المقصورة هي الأصل وانقلبت إلى ياء عند طيّء ولـ"ابن جنّي" نفس الرّأي معهم.

أمّا "رمضان عبد التّوّاب"، فهو يرى بأنّ الياء في (أَفْعَيْ) أسبق في سلسلة تطوّر اللّغات السّاميّة من (أَفْعَى) بالألف، ونقل لنا أمثلة عن هذا الأصل من اللّغة الحبشيّة الجعزيّة ففيها يُقال: (رَمَيَ) في (رَمَى)، وليس فقط الأمر في النّاقص بل حتّى الأجوف، نحو (دَيَن)في (دَان)، وقد بقيت لها آثار قليلة في العربيّة، نحو: عورِ ـ هَيِفَ ـ اِستحوذَ... ،وهناك أمثلة عن الاسم المقصور الّذي يرجع إلى العصور القديمة، نحو: فَتَيٌ.

[1] ينظر: اختلاف اللّهجات العربيّة على المستويين النّحوي والصّرفي بين ابن عقيل والسّلسبيلي، أحمد عيد عبد الفتاح حسن، (د.ط)،(د.ت)، ص: 621ـ623.

وقد مرّ تطوّر الأفعال المعتلّة والمقصورة بمرحلة التّسكين أو سقوط الحركة بعد الواو والياء للتّخفيف، نحو: قَضَيْ ـ أَفْعَيْ، وأقرّ "رمضان عبد التّوّاب" بأنّ هذه المرحلة بقيت عند طيّئ.[1]

ويرى" أحمد هاشم أحمد السّامرائيّ" أنّ العرب اختلفت في الوقف على المقصور، فـ"سيبويه" ذكر أنّ بعض طيّئ يقولون في: أفعى ــ أفْعَوْ؛ لأنّها أبْيَن من الياء، ولم يأتوا بغيرها نظرا لشبهها بالألف في سعة المخرج والمدّ، وحالها في الوقف نفسه في الوصل، وهذه اللّغة هناك من ينسبها للحجاز.

وقد وجد "أحمد هاشم أحمد السّامرائيّ" بعد كلّ هذا لغة ثالثة لطيّئ؛ إذ يقولون: هذه أَفْعَأَ عند الوقف، فخرج بثلاث لغات هي: [2]

أ- هذه أفْعَوْ، وقفا .

ب- هذه أفْعَوْ، وصلا ووقفا .

ت- هذه أفْعَأ، وقفا .

حيث بدا له أنّ هذا الاختلاف راجع إلى تعدّد بطون طيّء، وتطوّر الزّمن أيضا، وهذا الاختلاف إنّما هو من المشترك الجزريّ، فالصّفويّون ينطقون الألف ياء، فيقولون في : بكى ــ بَكَيْ؛ أمّا الحبشيّة الجعزيّة فهي تقول في: صحا ــ صَحَوْ.

لغة أكلوني البراغيث:

يجب إفراد الفعل في العربيّة الفصحى دائما سواء أكان فاعله مثنّى أو جمعا؛ أمّا طيّئ فهي تُلْحِق بالفعل علامة التّثنية أو الجمع، وهي ما يسمّى بلغة "أكلوني البراغيث"، ويُروى أنّ "سيبويه" هو أوّل من مثّل لها في كتابه.

---

[1] ينظر: اللّسانيّات والصّوتيّات، رياض الدّليميّ، ص: 144ـ146.

[2] ينظر: لهجة طيّئ في كتاب سيبويه، أحمد هاشم أحمد السامرائي،مجلة سر من رأى ، جامعة تكريت، كليت التّربية/سامراء قسم اللّغة العربيّة ، المجلد 2/العدد2/ السّنة الثّانية ، (حزيران 2006م) ،ص: 116، 117.

ويؤكّد "رمضان عبد التّوّاب" بأنّها الأصل في اللّغات الجزريّة" السّاميّة"، والّتي استغنت عنها العربيّة شيئًا فشيئًا، لكن المعنى بقي موجودا من خلال صيغة الفاعل، ويذكر أيضا بأنّ هذه اللّغة وردت قليلا في القرآن والحديث وكلام العرب.[1]

ويذكر " عبد الرّحمن بن محمّد العمار" تسمية أخرى لهذه اللّغة والّتي سمّاها بها "ابن مالك" وهي (لغة يتعاقبون فيكم ملائكة)، فمن خلال هذه التّسمية أراد أن يُعلي من شأنها؛ لأنّ النّبيّ نطق بها.

ويبيّن لنا من خلال قول" السّيوطي" أنّ الأئمّة نقلوا بأنّها لغة نُسِبت لطيّئ وأزد شنوءة، وتكون بإلحاق الماضي أو المضارع أو الصّفة عند إسنادها إلى ظاهر المثنّى أو الجمع حروفا هي: الألف والواو والنّون للدّلالة على أنّ الفاعل مثنّى أو جمع.

ويذكر كذلك أنّ "سيبويه" وآخرين تحدّثوا عن هذه اللّغة ولم ينسبوها لأحد معيّن، واكتفوا بقولهم: (قول من قال) ـ (من العرب) ...، كما يشير إلى أنّ "أبي عبيدة" نسبها إلى "أبي عمرو الهذليّ"، ونسبها "الزّمخشريّ" لطيّئ؛ أمّا "قاسم بن علي الصّفار" فنسبها لطائفة من العرب هم "بنو الحارث بن كعب"، وغيرها من الآراء. ونخلص من هذا أنّها نُسِبت لشخص ولثلاث قبائل هي: طيّء، أزد شنوءة وبنو الحارث،وهي قبائل عربيّة قحطانيّة يمانيّة.[2]

[1] ينظر: اللّسانيّات والصّوتيّات، رياض الدّليميّ، ص: 146،147.

[2] ينظر : لغة "أكلوني البراغيث" دراسة نظريّة و تطبيقيّة، عبد الرّحمن بن محمّد العمار، مجلة جامعة الإمام ، قسم النّحو والصّرف وفقه اللّغة ، كليّة اللّغة العربيّة، جامعة محمّد بن سعود الإسلاميّة، العدد27، (رجب 1420هـ) ص:109ـ115.

وقد اختلف موقف العلماء منها بين مُقوّين ومقلّلين ومضعّفين؛ أي أنّ هناك من أجازها، وهناك من ذكر بأنّها قليلة ونادرة، وهناك من ضعّفها وقال بعدم المبالاة بها، بل إنّ هناك من وصفها بأنّها غلط من العرب كـ"أبي القاسم الثّمانينيّ" (ت 442 هـ)، وغيرها من الأوصاف. [1]

ذو الموصولة:

استخدمت قبيلة طيّئ (ذو) اسما موصولا عامّا لجميع الضّمائر، وقد جمع "رمضان عبد التّوّاب" شواهد متعدّدة في أشعارهم ونثرهم وأمثالهم؛ يقول شاعرهم "سِنان الفحل الطّائيّ":

فَإِنَّ المِاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي وَبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوِيتُ [2]

واستنتج "رمضان عبد التّوّاب" أنّ طيّئا تنقسم في (ذو الموصولة) على أربع فرق هي:

أ- توحّد "ذو" دائمًا وتبنيها على الضّمّ.

ب- توحّد "ذو" دائما وتعربها إعراب "ذي" بمعنى صاحب.

ج-"ذو" للمفرد المذكّر ومثنّاه وجمعه، و"ذات" للمفردة المؤنّثة ومثنّاها وجمعها.

د- تصرّف "ذو" حسب الإفراد والتّثنية والجمع والتّذكير والتّأنيث.

ويرى "رمضان عبد التّوّاب" أنّ الفرقة الأولى تمثّل الظّاهرة في صورتها القديمة، والدّليل على ذلك ما هو كائن في العبريّة والنّقوش القديمة،أمّا الباقي فهو تطوّر.[3]

---

[1] ينظر : لغة "أكلوني البراغيث" دراسة نظريّة و تطبيقيّة، عبد الرّحمن بن محمّد العمار،مجلة جامعة الإمام ، قسم النّحو و الصّرف و فقه اللّغة ، كليّة اللّغة العربيّة، جامعة محمّد بن سعود الإسلاميّة،العدد27، (رجب1420هـ)، ص: 177-179.

[2] (شرح قطر النّدى و بلّ الصّدى شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى لابن هشام، محمّد محي الدّين عبد الحميد، المكتبة التّجاريّة الكبرى، مصر، ط11، (1383هـ_ 1963م)،ص: 102.

[3] ينظر: اللّسانيّات والصّوتيّات، رياض الدّليميّ، ص:147-149.

ويُؤَكَّد على أنّ (ذو) موصولة عند طيّئ إذ يُقال: "وإنّما تكون "ذو" موصولة في لغة طيّء خاصّة، تقول:" جاءني ذو قام" وسُمِع من كلام بعضهم:" لا وذو في السّماء عرشُه."[1] ومعنى هذه الأمثلة: جاءني ذو قام بمعنى الّذي قام، و لا وذو في السّماء عرشه بمعنى لا والّذي في السّماء عرشه: أيّ أنّ (ذو)=الّذي.

الوقف على تاء التّأنيث:

إنّ العربيّة الفصحى تقف على تاء التّأنيث في الاسم بالهاء؛ أمّا طيّئ فلا تُبدل هذه التّاء مثل (طلحتْ)؛ حيث يرى "رمضان عبد التّوّاب أنّ هذه الظّاهرة موجودة أيضا في الأكاديّة والحبشيّة وغيرها كالحِمْيَريّة والتّركيّة نحو: (قسمتْ)، وغيرها الّتي مصدرها من العربيّة، كما تقف بالهاء على تاء جمع المؤنّث السّالم وما يماثلها، نحو (البناه)؛ أي (البنات).

ويرى "رمضان عبد التّوّاب" أنّ ذلك لم يكن لغة لهم جميعا، فهو يحصرها على بعضها فقط، الّذين كانوا يَقيسون تاء جمع المؤنّث السّالم على تاء تأنيث المفرد وخاصّة التّاء الّتي تقع بعد ألف، مثل: (صلاة).[2]

ويُدرِج" أحمد هاشم أحمد السّامرّائيّ" الوقف على التّاء ضمن اللّهجات الّتي لم يُنسِبها" سيبويه" إلى طيّئ، ويذكر بأنّه قد وردت عن بعض العرب لغةً يقِفون على هذه التّاء بالتّاء لا بالهاء، وهي لغة طيّئ عند المتأخّرين، نحو: (هذه أمَتْ) على حدّ قول "ابن منظور".

وقد وجد "أحمد هاشم أحمد السّامرّائيّ" من خلال شواهد قرآنيّة أنّها ليست محصورة فقط على طيّئ فقد وقف "حمزة" و"الكسائيّ" على كلمة (مرضاة) بالتّاء، كما ذكر شواهد شعريّة

[1] شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى لابن هشام، محمّد محي الدّين عبد الحميد، ص: 102 .

[2] ينظر : اللّسانيّات والصّوتيّات، رياض الدّليميّ، ص:149_150.

أخرى تدلّ على ذلك ووصفها " ابن يعيش" بأنّها لغة فاشية؛ أي منتشرة، ولما كانت طيّء قبيلة كبيرة ولها اتّصال بالقبائل الأخرى تأثّرت هذه الأخيرة بها.[1]

وقد رأى "عبد الغفّار حامد هلال" أنّ بعض القرّاء يقفون على بعض الكلمات بالتّاء مُوَافَقَة لرسم المصحف، ولهذا رُسِمت بعض التّاءات مفتوحة في المصحف العثمانيّ وهي للتّأنيث، ولابدّ من إظهار هذه التّاء في الوقف إذا سُبِقت بمتحرّك أو جاء قبلها ساكن صحيح، نحو: (رحمتْ، بنْت)؛ أمّا إذا سبقت بساكن ـ في غير جمع المؤنّث، مثل: (صلاة)، فقد يوقف عليها بالتّاء، والأرجح الوقف عليها بالهاء، والرّاجح الوقف في جمع المؤنّث السّالم بالتّاء، وطيّئ تقف هنا بالهاء.

وفي رأي الباحثين المحدثين بخصوص قلب تاء التّأنيث في الوقف هاءً هو أنّها ظاهرة ليس فيها قلب، وإنّما حذف الآخر من الكلمة، وما ظنّه القدماء هاء متطرّفة ليس إلّا مدّ لين طويل(ألف المدّ)، فليس لرأي هؤلاء القدماء تعليل من النّاحية الصّوتيّة؛ إذ لا يوجد تقارب بين تاء التّأنيث والهاء. [2]

القطعة:

هي قطع اللّفظ قبل تمامه، كأن يُقال: (يا أبا الحكا)، وهو يريد: (يا أبا الحكم)، وقد رآه" رمضان عبد التّوّاب" نوعا من التّرخيم مثلما يُقال في مصر: (يا وَلَ) في (يا ولد).[3]

[1] ينظر: لهجة طيّئ في كتاب سيبويه، أحمد هاشم أحمد السّامرائي،مجلة سر من رأى،جامعة تكريت، كلية التّربية /سامراء_قسم اللغة العربيّة، المجلد 2/العدد2 السّنة الثّانية ،حزيران(2006 م)،ص: 121،122.

[2] ينظر : اللّهجات العربيّة نشأةً و تطوراً، عبد الغفار حامد هلال ، ص: 344،345 .

[3] ينظر : اللّسانيّات والصّوتيّات، رياض الدّليميّ، ص: 150.

ويرى "محمّد الصّبّار نجم" أنّ ظاهرة الوقف ولّدت لديها ظاهرة أخرى والمتمثّلة في القطع أو ما تسمّى بالقُطعة، والّتي اشتهرت عند قبيلة طيّئ، وهي قطع الكلام[1] ، وهي عادة كلاميّة عربيّة يُقطع فيها الكلام عن إبانة بقيّة الكلمة، وهو ما يُقابل التّرخيم في الدّراسات النّحويّة، والقطعة في طيّئ كالعنعنة في تميم.[2]

امتداد اللّهجات العربيّة في بعض اللّهجات المعاصرة:

لقد عرّف" انستاس الكرملي" العامّيّة بأنّها لغة بعيدة عن الفصحى من حيث الإعراب أو اللّفظ أو المعنى أو الصّياغة، ويرى" إبراهيم السّامرّائيّ" بأنّنا لا يمكن أن نحدّد بدايتها، والمعروف أنّها قديمة قدم الفصحى، وللعلّامة "طه الرّاوي" نفس الرّأي، فقد كان للعرب أثناء الجاهليّة لغتان فصحى وعامّيّة.

أمّا "صبحي صالح" فله رأي آخر؛ حيث يرى أنّ الفصحى هي الأصل، والأصل أسبق إلى النّشوء من الفرع، وليست الفصحى توأمة للعامّيّة، وإنّ هذه الأخيرة تأثّرت بالفصحى. وقد رأى البعض أنّ العامّيّة هي ثمرة الاختلاط بالأعاجم.

وأثبت "رمضان عبد التّوّاب" نظريّته الّتي ترى أنّ الخصائص اللّهجيّة القديمة لها امتداد في لهجاتنا المعاصرة، وبيّن هذا بالأمثلة الدّالّة على ذلك؛ حيث أبطل ظنّ الكثير من النّاس الّذين يعتقدون بأنّ اللّهجات المعاصرة ليست إلّا انحطاطا من الفصحى.[3]

---

[1] ينظر: سلسلة لهجات العربيّة(الحلقة الأولى،لهجة طيّئ)،محمّد صبار نجم،(مقال)، (www .uokufa.edu.ip) جامعة الكوفة /مجلة كليّة الفقه ،(أطلع عليه يوم: 2019/03/14م) ، ص:9 .

[2] ينظر:المعجم المفصّل في فقه اللّغة، مشتاق عباس معن،دار الكتب العلميّة، بيروت،ط1،(142هـ-2001م)، ص: 132.

[3] ينظر : اللّسانيّات والصّوتيّات، رياض الدّليميّ، ص: 151،152.

وقد وضّح" الدّليمي" جهد " رمضان عبد التّوّاب" ببيان الظّاهرة اللّهجيّة القديمة، مع ذكر أمثلة من اللّهجات المعاصرة الّتي لها امتداد فيها كـ(تلتلة بهراء، استعمال اسم المفعول من الأجوف اليائيّ على وزن مفعول، سقوط الهمزة، لغة أكلوني البراغيث، وأيضا إبدال الجيم ياءً).

و سنكتفي بذكر ما يلي :

1- سقوط الهمزة :

لقد ضاعت الهمزة في اللّغات السّاميّة وخاصّة عند الحجازيّين نظراً للجهد الّذي تتطلّبه في نطقها، يرى "سيبويه" أنّ إبدال الهمزة ناجم عن عدم تحقيقها لبُعد مخرجها وثِقَلها، ولـ"ابن يعيش" نفس رأي "سيبويه"، وفي رأي " رمضان عبد التّوّاب"أنّ ظاهرة سقوط الهمزة مازال لها امتداد في لهجاتنا المعاصرة، مثل : (بِير ـ يَاكُل) بدلاً من (بِئْر ويَأْكُل).[1]

الهمزة حرف شديد مستثقل؛ لأنّها تخرج من أقصى الحلق، لهذا استثقل النّطق بها، وذلك الاستثقال ساغ في همزة التّخفيف كنوع من الاستحسان، وهذه اللّغة القريشيّة ولغة أغلب الحجاز.[2]

وهناك لهجات جنحت إلى سقوط الهمز أو ما تسمّيه بالتّسهيل، وهي الّتي ذُكِرت آنفاً ونضيف لها هذيل وسعد بن بكر، وسبب ميلها إلى التّسهيل حسب "غالب فاضل المطلبيّ" أنّ صوت الهمزة الانفجاريّ هو صوت يكاد يكون الضّدّ الرّئيس لصوت المدّ، وهذا الأخير هو من يُقلّل حِدّة هذا الانفجار، وبالتّالي يؤدّي وجود الهمزة بين صوتي مدّ قصيرين بها إلى السّقوط،

[1] ينظر : اللّسانيّات والصّوتيّات، رياض الدّليميّ، ص: 154،155.

[2] ينظر : موسوعة معاني الحروف العربيّة ، علي جاسم سلمان ، دار أسامة ،(د.ط)، الأردن 2003 ، ص: 6 .

فيتّحد صوتا المدّ القصيرين ويصيران صوت مدّ طويل بسيط واحد، وهو الأمر الّذي يسوغ صوت الهمزة.[1]

2- لغة أكلوني البراغيث:

لقد سبق التّطرّق إلى هذه اللّغة، وبقيت بلا شكّ، ومن الأمثلة الّتي ذكرها "رمضان عبد التّوّاب" : (ظلموني النّاس)،(زارونا الجيران)، وغيرها[2]،ويرى "عبد الرّحمن بن محمّد العمار" بخصوص أهي مهجورة أم باقية أنّه لا نستطيع الحكم، ولكن يمكن القول بأنّ لها بقايا بين القبائل الّتي نسبها إليها، إلّا أنّ الفصحى قد أثّرت عليها وحدّت من انتشارها، ولهذه اللّغة وجود في منطقة نجد في المملكة العربيّة السّعوديّة، نحو: ضربوني أولادك، ما تزوّجن بنات فلان؛ حيث لاحظ عدم وجود الألف بينها.

وظهر من خلال رؤية "عبده الرّاجحي" أنّها مازالت دارجة في كثير من اللّهجات العربيّة الحديثة، وحتّى في العبريّة، وقد أجازها مجمع اللّغة العربيّة في مصر ولكن بشروط، إلّا أنّه سُحِب هذا القرار.[3]

3- إبدال الجيم ياء:

يُبدِل" بنو تميم" الجيم ياء، فهم يقولون: (شَيَرَة) لـ(شَجَرَة)، ويسوق لنا" رمضان عبد التّوّاب" أمثلة عن ذلك في عصرنا الحاضر في بعض قرى جنوبي العراق وبعض بلدان الخليج، فهم يقولون:(مَسْيِد) لـ(مَسْجِد).[4]

---

[1] ينظر : في الأصوات اللّغوية ، دراسة في أصوات المدّ العربيّة ، غالب فاضل المطلبي ، دائرة الشّؤون الثّقافية و النّشر ، منشورات وزارة الثّقافة و الإعلام ، العراق، (د.ط), (1984م)، ص: 179،180.

[2] ينظر: اللّسانيّات والصّوتيّات، رياض الدّليميّ، ص: 155 .

[3] ينظر: لغة " أكلوني البراغيث " دراسة نظريّة و تطبيقيّة ، عبد الرّحمن بن محمّد العمار ، مجلة جامعة الإمام ،قسم النّحو و الصّرف و فقه اللّغة ، كليّة اللّغة العربيّة ، جامعة محمّد بن سعود الإسلامية ،العدد:27، (رجب1420هـ)،ص: 186.

[4] ينظر: المرجع السابق ، ص: 156 .

وهنا يشير بعض الباحثين إلى أنّه رغم تغيّر حروف الكلمة أحيانا إلّا أنّ المعنى يبقى نفسه، ويرجع هذا الأمر إلى التّنوّع الحاصل في اللّهجات واستعمالاتها، ومن الأمثلة الدّالّة على ذلك : استخدام الجيم الخفيفة في بعض مناطق محافظة مسقط، واستعمال الجيم الثّقيلة ـ وهو ما يسمّى بالجيم المصريّة ـ في المحافظة الدّاخليّة، كما تلفظ (القاف) (كافاً) في محافظة الظّاهرة، وفي بعض بلدان محافظة الباطنة تلفظ (القاف) (جيماً) و(الجيم) (ياء)، وهذه الظّواهر تدلّ على التّغيّر المستمرّ الحادث في اللّغة، والّتي اجتاحت معظم لغات العالم، لهذا اهتمّ علم اللّغة الحديث بدراسة الصّورة المنطوقة للّغة.[1]

المبحث الثالث : تفسير ألقاب اللّهجات القديمة في ضوء علم اللّغة الحديث:

لقد لقّب اللّغويّون العرب اللّهجات العربيّة القديمة بألقاب ونسبوها إلى قبائل معيّنة، والاختلاف بينهم إنّما يدلّ على انتشار هذه الظّاهرة اللّغويّة بين عدّة قبائل، وإنّ هذه الألقاب في الأغلب لم تكن العرب تعرفها، وإنّما المسؤول عنها هو رجل من (جرم) لم يُذكر اسمه.

وبعد جمع "رمضان عبد التّوّاب للمعلومات الخاصّة بهذه الظّواهر، قام بتفسير بعض هذه الألقاب، والّتي رتّبها ترتيبا هجائيّا، وهي: الاستنطاء ـ الطّمطمانيّة ـ العجعجة ـ العنعنة ـ الفحفحة ـ الكسكسة ـ الكشكشة ـ الشّنشنة ـ اللّخلخانيّة ـ الوتم و الوكم.[2]

وقد قُسّمت اللّهجات إلى قسمين هما :[3]

أ- اللّهجات الشّرقيّة: وهي لهجات مناطق نجد وشرق الجزيرة العربيّة، وأهمّها : لهجة تميم، وتضمّ هذه المجموعة لهجات أسد وقيس وربيعة.

---

[1] ينظر : ا الأمثال الشعبيّة العمانيّة و استثمارها في اللّغة العربيّة ، إبراهيم البلوشي و فاطمة الحوسنيّة ،(مقال)، www.alarabiahconference.org/uploadsوزارة التّراث و الثقافة ، سلطنة عمان (أطلع عليه يوم 2019/03/26)، ص:8 .

[2] ينظر : اللّسانيّات والصّوتيّات، رياض الدّليميّ، ص: 156،157.

[3] ينظر: في الأصوات اللّغويّة ، غالب فاضل المطلبي، ص: 156،157 .

ب- اللّهجات الغربيّة: وهي لهجات أهل الحجاز، وأهمّها: لهجة مكّة وتنتظم في لهجات المدينة وهذيل وخزاعة وكنانة.

ويرى "إبراهيم أنيس" أنّ بعض اللّهجات منسوبة إلى جهات معيّنة، والبعض الآخر لا يُعرَف لها صاحبا، فهي مبتورة ومشوّهة، فأكيد أنّه قد اعتراها في تفسيرها كثير من التّحريف أو التّصحيف.[1]

ولقد اخترنا أهمّ الظّواهر اللّغويّة وهي:

1- الاستنطاء:

هي جعل العين السّاكنة نوناً في (أعْطى) فتصبح (أنْطى)، وقد رُوِيَت عن سعد بن بكر وهذيل والأزد والأنصار، وقيل أنّها لغة اليمن. ويرى "رمضان عبد التّوّاب" أنّ قلب العين نوناً هو تفسير لا تُؤيّده الدّراسات الصّوتيّة الحديثة، فالعين تختلف اختلافاً كبيراً عن النّون، ولو حدث هذا الإبدال لابدّ من تعميمه على كلمات أخرى، مثل: (يَعْطِسُ).

وإثر بحثه عن مقابلة (أعطى) في اللّغات السّاميّة وجد أنّها تتكوّن من نون وتاء ونون في العبريّة ونفسها في السّريانيّة، وفسّر هذه الظّاهرة بحصول نحت بين هاتين اللّغتين والعربيّة.

وذكر "الدّليميّ" أنّ" إبراهيم السّامرّائيّ" يفسّرها تفسيرا عربيّا خالصا؛ حيث يرى أنّ أصل الفعل (أَعْطَى) هو (آتَى) الّذي شُدّد فأصبح (أَتَّى) وفُكّ إدغامه فصار (أَنْتَى). ولقد أُعجِب "رمضان عبد التّوّاب" بتفسير "إبراهيم السّامرّائيّ"، وقال بأنّه جيّد لو كان (أَتَّى) بمعنى (أَعْطَى) وارداً في المعاجم العربيّة.[2]

[1] ينظر : في اللّهجات العربيّة ، إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، ط3 ، (2003 م) ، ص: 121 .

[2] ينظر: اللّسانيّات والصّوتيّات، رياض الدّليميّ، ص: 157_159 .

2- الطّمطمانيّة:

هي إبدال (لام التّعريف) (ميما)، وهذا اللّقب يُنسب إلى طيّئ والأزد وقبائل حِمْير، وهذه الظّاهرة فسّرها " رمضان عبد التّوّاب" تفسيراً صوتيّاً؛ لأنّ اللّام والميم هما صوتان متوسّطان مائعان ونستطيع إبدالهما ببعضهما البعض.[1]

وقد فسّر "إبراهيم أنيس " هاتين الظّاهرتين (الاستنطاء والطّمطمانيّة)، ورأى بأنّهما قلبٌ لصوت من أصوات الفم إلى آخر من أصوات الأنف، وإنّ قلب هاته الأصوات معترف به في معظم اللّهجات، وهو نتيجة أخطاء الأجيال النّاشئة، حين يحاولون التّوفيق بين مجرى الأصوات فيجعلونها إمّا من الفم أو الأنف، ولا يوجد أيّ مبرّر صوتيّ قويّ يعلّل ذلك.

ويتساءل عن كيفيّة قلب اللّام إلى ميم، وهما يختلفان في المجرى وحتّى المخرج، وكيفيّة قلب العين إلى نون في (أَعْطَى) وهما يختلفان أيضا في المجرى والمخرج، لهذا رجّح أنّ الرّواية مبتورة أو ناقصة، ولا يمكن الحكم على مثل هاتين الظّاهرتين من مثال أو مثالين ردّدهما الرّوّاة، فلا مبرّر لهما سوى اشتراك (اللّام والميم والنّون والعين) في الصّفة، وهي أصوات مجهورة متوسّطة ليست بشديدة أو رخوة، فإذا أمكن اِلْتماس الأسباب في (طمطمانيّة حِمْيَر)، فمن الصّعب تبرير (استنطاء هذيل) في فعل واحد، فمجاورة العين للطّاء قد رُوِيت في كثير من الأمثلة ولم يُنسَب لها استنطاء، فكيف حدث هذا الأمر مع الفعل أعطى؟

إنّ تفسيرَ هذا لعلّه يتعلّق بنطق العين نطقا خاصّا هو نطق أنفميّ؛ أي بجعل مجرى النّفس من الفم والأنف معا، فتُسمع العين ممتزجة بصوت النّون، وليست في الحقيقة نونا بل هي (عين أنفميّة)، هذه الصّفة الّتي سمعها الرّوّاة وأشكلت عليهم، فتعذّر عليهم وصفها وصفا حقيقيّا.

[1] ينظر: اللّسانيّات والصّوتيّات، رياض الدّليميّ، ص: 159 .

ويذكر المستشرقون بأنّ هذه الأنفيّة المتعلّقة بالعين هي صفة صوتيّة لازمتها منذ السّاميّة الأولى ولـ"رابين" تفسير آخر؛ فهو يرى أنّ الاستنطاء غير متعلّق بالفعل (أَعْطَى)، بل هو فعل ساميّ آخر معروف في العبريّة هو (نَطَا) بمعنى (مَدَّ يَدَهُ إِلَى)، وزادت عليه الهمزة فصار (أَنْطَى).

أمّا في طمطمانيّة حِمْيَر، فأداة التّعريف في العبريّة هي (هَنْ)، وليس بالغريب أن تُرْوى النّون بالميم فالعلاقة الصّوتيّة بين اللّام والميم والنّون واضحة جليّة، وهي شائعة وسهلة في اللّغات السّاميّة، وتتميّز بإمكانيّة حلول بعضها مكان بعض. [1]

3- اللّخلخانيّة:

هي اللّكنة والعجمة في الكلام، كقولهم : (مشا اللّه كان) الّتي يُراد بها:(ما شاء اللّه كان) وهي لغة أعراب الشِّحر وعُمان، وقد فسّر" رمضان عبد التّوّاب" هذه الظّاهرة بالنّحت[2] ؛ إذن فاللخلخانية أصبحت عادة عند البعض "وقد كانت هذه العادة خير شاهد على اللّغات الضّعيفة، حتّى بلغ الأمر بجلّ علمائنا بمقابلتها بـ(العجمة وعدم الإفصاح)، فيذكر ابن منظور في لسانه والفيروز آباديّ في قاموسه(مادّة: لخخ/خّ): رجل لخلخانيّ غير مفصح عمّا يريد ورجل فيه لخلخانيّة؛ أي فيه عجمة."[3] وعليه يتفق الأغلبية على أن اللخلخانية لغة فيها عجمة وبالتالي فهي غير فصيحة.

4- الوتم :

هو قلب السّين تاء، فيقولون في: (النّاس) (النّات)، وهذا اللّقب يعود إلى اليمن، ويعلّل "رمضان عبد التّوّاب" هذه الظّاهرة من النّاحية الصّوتيّة بأنّ السّين و التّاء صوتان يتّفقان في

---

[1] ينظر: في اللّهجات العربيّة ، إبراهيم أنيس ، ص: 123،124 .

[2] ينظر : اللّسانيّات والصّوتيّات، رياض الدّليميّ، ص: 164.

[3] المعجم المفصّل في فقه اللّغة ، مشتاق عباس معن ،، منشورات محمّد علي بيضون ، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1 (1422هـ _2001 م)، ص : 145.

المخرج وصفة الهمس والتّرقيق والفرق بينهما أنّ السّين رخوة احتكاكيّة، والتّاء شديدة انفجاريّة، إذن فهما متناظران من حيث الرّخاوة والشّدّة، وبالتّالي نستطيع قلبهما.[1]

ويذكر"عبد الغفّار حامد هلال" أنّه يُقال على إبدال السّين تاء ضرورة قبيحة، ورأى بعضهم أنّه نادر أو شاذّ، وحُكي أنّها لغة قضاعة. وتُعلَّل هذه الظّاهرة بالتّقارب الصّوتيّ، فالسّين والتّاء صوتان يكادان يكونان متماثلين في المخرج، وهما مهموسان، والفارق بينهما هو التقاء طرف اللّسان بأصول الثّنايا العليا التقاء محكما، فإذا افترقا سمعنا التّاء، وإذا لم يكن الالتقاء محكما سمعنا السّين.[2]

5 الوكم :

هو كسر كاف المخاطبين إذا سُبِق بكسر أو ياء، نحو: بكِم في بكُم، وعليكِم في عليكُم، وهو لقب ربيعة وقوم من كلب، ويُفسّر" رمضان عبد التّوّاب" هذه الظّاهرة بقانون المماثلة بين الأصوات المتجاورة، فتقلب الضّمّة كسرة لتتناسب مع ما قبلها.[3]

وهذه اللّغة حسب ما ذكره" أحمد عيد عبد الفتّاح حسن" من خلال ما أثبته كلّ من "ابن عقيل و السّلسيليّ"، فقد نصّ "ابن عقيل" على كونها لغة رديئة حكاها "سيبويه والفرّاء"، فقد شُبّهت الكاف بالهاء، لكونها على الاضمار وقعت بعد كسرة، فأُتبِعت بالكسرة للتّخفيف عندهم، نحو: أحلامِكِم؛ لأنّها أختها في الإضمار، وتتناسب معها في الهمس، فوُصِفت هذه اللّغة بالضّعف؛ لأنّ أصل الهاء الضّمّ، والكسر عارض عليها بخلاف الكاف، فحمل الكاف عليها بعيد، فهي أبين وأشدّ، لهذا رأى بعض العلماء عدم جواز كسر الكاف لشواذ هذه اللّغة.

[1] ينظر: اللّسانيّات والصّوتيّات، رياض الدّليميّ، ص: 164،165.
[2] ينظر : اللّهجات العربيّة نشأةً وتطوراً ، عبد الغفار حامد هلال،ص: 181،182 .
[3] ينظر : المرجع السابق، ص: 165.

وقد نُسِبت حسب ما حكاه "الفرّاء" للنَّمِر، فهم يقولون: السّلام عليكِم بكسر الكاف، ولم يقلها أحد غيرهم وعلى العموم؛ فإنّ هذه اللّهجة قليلة الشّيوع، ضيّقة الأفق، لم يُسمَع لها إلّا بيت لـ"الحُطَيْئَة" الّذي استشهدوا به. [1]

[1] ينظر : اختلاف اللّهجات العربيّة على المستويين النّحوي والصّرفي بين ابن عقيل والسّلسيلي ، أحمد عيد عبد الفتاح حسن ، (د.ط)،(د.ت)، ص: 54_56.

دراسة الفصل الثالث

رمضان عبد التواب ودراسة اللغة في ذاتها

المبحث الأول: جهوده الصوتية

المبحث الثاني: جهوده الصرفية

المبحث الثالث: جهوده الدلالية

الفصل الثّالث: رمضان عبد التّوّاب ودراسة اللّغة في ذاتها

تطرّق "الدّليمي" في هذا الفصل إلى جهود "رمضان عبد التّوّاب" الخاصّة بدراسة اللّغة في ذاتها؛ حيث تناول مستويات ثلاث وهي المستوى الصّوتيّ والصّرفيّ والدّلاليّ،والّتي فصّل فيها دون المساس بالمستوى النّحويّ.

المبحث الأوّل : جهوده الصّوتيّة

شغل الدّرس الصّوتيّ اهتمام اللّغويّين القدامى والمحدثين؛ لأنّ الصّوت هو المادّة الخامّ الّتي تتشكّل منها الكلمات والعبارات؛ فقد تناول "رمضان عبد التّوّاب" عدّة مسائل تندرج ضمن هذا المجال وبيّن منها "الدّليمي" أمثلة على النحّو التّالي :

أوّلا : التّغيّر والثّبات في أصوات العربيّة :

اللّغة كائن حيّ يتطوّر على ألسنة النّاطقين بها، فالتّغيّر فيها أمر حتميّ بيد أنّ العربيّة لها ميزة ارتباطها بالقرآن الكريم، وقد أحسن "رمضان عبد التّوّاب"في قوله: « لولا القرآن ما كانت عربيّة »،[1]والعربيّة سلكت في تطوّرها سبيلين: الأوّل: التّطوّر في أصوات الفصحى والثّاني: تطوّر أصوات العربيّة في اللّهجات الدّارجة، وقد ركّز "الدّليمي" على دراسة أصوات الفصحى فقط الّتي اختار منها ثلاثة أصوات هي كالآتي، الضّاد والطّاء والقاف باعتبارها أكثر الأصوات إثارة للنقاش وحاجة للتفسير.

1- صوت الضّاد:

يعدّ صوت الضّاد من الأصوات الغاريّة و مخرجه بين أوّل حافّة اللّسان وما يليه من الأضراس يسمّى بالشّدق، له عدّة صفات منها أنّه رخو مجهور ومطبق ومستعل ومستطيل، ويعدّ المقابل المفخّم للدّال في نطقنا له الآن؛ أي له نفس صفاته، أمّا عند القدماء فهي تختلف عن

[1] فصول في فقه العربية، رمضان عبد التّوّاب،مكتبة الخانجى،القاهرة، ط6،(1420هـ-1999م)،ص: 108.

الدّال في أمرين جوهريّين : الأوّل:الضّاد القديمة مخرجها حافّة اللّسان أو جانبه والثّاني: أنّها كانت صوتا احتكاكيّا (رخواً) .

وهي الآن ننطق بها، وقد حلّ محلّها صوت الظّاء في نطق أهل العراق وبلدان الجزيرة العربيّة، وصوت الدّال المطبقة أو الطّاء المجهورة في نطق أهل مصر وبلاد الشّام .

أمّا "رمضان عبد التّواب" فيقرّر أنّ الضّاد الحاليّة هي تطوّر عن القديمة، وليست هي تماما الضّاد القديمة، كما يتخيّلها "إبراهيم أنيس" الّذي يعدّ النّطق بالضّاد مرحلة وسطى في نطقها لاحتوائها على شدّة الضّاد الحديثة ورخاوة الظّاء العربيّة، ويصرّح "رمضان عبد التّوآب" أنّها كانت لاماً مطبقة من خلال وصف العلماء لها، وكذلك فيها بعض الشّبه مع الظّاء والضّاد وإلاّ ما كانت قد تطوّرت هكذا.

وممّا لاشكّ فيه، أنّ العرب القدامى كانوا يفرّقون بين الضّاد والظّاء، وذلك ظاهر في كتبهم، كما أنّهم نبّهوا إلى ذلك لكي لا يُخلَط بين الحرفين، وذلك لتأثّرهم بنطقهم الّذي من العسير إصلاحه .[1]

وقد عُدّ صوت الضّاد من الأصوات الوقفيّة في العربيّة الفصيحة المعاصرة، إلاّ أنّ أسلافنا وصفوها بأنّها صوت رخو (استمراريّ) لا وقفيّ، كما نصّ "سيبويه" على أنّ الضّاد ليست النّظير المطبق للدّال؛ لأنّه لا يوجد أيّ تقابل بينهما، ولا يصِحُّ وصف الضّاد بأنّه مفخّم الثّاء، فالضّاد ليست من مخرج الثّاء. [2]

[1] ينظر: اللّسانيّات والصّوتيّات، رياض الدّليمي، ص: 169-172.

[2] ينظر: الأصوات اللّغويّة، سمير شريف استيتية، دار وائل، عمان ، ط1،(2003م)،ص:133،134.

2- صوت الطّاء:

عدّ القدماء صوت الطّاء صوتاً شديداً، مجهوراً مفخّماً، نظير الدّال المفخّم، في حين أنّها اليوم نظير التّاء المفخّم، كما ذهب العلماء إلى ثلاث احتمالات تفسّر بأنّ الطّاء صوت مجهور :[1]

- ✓ أنّهم أخطؤوا التّقدير بأنّها مجهورة.
- ✓ لعلّ تطوّرا حدث في نطق الطّاء.
- ✓ لعلّهم كانوا يصفون صوتاً يشبه صوت الطّاء،وهو صوت الطّاء المشرّبة بالتّهميز.

3- صوت القاف :

عدّ اللّغويّون القدامى صوت(القاف) صوتاً مجهوراً في الفصحى، أمّا عند المعاصرين فيختلف؛ حيث يذكر " رمضان عبد التّوّاب" أنّهم يطلقون عليه صوتاً شديداً مهموساً، كما ذهب المعاصرون من علماء الصّوت العرب إلى أربعة احتمالات تفسّر وصف القاف بأنّها صوت مجهور :[2]

1- ذهب "إبراهيم أنيس" إلى أنّه يشبه تلك القاف المجهورة الّتي نسمعها بين القبائل فيها نوعاً من الغين.

2- ذهب "كمال بشر" إلى أنّ "سيبويه" كان يقصد مجهور الكاف (الجيم القاهرية) حين وصف القاف بالجهر.

3- ذهب "حسام السعيد النّعيمي" إلى أنّ الصّوت لم يدخله تغيير في الفصيح.

4- يرجّح" غانم قدوري الحمد" أنّ "سيبويه" وَهَمَ في ذلك الوصف؛ لأنّ القاف تُنطَق مهموسة عند المحدثين وفسّر ذلك في أمرين : 1- فخامة الحرف. 2- صعوبة نطق صوت شديد مجهور من مخرج القاف.

---

[1] ينظر: اللّسانيّات والصّوتيّات، رياض الدّليمي ، ص: 173.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص: 173-175.

ممّا قُدِّم نلاحظ أنّ هناك اختلافاً في صفة القاف والطّاء بين القديم والحديث، وأوّل من تطرّق إلى هذه المشكلة هو "براجستراسر"؛ حيث صنّفها بأنّها من صفة الجهر والشّدة؛ لكن القاف اليوم مهموسة وفي القديم مجهورة، والطّاء أيضاً،إلاّ أنّ الفرق بينهما يكمن في أنّ نُطق القاف لا يزال باقيا في بعض اللّهجات على غرار نُطق الطّاء الّذي تلاشى وانمحى تماماً. [1]

وقد فسّر" الدّليمي" سبب وصف صوتي القاف و الطّاء ضمن الأصوات المجهورة قائلا: « إنّ الّذي حمل القدامى على تصنيف صوتي الطّاء والقاف في زمرة الأصوات المجهورة، هو جهر الجزء الأخير من هذين الصّوتين وإنّ مثل هذه النّهاية المجهورة لا تؤثّر على طبيعة الصّوت فتحوّله إلى صوت آخر له قيمته الفونولوجيّة، وهذا يمنح القوّة لما نذهب إليه من أنّ الطّاء و القاف الّتي وصفت في كتب القدامى تشبه الّتي نخبرها اليوم في نطقنا للعربيّة الفصيحة ».[2] ومنه نستنتج أنّ القدامى جعلوا الجزء الأخير من الأصوات ضمن الأصوات المجهورة.

ثانيا: المصوّتات عند علماء العربيّة :

المصوّتات هي الأصوات المجهورة، في العربيّة الفصحى ما سُمّي بالحركات، كما ذكر في هذا الشّأن "رمضان عبد التّوّاب " أنّ القدامى اعتنوا بالأصوات الصّامتة ودراستها وأهملوا أصوات العلّة وعالجوها علاجا سطحيّا.

وتوجد مجموعة دعاوى تذكر إغفال العناية بالمصوّتات عامّة والحركات خاصّة، وأنّ معالجتهم لها كانت سطحيّة، فهذا موقف يخلو من الدّقّة، وعدم إطّلاعهم على الكثير من مصادر الدّرس الصّوتيّ العربيّ القديم.[3]

---

[1] ينظر : أصوات العربيّة بين التّحوّل والثّبات،حسام السّعيد النّعيمي،سلسلة بيت الحكمة4،بغداد،(د.ط)، (1989م)،ص: 25-28 .

[2] الدّراسات الصّوتيّة بين القديم و الحديث، رياض عبود غوار الدّليمي، دار غيداء، الأردن، ط1، (1436هـ ـ 2015م) ، ص: 116.

[3] ينظر:اللّسانيّات والصّوتيّات، رياض الدّليمي، ص: 175،176 .

ومنه فالمصوّتات نوعان القصيرة الّتي تتمثّل في الفتحة والضّمّة والكسرة، والطويلة الّتي تتمثّل في الألف والواو والياء، وعموما فالصّوائت في العربيّة ستة أصوات يتشابه كل اثنين منها تشابها كبيرا .[1]

ثالثا: الصّلة بين صيغة (افْعَالَّ) و صيغة (افْعَأَلَّ)

نجد أنّ القدامى قد قرّروا أنّ صيغة (افْعَالَّ) نشأت من صيغة (افْعَأَلَّ) وذلك تخلّصاً من التقاء السّاكنين و أنّها موجودة في النّثر فقط، و أيّد ذلك "أبو منصور الأزهري"(ت370هـ)،"أبو حيان الأندلسيّ" (ت745هـ) وغيرهما،كما أنّ القدامى يعدّون (افعَالَّ) على أنّها قياسيّة و(افعَأَلَّ)غير قياسيّة.

أيّد "رمضان عبد التّوّاب" رأي القدامى في هذا الشّأن كما أرجع سبب وجود صيغة (افعَأَلَّ) إلى الوزن الشّعريّ، أمّا "السّامرّائيّ" فقد خالف القدامى في الصّلة بين (افْعَالَّ) و(افْعَأَلَّ)؛ حيث ذكر أنّ (افْعَأَلَ) هي من المزيد الثّلاثيّ بحرفين وهما الهمزة والتّضعيف ولا علاقة له بـ(افْعَأَلَّ) المزيد بمدّ، أي الألف.

وكذلك "داود عبدة" له رأي مخالف وهو أنّ الألف في صيغة (افْعَالَّ) هي في الأصل همزة وقد سقطت هذه الهمزة وأطيلت الفتحة السّابقة لها، ومن هذه الحوصلة الّتي قدمها "الدّليمي" أدلى بدلوه هو الآخر؛ حيث ذكر أنّ ما ذهب إليه "رمضان عبد التّوّاب" هو الأرجح .[2]

[1] ينظر: الدّراسات الصّوتيّة بين القديم والحديث، رياض الدّليمي، ص: 259.

[2] ينظر:اللّسانيّات والصّوتيّات، رياض الدّليمي، ص: 176ـ179.

المبحث الثّاني: جهوده الصّرفيّة

علم الصّرف أو علم التّصريف من المجالات الّتي أجاد فيها العرب، وهو يُطلق على شيئين:

أ- تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لمعان متنوّعة كالتّصغير مثلا.

ب- تغيير الكلمة لغير معنى طارئ، بل لغرض آخر كالحذف والإبدال ...

ويذهب" كمال محمّد بشر" إلى أنّ الصّرف هو كلّ دراسة مرتبطة باللّفظة أو أحد أجزائها والّتي تخدم التّراكيب.[1] وقيل إنّ الصّرف هو:" علم يحدث في تصريف الكلمة وتغييرها من صورة إلى أخرى". [2]

وعليه فإنّ علم الصّرف لا يقتصر دوره على دراسة التّغيير الحاصل في الكلمة، بل يتجاوز الأمر إلى تصنيف هذه الكلمات،[3] إذن فمجال الصّرف حسب هذه التّعريفات هو الكلمة، الّتي كان يُنظَر إليها على أنّها الوحدة الأساسيّة للقواعد.[4] ولقد ذكر" الدّليمي" جهودا قيّمة لـ" رمضان عبد التّوّاب" في هذا المجال، أهمّها:

أوّلا فكرة ثنائيّة الأصول:

يرى بعض اللّغويّين أنّ المعنى العامّ للمادّة اللّغويّة مرتبط بأصلين فقط من أصولها، ومنهم "أنستاس ماري الكرملي"، فمثلا: جرم، حرم، خرم، عرم...هي ذوات أصل ثنائيّ هو الرّاء والميم.

وقد دافع عن هذه الفكرة " مرمرجي الدومينكي" في كتابه" المعجميّة العربيّة في ضوء الثّنائيّة الألسنيّة السّاميّة"، فهو يرى أنّ كلّ المضاعفات هي ثنائيّات، نحو: (قصّ، قصْ)، إلّا أنّ"رمضان عبد التّوّاب" لا يرى هذا صحيحا، فهو قد عقّب على "مرمرجي"، وأعطى أمثلة من العبريّة

---

[1] ينظر: اللّسانيّات والصّوتيّات، رياض الدّليمي، ص:180.

[2] المعجم المفصّل في علم الصّرف، راجي الأسمر، دار الكتب العلميّة، بيروت، د.ط،(1418 هـ - 1997 م)، ص :287

[3] ينظر: مدخل إلى علم اللّغة، إبراهيم خليل، دار المسيرة، عمان، ط2، (1440 هـ- 2014 م)،ص: 171 .

[4] ينظر: محاضرات في اللّسانيّات، فوزي حسن الشّايب، دار الكتب الحديث، الأردن،ط2،(2016م)، ص:307.

والسّريانيّة الّتي حينما نسندها يظهر تضعيفها، وبالتّالي فهو يؤيّد رأي"عبد الله أمين" في عدم إمكانيّة التّسليم بأنّ "رَجُلاً" أصله "رَجْ"، وغيرها من الأمثلة.[1]

وقد عرض "عبد الله أحمد خليل إسماعيل" عدّة آراء عن ثنائيّة الأصول اللّغويّة الّتي اختلفت من أوّل متكلّم عنها إلى غاية المحدثين، ومن بينهم " أحمد فارس الشّدياق".

وقد عاد البحث في هذه المسألة بالنّفع الكبير على "عبد الله أحمد خليل إسماعيل" رغم أنّ التّعامل مع النّشأة الأولى للّغة في عصورها السّحيقة ربّما يكون قريبا من الخوض في ميتافيزيقيا التّاريخ الغابر، فالشّقة بين هذا العصر والبدايات الأولى لنشأة اللّغة توجِد أنّه من الصّعب جدّا إقناعنا بأنّ بعض الكلمات الثّلاثيّة هي مزيدة الثّنائيّ، غير أنّ الثّابت لدينا وجود كلمات ثنائيّة، كما رأى أنّ الصّرفيّين قد تكلّفوا في حمل الألفاظ الثّنائيّة على الثّلاثيّة، والّذي يساوي تكلّف الثّنائيّين في ردّهم الثّلاثيّ والرّباعيّ إلى أصلين، وخلاصة قوله أنّ الاختزال والنّحت اعترى الألفاظ في مراحل نموّها المتأخّرة أكثر من مراحل نشوئها الأولى.[2]

ثانيا الاشتقاق الصّرفيّ :

الاشتقاق هو أخذ صيغة من أخرى مع الاتّفاق في المعنى والمادّة، كـ(ضَارِبٍ) من (ضَرَبَ)، وهذا ما يفرض لنا أصلا وفرعا، وأصل الاشتقاق بين المصدر والفعل هو من مسائل الخلاف بين الكوفة والبصرة.

وحاز هذا الأمر على أهمّية بالغة عند اللّغويّين القدامى، وذهبوا إلى أنّ الأصل هو المصدر نظراً لكونه بسيطاً يدلّ على الحدث فقط على عكس الفعل، وهذا رأي البصرة أيضاً. أمّا الكوفة فترى بأصالة الفعل لكون المصدر يأتي بعده في التّصريف، نحو: (ضَرَبَ ـ يَضْرِبُ ـ ضَرْباً).

---

[1] ينظر:اللّسانيّات والصّوتيّات، رياض الدّليمي، ص: 180ـ 182 .

[2] ينظر: أثر الفكر الدّاوريني في البحث اللّغويّ العربيّ الحديث، عبد الله أحمد خليل إسماعيل ، مجلّة البصائر، جامعة البنات الأردنيّة الأهليّة، مج1، العدد3، (جمادى الأولى 1418 هـ،أيلول1997 م)، ص: 93 ،94.

ويؤيّد" عبد الله أمين" مذهب البصريّين ويضيف عليه اشتقاق العرب من أسماء الأعيان أيضاً؛ فهو يرى بأنّه لا يُعقل أنّ الفعل (تَأَرَّضَ) مثلا وُضع قبل (الْأَرْضِ)، وحجّته في ذلك هو أنّ العرب عرّبوا أسماء أعجميّة واشتقّوا منها، فمثلاً عرّبوا (اللِّجَامَ) واشتقّوا منه: (أَلْجَمَ الْفَرَسَ).

أمّا الأصوليّون فيرون أنّ الأصل هو المادّة اللّغويّة، ولـ"تمّام حسّان" نفس الرّأي معهم، فهو بحث في هذه المشكلة ولم يجد لها حلاّ. ويرى "رمضان عبد التّوّاب" أنّ هذا النّوع من الاشتقاق قياسيّ رادّا على من منع القياس وقال بأنّ كلّ كلام العرب توقيف.[1]

وبما أنّ الاشتقاق هو وسيلة لنموّ اللّغة، فقد تحدّث عنه "تمّام حسّان"، ونقل لنا وجهة النّظر الصّرفيّة حوله، والّتي تختلف بين الكوفة والبصرة؛ حيث تجعل بعض الصّيغ أصلاً، وتجعل الأخرى فروعاً، وتفترض أنّ كلّ مادّة من موادّ اللّغة بدأت في صورة المصدر أو في صورة الفعل الماضي، ثمّ يشتقّون منها ويفرّعون عليها حتّى تصل اللّغة إلى مرحلة المزيد أو التّوقّف عن الاشتقاق. [2]

ثالثاً الاعتلال في الأفعال المعتلّة:

المعتلّ هو ما كان أجوفا أو ناقصا أو لفيفا مقرونا.ولقد أشار اللّغويّون والنّحويّون إلى الأصول، فهم مثلاً: يعلّلون أصل (قَالَ) و(بَاعَ) بأنّه: (قَوَلَ) و(بَيَعَ)؛ أي أنّ الواو والياء المفتوح ما قبلهما تُقْلَبَان ألفاً، مع أنّ هذا الأصل لم يُستخدم أبداً. ويرى" رمضان عبد التّوّاب" أنّ أصول هذه الأفعال استُعملت مدّة من الزّمن، ثمّ تطوّرت في مراحل على النّحو الآتي:[3]

أ- كانت الأفعال صحيحة، مثل: (قَوَلَ، بَيَعَ، دَعَوَ، رَوَيَ)؛ حيث بقيت الأفعال كما هي في الحبشيّة، وبقيت عن هذه المرحلة عدّة أفعال، مثل: (عَوِرَ، هَيَفَ).

---

[1] ينظر: اللّسانيّات والصّوتيّات، رياض الدّليمي، ص:182-184.

[2] ينظر: اللّغة العربيّة معناها ومبناها، تمّام حسّان، دار الثّقافة، المغرب، ط1،(1994 م)، ص:166،167 .

[3] ينظر: المرجع السابق ، ص:185،186.

ب- مرحلة تسكين الواو والياء للتّخفيف،مثل: (قَوْلَ، بَيْعَ، رَمْيَ)، وقد بقيت هذه المرحلة عند طيّئ.

ج-مرحلة انكماش الأصوات المركّبة، وهي: الواو والياء المفتوح ما قبلهما، مثل: (قَوْلَ، بَيْتَ)، فتتحوّل الواو إلى ضمّة طويلة ممالة، أمّا الياء فتنكمش وتتحوّل إلى كسرة طويلة ممالة، وهذا الأمر مشاع في اللّغة الحبشيّة في الأفعال الجوفاء، نحو: (koma) (قام).

د- وهي مرحلة التّحوّل من الإمالة إلى الفتح الخالص، فعادة ما يتحوّل إلى الفتح الطّويل، مثل: (قَامَ) في العربيّة، ووصلت إلى هذا التّحوّل العبريّة وكذلك الآراميّة.

وقد أنكر" إبراهيم السّامرّائيّ" الأصول المتخَيَّلَة الّتي قال بها اللّغويّون ومعهم"رمضان عبد التّوّاب"، ورأى أنّ مثل (قَالَ) و(بَاعَ) هي أصول قائمة بذاتها وليست مُغَيَّرَة عن أصول أخرى، ومنهم من علّل مسألة الإعلال في عين الأفعال أنّها من الاختلافات اللّهجيّة، فالحجاز تقول: (عَوِرَ - يَعْوُرُ)، وتميم تقول: (عَارَ - يَعَارُ).[1]

وقد تحدّث" رمضان عبد التّوّاب" عن المراحل السّابقة بالتّفصيل في كتابه "المدخل إلى علم اللّغة ومناهج البحث اللّغويّ"؛ إذ يقول: « تلك هي مراحل الأفعال المعتلّة، وقد رأينا كيف خلّفت تلك المراحل رُكاماً في العربيّة الفصحى واللّغات السّاميّة، واللّهجات العربيّة المختلفة، ومن كلّ ذلك نرى أنّ ما يقوله النّحاة من أنّ (قَالَ) مثلاً، أصلها (قَوَلَ) صحيح... »[2] وعليه يؤكّد"رمضان عبد التّوّاب" على أنّ الأفعال المعتلّة قد مرّت بمراحل فعلا ولم تكن ثابتة.

رابعاً صيغة (انْفَعَلَ) المطاوع:

[1] ينظر: اللّسانيّات والصّوتيّات، رياض الدّليمي، ص: 187.

[2] المدخل إلى علم اللّغة ومناهج البحث اللّغويّ، رمضان عبد التّوّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، (1417هـ/1997م)، ص: 297 .

صيغة(انْفَعَلَ) هي الدّلالة على مطاوعة الفعل الثّلاثيّ؛ أي (كَسَرْتُ الْإِنَاءَ فَانْكَسَرَ). وقد أنكر هذه المطاوعة"مصطفى جواد"، ورأى بأنّها محض خرافة، وقال أنّه لم يجد عربيّاً فصيحاً استعمل في كلامه: (كَسَرْتُ الْعُودَ فَانْكَسَرَ)، ولقد ردّ" رمضان عبد التّوّاب"، ذاكراً شواهد من الشّعر العربيّ القديم تشتمل على المطاوعة.

ورأى "مصطفى جواد" أنّ أفعال المطاوعة لا تشبه المبني للمجهول في المعنى، ولو كانت كذلك لاكتفينا في التعبير بواحدة فقط، غير أنّ "رمضان عبد التّوّاب" يرى بأنّه لما كان فاعل الفعل المطاوع ضميراً يعود على مفعول الفعل السّابق عليه أصبح يُشبهه وينوب عنه، وقد تطوّرت هذه الظّاهرة، ووُجِد الفعل المطاوع في النّصّ القرآنيّ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ﴾[1] 1 الانفطار، بل إنّ هذا التّطوّر ظلّ على ألسنة العامّة حتّى كادت صيغة المبنيّ للمجهول الأصليّة أن تندثر.[2]

وهنا يقول "تمّام حسّان" : « وقد تتحقّق المطاوعة من (كَسَرَ) بصيغة (انْفَعَلَ)، ولا تتحقّق بهذه الصّيغة من (رَكِبَ)؛ لأنّ هذه الصّيغة وتلك مهجورتان في المادّتين (ودع) و(رك ب) على التّرتيب». [3]ومن كلام "تمام حسّان" نفهم أنّ المطاوعة تحدث فعلا، ولكن ليس مع كلّ الأفعال، فهناك أفعال لا نستطيع صوغها على وزن (انْفَعَلَ).

خامساً: فَعَلَ وأَفْعَلَ:

من وسائل تعدية الفعل(فَعَلَ) زيادة همزة في أوّله، نحو: (خرج ـ أخرج)، ولصيغة(أَفْعَلَ) معانٍ، وهي" المكان والزّمان، الصّيرورة، والدّلالة على مصادفة المفعول به على صفة من الصّفات، الاستحقاق، السّلب والإزالة". ولها نفس المعنى مع (فَعَلَ) في مواضع عديدة، فمثلا: الحجاز تقول(فَتَنَتْهُ الْمَرْأَةُ) إذا أحبّها، ونَجْد يقولون: (أَفْتَنَتْهُ).

---

[1] سورة الانفطار /الآية :1.

[2] ينظر: اللّسانيّات والصّوتيّات، رياض الدّليمي ، ص: 187-189.

[3] اللّغة العربيّة معناها ومبناها، تمّام حسّان، ص: 167 .

ويعلّل ذلك" رمضان عبد التّوّاب" بأنّ ترك الهمز عند الحجاز يكون في مقابل احتفاظ القبائل النّجديّة بالهمزة سواء أكانت أصليّة أم زائدة.ويرى"مصطفى جواد" أنّ(فَعَلَ) هو الفصيح إذا دلّ على نفس المعنى مع الرّباعي(أفْعَلَ)، أمّا"رمضان عبد التّوّاب"، فيرى عكس ذلك، فالحجاز تركت الهمزة.

ويرى" الدّليميّ أنّ الثّلاثيّ هو الأصل إذا كان كلّ منه والرّباعي متعدّيين، ويعلّل "رمضان عبد التّوّاب" وجود الهمز في الرّباعي أنّه إلحاق الحجازيّين الهمزة بالثّلاثي، وهمزهم ما لا يُهمز هو لمبالغتهم في التّفصّح؛ لأنّهم يعانون من عقدة الهمز.[1]

المبحث الثّالث : جهوده الدّلاليّة

يقصد بعلم الدّلالة: العلم الّذي يدرس المعنى ويعدّ من أحدث فروع علم اللّغة كلّها أصعبها فهو يعرض مشكلة المعنى، ومن هذا تناول " الدّليمي" جهود "رمضان عبد التّوّاب" في المجال الدّلالي على النّحو التّالي :

أوّلا : التّطوّر اللّغوي الدّلاليّ

إنّ اللّغة كائن حيّ ممّا يجعلها تتطوّر وتتغيّر بفعل الزّمن، وبالتّالي فالتّطوّر اللّغويّ ضرورة تحتّمها الطّبيعة النّظام الاجتماعيّ في كلّ مجتمع؛ إذن كيف يمكن دراسة هذا التّطوّر ؟

إنّ هذا الأمر يحتاج إلى الصّبر على البحث في بطون كتب اللّغة قديما وحديثا، والعلم بالعديد من اللّغات كذلك يحتاج إلى ذكاء شديد وذاكرة لغويّة، وهذه السّمات تكاد تجتمع في العالم اللّغوي "رمضان عبد التّوّاب" فقد كانت له جهود مضنية وواسعة في هذا المجال لذلك تناول "الدّليمي" بإيجاز نبذة عن جهده في التّطور الدّلاليّ على النّحو الآتي :

العوامل المؤديّة إلى التّطور الدّلالي :

[1] ينظر: اللّسانيّات والصّوتيّات، رياض الدّليمي ، ص:189-191.

هناك عوامل تؤدّي إلى التّطور الدّلاليّ منها: [1]

- السّياق المضلّل : يذكر "رمضان عبد التّوّاب" مثالا في هذا الصّدد وهو (الْبُخْلُ الْمُدْقِعُ) ، لا نستطيع قول ذلك؛ لأنّ (الْفَقْرَ هو الْمُدْقِعُ) وهذا يسمّى وَهْمُ السّياق.
- تغيير المسمّى وبقاء الاسم مثل : كلمة (قِطَار) كانت تطلق على مجموعة من الإبل، والآن أصبحت تطلق على مجموعة من القاطرات الحديثة.
- سوء الفهم و القياس الخاطئ مثل : كلمة (عَتِيد) الّتي أصبحت (عَتِيق) أو (عَنِيد).
- تطوّر أصوات الكلمة مثل : (كلمة كُمَاش) أصبحت (قُمَاش) .
- اختصار العبارة مثل : (فُلَانٌ مِنَ الذَّوَاتِ) أصلها (ذَوَاتُ الْأَمْلاَكِ) .
- الابتذال: الّذي يصيب الألفاظ في كلّ لغة لظروف سياسيّة أو اجتماعيّة وعاطفيّة مثل: (الْحَاجِب) كانت تعني رئيس الوزراء ثم صارت الآن كذلك .

وقد أوضح "إبراهيم أنيس" عوامل أخرى تؤدّي إلى التّطوّر الدّلاليّ هي :[2]

- الاستعمال الّذي يتضمّن : سوء الفهم ، بِلى الألفاظ ، الابتذال .
- الحاجة، ومن عناصرها ودوافعها : التّطوّر الاجتماعيّ والاقتصاديّ والسّياسيّ.

مظاهر التّطوّر الدّلاليّ:

هناك مظاهر عدّة سلكها التّطوّر الدّلاليّ نذكر منها: [3]

- تخصيص الدّلالة: يعني عندما يخرج المعنى من العامّ إلى الخاصّ، مثل كلمة (حَرِيم) كانت تُطلق على (حِمَى مَحْرَم) أصبحت تطلق على (النِّسَاءِ).

[1] ينظر: اللّسانيّات والصّوتيّات، رياض الدّليمي، ص: 194.
[2] ينظر: دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس،مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ط3،(1976 م)،ص: 134ـ 151.
[3] ينظر: اللسانيات و الصوتيات ، رياض الدليمي ، ص : 195.

- تعميم الدّلالة: أيّ يحدث في معنى الكلمة اتّساع عند الخروج من معنى خاصّ إلى معنى عامّ، مثل إطلاق كلمة (الْبَأْسِ) على كلّ شدّة، وهي في الأصل بمعنى (الْحَرْب).
- انتقال الدّلالة لغير التّخصيص والتّعميم وذلك عندما يتعادل المعنيان أو إذا كانا لا يختلفان من جهة العموم والخصوص كما في حال انتقال الكلمة من المحل إلى الحال.

وقد بيّن " إبراهيم أنيس" أغراض التّطوّر الدّلاليّ ومظاهره في النّقاط الآتية :[1]

- تخصيص الدّلالة - تعميم الدّلالة – انحطاط الدّلالة – رقى الدّلالة – تغيّر مجال الاستعمال.

ثانيا: النّحت والتّركيب

النّحت هو انتزاع كلمة من كلمتين أو أكثر أمّا التّركيب فهو امتزاج كلمتين من كلمات اللّغة، إلاّ أنّ النّحاة العرب يعدّون كلّا من التّركيب والنّحت شيئا واحدا يسمّوه "بالنّحت" بيد أنّ الفرق هو أنّ النّحت اختصار واختزال أمّا التّركيب لا يدخل منه شيئا في تركيب الكلمة الجديدة .

كما أنّ من أسباب نشوئه الاختصار، فقد أرجع العلماء النّحت إلى أربعة أقسام: فعليّ ووصفيّ، اسميّ ونسبيّ، ويُعَدُّ "ابن فارس" (ت395هـ) إمام القائلين بالنّحت بين اللّغوّيين القدامى، وذكر "الدّليمي" أنّ "ابن فارس" لا يرى النّحت إلاّ فيما زاد على ثلاثة أحرف. أمّا "رمضان عبد التّوّاب" فيرى أن بعض الكلمات الثلاّثيّة منحوتة أيضاً ويذكر أنّ ما رآه هذا الأخير ضَرْب من الخيال اللّغويّ لا دليل عليه .[2]

[1] ينظر: دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس،ص:167-152.

[2] ينظر: اللّسانيات والصّوتيّات، رياض الدّليمي، ص : 197،196 .

وقد ذكر " أحمد شامية " أنّ النّحت قد سمّاه البعض بالاشتقاق الكُبّار، وبالرّغم من ندرته في العربيّة فهو موجود كوسيلة من وسائل التّوليد اللّغويّ للألفاظ الجديدة، ومن أمثلة النّحت (عَبْشَمِيَّة) منحوتة من (عَبْد الشَّمْس) و(حَوْقَل) منحوتة من (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ) ...إلخ.[1]

ثالثا :التّعريب

هو أخذ الكلمة الأجنبيّة ووضعها في قالب عربي، من حيث أصواتها وصيغتها فقد تطرّق إليه اللّغويّون الأوائل رغبة في تمييز الألفاظ الدّخيلة عن العربيّة الأصليّة فوضعوا علامات يعرف بها المعرّب في العربيّة، وقد لخّصها "رمضان عبد التّوّاب" في نقاط نأخذ منها :

- إجماع الصّاد والجيم مثل : (صَوْلَجَان) ، - والجيم مع القاف مثل : (الْجَوَالِق) ، -- ووقوع الزّاي بعد الدّال مثل: (الْمُهَنْدِز) .

والعربيّة كلمة تُقَلَّبُ لموضع الكلمات الأجنبيّة وإن لم تجد وزناً لها، تُدْخِلُ عليها الحذف أو الإبدال حتى تتلاءم مع الأسلوب العربيّ، وقد بيّن "رمضان عبد التّوّاب" منهج العربيّة في تعريب الألفاظ الأجنبيّة، وذلك على النّحو الآتي :

- ❖ إبدال الأصوات الّتي ليست من أصوات العرب إلى أقربها مخرجا.
- ❖ تغيير بناء الكلمة إلى أبنيّة العربيّة .
- ❖ ترك اللّفظ الأعجميّ على حاله إذا كان موافقا لمنهج العربيّة في الأصوات والصّيغ.

ونجد أنّ اقتراض العربيّة من جاراتها قد حدث في وقت مبكّر، ولما جاء القرآن الكريم ونزل بهذه العربيّة الّتي فيها شيء من تلك الألفاظ ، وكان السّلف الصّالح من الصّحابة و التّابعين يدركون ذلك، وقد روي عن "ابن عباس"، وغيرهم في أحرف كثيرة أنّها من غير لسان العرب مثل (سِجِّيل) و(المِشْكَاة)، وغير ذلك، وهناك طائفة أخرى تنكر ذلك من بينهم "أبو عبيدة معمر بن

[1] ينظر: خصائص العربيّة والإعجاز القرآنيّ، أحمد شاميّة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د.ط)، (1995/7م)،ص:64.

المثنى" (ت210هـ)، و"أبو بكر الأنباري"، أمّا الطائفة الثّالثة فذهبت إلى الإطلاق على الألفاظ المعرّبة على أنّها عربيّة وأصلها أعجميّ.

واصل "أحمد شاكر" حملة "أبي عبيدة" في العصر الحديث؛ حيث حاول ذكر أمثلة تثبت رأيه، أمّا "رمضان عبد التّوّاب" يرى أنّ ما جاء به "أحمد شاكر " ما هو إلاّ مجرّد تعصب لا مبرّر له، ويرى أيضا أنّه من العبث إنكار وقوع المعرّب في العربيّة الفصحى.

وقد وقف اللّغويون العرب بالتّعريب عند الاحتجاج ؛ إلاّ أنّ الاهتمام الكبير الّذي ناله التّعريب عند المحدثين قد أخذ ثلاثة مذاهب:

الأول: رفض إدخال الكلمات الأعجميّة إلى العربيّة بعد عصور الاحتجاج ،وأنْ نسند حاجتنا إلى المفردات عن طريق الاشتقاق والنّحت والإبدال، من بينهم "مصطفى صادق الرّافعي".

الثّاني: ذهبت هذه الطائفة ومن بينهم "يعقوت صروق" إلى تعريب الكلمات الأجنبيّة و خاصّة المصطلحات العالميّة من أجل زيادة ثروة إلى ثروتنا العربيّة .

الثّالث: أخذت هذه الطّائفة مذهبا معتدلا بين الطّائفتين السّابقتين؛ حيث ذهبوا إلى الاستعانة بالتّعريب عند الضّرورة ، خاصّة في الأعلام وأسماء الأجناس شرط ألاّ يفسد هذا المعرّب أصلا من أصول اللّغة.

ويشير "الدّليمي" إلى أنّ "رمضان عبد التّوّاب" يرى أنّ تعريب ألفاظ العلم ومستحدثات الحضارة مشكلتنا الحقيقيّة في العصر الحديث، ولتفاديها وجب عند دخول لفظ أو اسم أجنبي إلى البلاد العربيّة يوضع له اسم مناسب للّغة العربيّة وتُرَوِّجُ له الصِّحافة للقضاء على هذه المشكلة ، ويؤكّد "الدّليمي" أنّ هذا الرّأي مفيد ويجب علينا أن نأخذ به وندعو إليه .[1]

[1] ينظر: اللّسانيّات والصّوتيّات، رياض الدّليمي، ص: 198-203.

أمّا "محمّد إبراهيم الحمد" فقد أردف مصطلح التّعريب بعدّة أسماء هي (المعرّب، التّعريب، الدّخيل، المولّد)، كما ذكر أنّ هناك من العلماء من أفرد هذا الموضوع بمؤلَّف خاصّ نذكر منها : المعرّب لـ"أبي منصور الجواليقي" (ت450هـ)، في التّعريب و المعرّب لـ"ابن الجواليقي"، المذهب فيما وقع في القرآن من المعرّب لـ"السّيوطي". [1]

رابعا التّرادف:

هو توالي كلمات ذات معنى واحد، وهو عكس المشترك اللّفظيّ، وأقدم من أشار إليه" سيبويه"، نحو: (ذَهَبَ) و(انْطَلَقَ)، وبعده "قطرب" و"المبرّد" و"ابن فارس" و"ابن الأثير" و"السّيوطي"، فقد تصرّفوا فيه وأضافوا وشرحوا.

وقد نشب الخلاف في هذه الفكرة تحديداً في (ق3هـ)، فمنهم من جعلها سمة مميّزة للّغة العربيّة عن سائر اللّغات، فراحوا يحفظون للشّيء عدّة أسماء، كـ"الأصمعيّ" الّذي يحفظ لـ(لْحَجَرِ) سبعين اسماً، ومنهم من رفض هذه الظّاهرة كـ"أبي علي الفارسيّ"، وهو بصريّ متأخّر رفض الظّاهرة رفضاً تامّاً، وكذلك الكوفة. و"أبو علي الفارسيّ" يستدلّ بالقرآن في قوله تعالى: ﴿وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾ [2] ، فـ(الْغَرَابِيبُ) هي (السُّودُ) عند أهل اللّغة.

وقد حسُن التّكرار لاختلاف اللّفظتين، ولو كان (غَرَابِيبُ غَرَابِيبُ) لم يكن سهلاً، فهو يُقرّ بوجود التّرادف المقترن بحسن الحاجة إليه لا الإفراط فيه. أمّا المعاصرون العرب فيُجمعون على وقوع التّرادف، وسواء كان قليلاً أم كثيراً، فهو أمر ثابت، ومن بينهم" رمضان عبد التّوّاب". [3]

وبتأمّل العلماء في هذه الظّاهرة اختلف مفهوم التّرادف، وتغيّرت نظرتهم إليه؛ حيث اتُّصفت بالدّقّة والموضوعيّة، فقد وضعوا شروطاً لخّصها" رمضان عبد التّوّاب" فيما يلي: [1]

---

[1] ينظر: فقه اللّغة مفهومه وموضوعاته وقضاياه ،محمد إبراهيم الحمد، ص: 157-162.

[2] سورة فاطر ، الآية 27 .

[3] ينظر : اللّسانيّات والصّوتيّات، رياض الدّليمي، ص: 203-205.

أ- الاتّفاق التّامّ في المعنى.

ب- الاتّحاد في البيئة اللّغويّة.

ت- الاتّحاد في العصر.

ث- ألّا تكون إحدى اللّفظتين نتيجة تطوّر صوتيّ آخر.

يرى "حاكم مالك لعيبي" أنّ ظاهرة التّرادف لم تكن موضع خلاف وجدل قبل الثّالث للهجريّ، أمّا بعد ذلك فقد اتّسع النّظر، وذهب أكثر اللّغويّين إلى وقوع التّرادف مستدلّين بمختلف الأدلّة، وقد عرض الآراء المتعلّقة بإنكار التّرادف حسب تدرّجها التّاريخيّ بالتّفصيل.[2]

ويُضيف قائلاً : « ويكاد الدّارسون المحدثون من العرب يُجمعون على وقوع التّرادف والتّسليم به ... ويرون أنّ إنكاره إنكاراً تامّاً مذهب لا تؤيّده النّصوص والشّواهد اللّغويّة».[3] ومن هذا القول نفهم أنّه لا مفرّ من التّرادف فهو أكيد وارد في الكلام ولا يمكن نفيه حسب إجماع أغلبيّة الدّارسين من العرب .

خامساً المشترك اللّفظيّ:

المشترك اللّفظيّ هو لفظ دالّ على عدّة معانٍ مختلفة، أحدهما حقيقيّ والأخرى مجازيّة حسب التّركيب، وهناك من يُقرّ بوجود المشترك اللّفظيّ كـ"الفراهيديّ"، وهناك من ينكره كـ"ابن درستويه"؛ فهو يرى بأنّه لابدّ من وجود معنى مشرك بين المشتركات اللّفظيّة. أمّا الدّارسون المعاصرون، فقد دقّقوا في هذه الظّاهرة، ورأوا بأنّ المجاز له دور كبير فيها.[4]

---

[1] ينظر : المرجع نفسه، ص:206،207.

[2] ينظر: التّرادف في اللّغة، حاكم مالك العيبي، (د.ط)،(د.ت)، ص: 197 ، 198 .

[3] المرجع نفسه ، ص:259 .

[4] ينظر: اللّسانيّات والصّوتيّات، رياض الدّليمي، ص: 207.

يرى " رمضان عبد التّوّاب" أنّ السّياق هو الّذي يضعنا في معانٍ مختلفة، ولا وجود للمشترك اللّفظيّ في نصوص لغتنا. ومن عوامل نشأة هذه الظّاهرة حسب" رمضان عبد التّوّاب" ما يلي :[1]

أ- الاستعمال المجازيّ: فكلمة(الْعَيْن) تدلّ على معنى حقيقيّ هو (عُضْوُ الْإِبْصَارِ)، وتدلّ على معانٍ مجازيّة، كـ(الْجَاسُوسِ) و(الدِّينَارِ) وغيرها.

ب- اللّهجات: فكلمة واحدة لها معانً متنوّعة في لهجات مختلفة، فـ(الْأَلْفَت) عند تميم هو (الْأَيْسَر)، أمّا قيس فتُطلقها على (الْأَحْمَق).

ج-اقتراض الألفاظ من اللّغات المختلفة: فمثلا: (الْحُبّ) في العربيّة الفصحى هو (الْوِدَاد)، وتعني أيضاً (الجَرّةَ)، وهذه الأخيرة مستعارة من الفارسيّة.

د- التّطوّر اللّغويّ: نحو (الْفَرْوَة)، وهي (جِلْدَة الرَّأْسِ)، الّتي كانت تعني (الثَّرْوَة)؛ لأنّها أُبدِلت فيها الثّاء الفاء.

ويرى" محمّد بن إبراهيم الحمد" أنّه قد ورد خلاف في وقوع المشترك؛ حيث ذكر مَن أقرّ بهذا الاختلاف كـ"ابن تيميّة"، والّذي يوحي قوله بوقوع المشترك، ويرى أيضا أنّ المتأمّل في الخلاف يجد أنّه ما كان ينبغي التّوسّع فيه، فالاستعمال كافٍ لإثبات المشترك، وإنّ أكثر المتقدّمين من اللّغويّين قولهم بوقوع الاشتراك.[2]

سادسا التّضاد:

التّضاد هو نوع من المشترك اللّفظيّ، له معنيان أحدهما ضدّ الآخر، أو هو جمع بين لفظتين أحدهما ضدّ الآخر، وقد يكون إيجاباً أو سلباً، نحو: (صَرِيم) الّتي تدلّ على (اللَّيْلِ)، كما تدلّ على (النَّهَارِ)، وقد ألّفوا في ذلك عدّة مؤلّفات منها "أضداد قطرب" وغيرها.

[1] ينظر : المرجع نفسه ، ص:208،209.

[2] ينظر: فقه اللّغة مفهومه، موضوعاته، وقضاياه، محمّد بن إبراهيم الحمد، ص:178 ،179 .

والنّوع الثّاني هو الكلمة وعكسها؛ أي الطّباق، وقد أسقطه اللّغويّون وأُدخِل في البلاغة، أمّا النّوع الثّالث، فهو الّذي يكون في الألفاظ إيجاباً وسلباً(تناقض)، والّذي يقع بالنّفي، نحو: (فَعَلَ ـ لم يَفْعَلْ).[1]

وقد اختلف علماء اللّغة في النّوع الأوّل بين مُقِرّ ومُنْكر؛ حيث يرى "أحمد شاميّة" أنّه لا يمكن إنكار التّضاد نهائيّا، ولا يمكن التّوسّع وقبول كلّ ما جاء على أنّه من التّضاد، وإنّما قد يكون منه القليل النّادر الّذي جاء نتيجة للتّداخل بين اللّغات.[2]

[1] ينظر : اللّسانيّات والصّوتيّات، رياض الدّليمي، ص:209،210.

[2] ينظر: خصائص العربيّة والإعجاز القرآنيّ، أحمد شاميّة، ص:58 .

دراسة الفصل الرابع

جهوده في تحقيق التراث

المبحث الأول: منهجه في تحقيق التراث

المبحث الثاني : جهوده في إصلاح التحريف و التصحيف

المبحث الثالث: جهوده في نقد تحقيق التراث

الفصل الرّابع: جهوده في تحقيق التّراث اللّغويّ

حاول "الدّليمي" في هذا الفصل تناول جهود"رمضان عبد التّوّاب" في تحقيق التّراث اللّغويّ؛ حيث قسّمه إلى ثلاث مباحث، الأوّل تطرّق فيه إلى منهجه في التّحقيق مركّزا على الأسس الّتي يرتكز عليها المحقّق، والثّاني تطرّق فيه إلى جهوده في إصلاح التّصحيفات والتّحريفات مبرزا أسبابها وكيفيّة معالجته؛ وأمّا المبحث الثّالث والأخير، فقد تطرّق فيه إلى جهوده في نقد تحقيق التّراث، محاولا من خلالها انتقاد بعض المصادر المهمّة الّتي تمّ تحقيقها وضُمّنت بعض الأخطاء والتّحريفات.

المبحث الأوّل : منهجه في تحقيق التّراث اللّغوي .

يعدّ التّحقيق فناً كأيّ فنّ له أصول و قواعد وجب اتّباعها كما يردّد "رمضان عبد التّوّاب" أنّ التّحقيق أمر صعب وليس بِهَيّن؛ إلاّ أنّه نهج منهجا في التّحقيق، ومعنى هذا الأخير يتمثّل في تلخيص النّصّ ممّا أصابه من تحريف أو تصحيف وتبرئته ممّا زاد فيه أو نَقُصَ منه، والتّراث في مجال تحقيق النّصوص عند "رمضان عبد التّوّاب" لا يقدّر بزمن معيّن؛ لأنّه قد يكون من عصرنا هذا. [1]

أسسّ التّحقيق:

أولا : جمع النّسخ المخطوطة للنّص :

هي المرحلة الأوّلى من مراحل التّحقيق؛ فقد ذكر " رمضان عبد التّواب" عدّة مصادر يرشدنا إليها، كما نصحنا بسُؤال أهل العلم عمّا يعرفونه من نسخ ويستحسن بالمحقّق أنْ يدرس النّسخ المخطوطة للكتاب قبل جمعها لتساعده في البحث والتّحقيق، كما قدّم لنا ثلاثة أمور تساعد في اختيار النّسخ ذات الأهميّة، والنّسخ الأمّ هي :[2]

[1] ينظر: اللّسانيّات والصّوتيّات، رياض الّدليمي، ص:217،218.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص:218-220.

1-**قِدَم النّسخة** :وذلك من خلال التّأكد من التّاريخ المدوّن أو من خلال الخطِّ ونوّع الورق، لكن أحياناً تكون النّسخ الحديثة أحسن من القديمة المليئة بالأخطاء.

2-**علم النّاسخ** : أحياناً وجب اعتماد النّسخ الحديثة أيّ نسخ الأمّ؛ إذا كان صاحبها مشهور بالدّقة؛ أمّا القديمة فهي للاستئناس والتّصحيح .

3-**إكمال النّسخة**: عند توفّر العديد من النّسخ المختلفة وفي إحداها خروم، وجب اختّار واحدة مع عدم مزجها بالأخريات، كما نستطيع ترتيب النّسخ عن طريق علوّ الدّرجة كالآتي :

- النّسخة الّتي بخطِّ المؤلِّف، فهي أعلى النّسخ على الإطلاق .
- النّسخ المقروءة على المؤلِّف.
- النّسخة المنقولة عن نسخة المؤلِّف أو المقابلة بنسخته.
- النّسخة الّتي كتبت في حياة المؤلِّف.

كما تنتشر المخطوطات في أماكن كثيرة مثل المكتبات العامّة والخاصّة في العالم، والّتي وجب اعتماد وسائل عدّة للحصول عليها منها الاطّلاع على الكتب الّتي اختصّت بالفهارس والأماكن، البحث في فهارس المكتبات المطبوعة في البلاد العربيّة أو في العالم .

ومن خلال البحث المستمرّ والمتواصل نصل إلى وجود مخطوطات يُعْتَمَد عليها في التّحقيق، ويُطْلِقُ عليها أصحابها (الأصل) أو(الأمّ) أو(الفريدة)،فهذه الأخيرة عبارة عن كلمات تتردّد على ألسنة المؤلّفين، فهي لا تعني قطعاً أنّها نسخة المؤلِّف، بل قد تكون بخطّ تلميذه أو بخطّ أحد العلماء، أو متأخّرة أو ناقصة وهي تعني أنّها النّسخة المعتمد عليها في التّحقيق لأنّ النّسخ تتميز بدرجات كما ذكرنا آنفا.[1]

[1] ينظر: تحقيق النصوص الأدبيّة واللّغويّة ونقدها،عباس هاني الجراح، مؤسسة دار الصّادق الثّقافيّة مع دار الصّفاء، عمان، ط1، (2011م-1432هـ) ص: 125-129.

ثانيا: توثيق عنوان الكتاب ونسبته إلى مؤلّفه

وجب الرّجوع إلى عدّة مصادر منها (كُتُبُ التَّرَاجِمِ) و(كُتُبُ الْفَهَارِسِ) و(الطَّبَقَاتِ)، وإذا لم تتوفّر هذه المصادر، - يذكر " رمضان عبد التّوّاب" -لا يصحّ الشّك في نسب الكتاب إلى المؤلِّف إلاّ بعد التّأكّد من طريقته من كتب أخرى للتّحقّق .[1]

وعند حصولنا على المخطوطات مجهولة العنوان والمؤلِّف، يعود ذلك إلى خرم في ورقة العنوان أو بسبب الاستعمال أو القِدَم، في هذه الحالة لابدّ للمحقّق أن يهرع إلى طريقتين:[2]

1- الدّراسة الدّاخليّة: وهي عبارة عن فحص المخطوط جيّدا وتدّبر مادّته؛ فقد يرد الاسم صراحة في خطبة الكتاب أو بالإشارة إلى مظانّ أخرى .

2- الدّراسة الخارجيّة: وهي الرّجوع إلى فهارس المخطوطات وكتب التّراجم لمعرفة حقيقة الأمر، وإذا لم يُشِرْ أحد من هؤلاء إليه، وجب على المحقّق بذل جهده للوصول إلى مراده.

ثالثا: التّمرسّ بالخطوط

يعدّ التّمرّس بالخطوط أساسا مهمّا؛ إذ ترتّبت عليه القراءة الصّحيحة للنّصّ دون تصحيف أو تحريف، وذلك عن طريق التّمرّس في المخطوطات والخطوط مع عدم الخطأ والخلط بين الكتابات وتأويلها،إلاّ بعد البحث والتّأكّد من الكلمة، وذلك نحو: الخلط بين القاف والفاء في الخطِّ المغاربيّ. [3]

كما أنّ القراءة الخاطئة لا تنتج إلاّ الخطأ، فهناك مخطوطات تحتاج إلى تمرّس طويل مثل المخطوطات ذات الخطِّ الأندلسيّ والمغاربيّ، وبما أنّ لكلّ كاتب من الكُتّاب طريقته الخاصّة في تحقيق المخطوطات، فبعضهم يقارب بين (الدَّالِ واللَّامِ) ومنهم من يقارب بين (الغَيْنِ والْفَاءِ) وهذا

[1] ينظر : اللّسانيّات والصّوتيّات، رياض الّدليمي، ص: 221.
[2] ينظر: تحقيق النّصوص الأدبيّة واللّغويّة ونقدها،عبّاس هاني الجراح، ص:227، 228.
[3] ينظر: المرجع السابق ، ص: 221،222.

راجع لقلّة خبرتهم بالخطوط؛ لأنّ هذا الأمر يحتاج إلى خبير للفصل بينهما وأيضاً الرّجوع إلى كتب الرّسم للتّحقّق منها؛ لأنّ الكتابات تختلف من الشّرق إلى الغرب. [1]

رابعاً: معرفة مصطلحات القدماء في الكتابة

نذكر مصطلحات التّصحيح عند القدماء، كتابة (صَحْ) الّتي تكتب أمام الكلام الّذي تصحّ روايته نقلا ومعنى، حتّى وإن كان فيه اختلافٌ لإثبات أنّه صُحِّحَ،أمّا كلمة (تَضْبِيب) توضع على ما صحّ نقله وغلط لفظه أو معناه، كذلك علامة (الْإِلْحَاق) أو (الْإِحَالَة) الّتي تكتب على الحاشية؛ لأنّ القدماء إذا سقط منهم شيء ذكروه على الحاشية؛ أمّا عند الزّيادة الأجود عندهم أن يضربوا عليه، هذه المصطلحات وغيرها ينبه "رمضان عبد التّوّاب" المحقّق ويؤكد على أنّه إذ لم يلم بها؛ فإنّه سيحدث خلطاً بالتّأكيد في قراءته للمخطوطات. [2]

ولتوضيح معنى كلمة (تَضْبِيب) نذكر أنّها استعمال الكلام، وعدم فهم معناه، وذلك لسَقَمٍ في لفظه مع صحّة وروده، كما يُطْلَقُ عليه (لتّمريض). [3]

خامسا: المِران على أسلوب المؤلِّف و مراجعة كتبه

وهذا مهمّ جدّاً وذلك لأنّ لكلّ مؤلِّف أسلوبه، ومن أجل إكساب المران على أسلوب المؤلِّف وجب قراءة الكتاب عدّة مرّات وكذلك قراءة باقي كتبه؛ لأنّ الكثير من المؤَلِّفِين القدامى كانوا يعدّون النّصّ نفسه في أكثر من كتاب ممّا يساعد على إصلاح التّحريف . [4]

---

[1] ينظر: تحقيق النّصوص الأدبيّة واللّغويّة ونقدها، عبّاس هاني الجراح، ص:53،54.

[2] ينظر: اللّسانيّات والصّوتيّات، رياض الدّليمي، ص:222،223.

[3] ينظر: تحقيق نصوص التّراث في القديم و الحديث، الصّادق عبد الرحمان الغرياني، مجمع الفاتح للجامعات، (د.ط)،(1989م)، ص:38.

[4] ينظر: المرجع السابق ، ص:223،224.

وبما أنّ لكلّ مؤلِّف أسلوبا خاصّا به، ففي كلّ أسلوب خصيصة ولازمة من اللّوازم اللّفظيّة والعباريّة الّتي تصاحبه وتميّزه عن غيره، ممّا يساعدنا على معرفة أسلوب الكاتب وذلك بالتّمرّس على كتبه ، فأعلى درجة من التّمرس تكمن في الاطّلاع على أكبر عدد من كتب المؤلِّف؛ أمّا أدنى درجة فتتمثّل في التّمرّس على قراءة المخطوطة عدّة مرّات.[1]

سادسا: الشّك في النّفس قبل النّصّ

المحقّق المنصف هو الّذي يشكّك في نفسه قبل الشّكّ في صحّة النّصّ إذا كان غامضاً وذلك؛ لأنّه قد يكون العيب في محصوله اللّغويّ القليل وإمّا النّصّ أصابه التّصحيف والتّحريف أو السّقط أو التّغيير، كما لفت "رمضان عبد التّوّاب" إلى أنّ ليس كلّ نصّ صعب غير مفهوم يعدّ مغلوطاً.

سابعاً: مراجعة مصادر المؤلِّف والمؤلَّفات المماثلة له

وذلك بالرّجوع إلى المصادر التّي استسقى منها المؤَلِّف مُؤَلَّفهُ لتجنّب أيّ تحريف أو تصحيف، وللتّأكد أكثر من الضّروري جداً تفقّد مؤَلَّفات مماثلة للكتاب للتّخلّص من كلّ الشّكوك.

ثامنا: مراجعة النّقول عن الكتاب والحواشي والشّروح

يرى "رمضان عبد التّوّاب" أنّ هذا العنصر له فائدة كبيرة كما يلقي الضّوء على الالتباسات الّتي وقع فيها النّساخ عبر الأزمنة، ويعدّه أيضاً في غاية الأهمّيّة . [2]

[1] ينظر: تحقيق النّصوص الأدبيّة واللّغويّة ونقدها، عبّاس هاني الجراح،ص:59،60.

[2] ينظر: اللّسانيّات والصّوتيّات، رياض الدّليمي، ص:224،225.

تاسعا : تخريج النّصوص

يعدّه "رمضان عبد التّوّاب" أمراً ضروريّاً جدّاً بالرّغم من وضوح النّصّ وفهمه، إلاّ أنّه وجب البحث عمّا يؤيّد النّصّ ويشهد بصحّته في بطون الكتب و النّصّ الأوّل الّذي ينادي به "رمضان عبد التّوّاب" بتخريجها هو القرآن الكريم ثم الحديث الشّريف ثم الأمثال و الأشعار، وكذلك تخريج الأعلام من أسماء الأشخاص و الأماكن .[1]

كما يكمن المعنى الاصطلاحيّ للتّخريج في«إعادة النّصوصّ الّتي استسقاها المؤلِّف إلى مصادرها الأصليّة »[2] ويتمثّل الغرض منها في استسقاء المران المختلفة للتأّكد من صحّة ورودها وإن كانت مغلوطة في كتاب منقول.

عاشراً: المقابلة بين النُّسخ

عند الشّروع في نشر النّصّ نخضعه إلى المقابلة بين النُّسخ بغرض الوصول إلى الصّورة الصّحيحة للنّصّ، فوضع الفروق الموجودة بين النُّسخ على الهامش، تتمثّل طريقة " رمضان عبد التّوّاب" في المقابلة بين النّسخ في أن يكتب النّصّ المحقّق ويترك سطراً أبيضَ بين كلّ سطر ليكتب فيه الفروق الموجودة عند المقابلة بقلم الرّصاص ثم يقوم بمحوها والتّدوين بالحبر، ويقوم بالتّهميش لها .[3]

عند المقابلة نقابل بين النسخ والنّسخة الفريدة مراعيا في ذلك الاعتماد على النّسخة الأقدم و الأكمل و الأصح ثن بواقي النّسخ بهدف تقديم نصاً صحيحا للقارئ، وهنا يبرز جهد المحقّق

[1] ينظر: اللّسانيّات والصّوتيّات، رياض الدّليمي، ص: 226-228.
[2] تحقيق النّصوص الأدبيّة واللّغويّة ونقدها،عبّاس هاني الجراح، ص:233.
[3] ينظر : المرجع السابق ، ص: 228.

في إيجاد كلمة لها أهميّة يقتضيها السّياق أو أكثر تكون واردة في بعض المخطوطات ومختفية في أخريات.[1]

الحادي عشر: إصلاح التّصحيف والتّحريف

فُصِّل فيه في المبحث الثّاني.

الثّاني عشر: الزّيادة والنّقص

لا يجوز للمحقّق أن يزيد أو ينقص في النّصّ إلاّ عن طريق وضع الزّائد بين قوسين أو كتابته في الهوامش والإحالة إليه.

الثّالث عشر: ضبط ما يشكّل من الكلمات

وجب ضبط شكل الكلمات ذات اللّبس وضبط الأبيات الشّعريّة، لكن دون المساس بالنّصّ الأصليّ أو تغيير في المقصود وإنّما الإشارة إلى الضّبط في الحواشي، إلاّ أنّ القرآن وجب ضبطه وذلك بالتّصحيح في النّصّ الأصليّ وكتابة المغلوط في الهامش، لكن مَهَرَة من المحقّقين يكتفون بالتّصحيح دون الإحالة إليها ومن بينهم "حاتم صالح الضّامن" .

ومن الكلمات الّتي وجب ضبطها بالشّكل هي الكلمات الغريبّة؛ لأنّها تحتاج شرحا عن طريق العودة إلى استعمال المعاجم، وكذلك الكلمات الّتي يشاع استعمالها خطأ مثل (القُلنسُوَة غِطَاءُ الرَّأْسِ)، بالإضافة إلى أسماء النّباتات والعقاقير مثل (زَعْفَرَان) دون أن ننسى الكلمات الّتي تتفق صورتها ويختلف معناها بضبط الشّكل مثل (قَدِّمَ و قِدَّمِ).[2]

[1] ينظر: تحقيق النّصوص الأدبيّة واللّغويّة ونقدها،عبّاس هاني الجراح،ص:149،150.

[2] ينظر: تحقيق نصوص التّراث في القديم و الحديث، الصّادق عبد الرّحمان الغرياني،ص: 101.

الرّابع عشر: الإشارة إلى مصادر التّخريج

يذكر "الدّليمي" أنّ "رمضان عبد التّوّاب" يتّبع منهج الاستقصاء في تخريج الوثائق للبحث عن دليل على صحّة النّصّ، ويعدّ هذا الأمر أوّل ما ينبغي أن يلتفت إليه المحقّق، ما دامت موجودة من أجل الإشارة إلى صنيع المؤلِّف على الهوامش ولا يصحّ الاعتماد في تخريج النّصوص على المصادر الثّانويّة .

كما أنكر "رمضان عبد التّوّاب" بعض البدع الّتي شاعت بين المحقّقين في ذكر الحواشي منها

1- ذكر اسم المؤلِّف أوّلا بعده اسم الكتاب.

2- توضيح بيانات المصدر عند ذكره أوّل مرّة في كتاب المحقّق أو الرّسالة العلميّة .

3- كراهيّة أسلوب كتابة (المصدر السّابق) أو (نفس المصدر)أو(المصدر نفسه) إذا تكرّر الرّجوع إليه أكثر من مرّة.

4- الفصل بين كلّ مصدر وآخر بفاصلة من دون واو.

5- اختصار أسماء المصادر.

6- الاكتفاء بذكر المادّة في المعجم من دون ذكر الجزء والصّفحة.

وفي الأمور الّتي تستدعي شواهد بأنواعها لابدّ من بذل الجهد وحشد أكبر قدر من مصادر التّخريج للتحقّق من أنّ النّصّ المختار صحيح لا يرقى إليه شكّ. [1]

وإضافة إلى ما قُدِّم نذكر« وإذا كان هدف التّخريج هو توثيق نسبة النّصّ؛ فإنّه – أيضاً- يؤدّي إلى تصحيح ما قد يرد من أخطاء في الكتاب، وبيان اختلاف الرّواية » . [2] ومنه نستنتج حتّى وإن كان هدف التّخريج هو التّحقيق من توثيق النّصّ، وجب علينا تصحيح ما قد يرد من أخطاء وعدم إغفالها.

---

[1] ينظر: اللّسانيّات والصّوتيّات، رياض الدّليمي، ص: 230-232.

[2] تحقيق النّصوص الأدبيّة واللّغويّة ونقدها،عبّاس هاني الجراح، ص: 224.

الخامس عشر: المقدّمة

تعدّ من مكمّلات أسّس التّحقيق السّابقة فلابدّ أن تشتمل على ترجمة وافية لصاحب الكتاب المحقّق وأيضاً على كلمات كاشفة للكتاب المحقّق، ولابدّ أن توصف صفحة العنوان بدقّة والخاتمة كذلك، إضافة إلى عدد الأوراق ومقاس الصّفحة وما يتعلّق بالمضمون من حيث الشّكل[1].

السّادس عشر: الفهارس

توصف بأنّها مفاتيح للكتاب وتوصّل الباحث بأقصى سرعة و بأيسر السّبل إلى مراده وهي أنواع نذكر أهمّها : [2]

1-**فهرس الموضوعات** تكون منفصلة وشاملة ومرتّبة حسب ورودها في الكتاب .

2-**فهرس الآيات:** ترتّب سورها حسب ورودها في المصحف .

3-**فهرس الأحاديث و الآثار:** إذا كانت قليلة تفهرس حسب أوّل حرف وإذا كثرت وجب فهرسة كلّ كلمة فيها في فهرس عام يمثّل صورة مصغّرة .

4-**فهرس اللّغة:** ترتّب ترتيبا هجائيّا على شكل جداول وبجوارها الألفاظ المستخدمة.

5-**فهرس قوافي الشّعر:** فإنها ترتّب ترتيبا هجائيّا على حروف الرّوي أمّا "رمضان عبد التّوّاب" فينادي بفهرسة كلّ بيت على حده بل فهرسة الأبيات أولى من القصيدة و لا يستثنى من ذلك إلاّ الدّواوين الشّعريّة.

6-**فهرس الأعلام:** هذا النّوع من الفهارس وجب استبعاد "الـ التّعريف" وكذلك أبو،ابن، أمّ.

7-**فهرس المراجع:** يرفض "رمضان عبد التّوّاب" تقسيمها إلى مراجع ومصادر وغيرها من التّصنيفات؛ لأنّه يعدّ عيب ويجب التّخلّي عنه في الكتب المحقّقة والمؤلّفة، وجب ترتيبها

[1] ينظر: اللّسانيّات والصّوتيّات، رياض الدّليمي، ص:232.

[2] ينظر: المرجع نفسه ، ص: 233-235.

على حسب أسماء الكتاب وليس على أسماء المؤلّفين ويذكر كلّ المعلومات حول الكتاب بعد تصفّحه و التّحقّق منها .

ويُعدّ هذا الّذي قُدِّم عند "الدّليمي" عرضا موجزاً لأسس منهج التّحقيق في تحقيق التّراث عند " رمضان عبد التّوّاب" فقد ذكر أنّه عَرَضَه إجمالاً ومن أراد المزيد فليعد إلى كتابة مناهج تحقيق التّراث بين القدامى والمحدثين .[1]

المبحث الثاني : جهوده في إصلاح التّصحيف والتّحريف

نقصد بالتّصحيف والتّحريف الأخطاء المتّصلة بالنّصوص أو عدم ضبط روّاتها، ونعني به التّغيير في الحروف والحركات، وقد فرّق بين المصطلحين "أبو أحمد الحسن بن عبد الله العسكريّ".

وقد وقع في التّصحيف والتّحريف عدّة أعلام للّغة والنّحو من البصرة والكوفة كـ"الخليل" و"الكسائي"، وأجمع جمهور العلماء في عصرنا الحاليّ على أنّ التّصحيف: تغيير نقط الحروف المتماثلة في الشّكل كالدّال والذّال، أمّا التّحريف فهو تغيير في شكل الحروف المتشابهة في الرّسم كالدّال واللّام.[2]

أسباب الوقوع في التّصحيف والتّحريف:

تطرّق إليها "الدّليمي" من خلال ما ذكره "رمضان عبد التّوّاب" وهي كالآتي:[3]

[1] ينظر: اللّسانيّات والصّوتيّات، رياض الدّليمي ، ص: 235.
[2] ينظر: المرجع نفسه ،ص: 236 ، 237 .
[3] ينظر: المرجع نفسه، ص: 237 ،238.

1- النّقل من خطوط لم يتمرّس فيها النّاسخ، وذلك عند النّقل من خطّ إلى آخر قد تلتبس بعض الحروف المتشابهة، فـ(الطَّاءُ) مثلا في الخطّ المغربيّ تشبه (الكَاف) في الخطّ النّسخيّ، وخاصّة إذا وقعت بعد (لَامٍ).

2- قد يكون التّصحيف والتّحريف ناتجا عن خطأ في السّماع لا في القراءة: حدّثنا "رمضان عبد التّوّاب" عن تجربة بسيطة قام بها لتبيان كيفيّة تسبّب الخطأ السّمعيّ في تصحيف الكلام وتحريفه؛ إذ جمع كرّاسات طلبته في إحدى محاضراته، فوجد من الأخطاء: (شَقِيقَة نُوح) بدلا من (سَفِينَة نُوح) وغيرها من الأخطاء.

3- قد يكون التّصحيف والتّحريف ناتجا عن خطأ في الفهم: وهذا ما حدث لـ"لجاحظ" حينما صحّف(البَتِّيّ) بـ(النَّبِيّ)، ثمّ جعل مكان (النَّبِيّ) (الرَّسُول)، وكان(البَتِّيّ) من الفصحاء.

وقد تطرّق"عبد المجيد دياب " إلى أهمّ أسباب التّصحيف والتّحريف، فقال"« الخطّ العربيّ في أصل وضعه كان أهمّ أسباب التّصحيف والتّحريف، والأمثلة كثيرة جدّا يمكن للمتأمّل أدنى تأمّل أن يلحظها، فمثلا: جابر، حائر... ».[1]

وبصورة مشابهة يتحدّث "الصّادق عبد الرّحمن الغرياني " قائلا: « السّبب في وقوع التّصحيف تشابه الحروف العربيّة في صورة الكتابة، مثل الباء والتّاء...الخ، فيحصل للكاتب أن ينقّط غير المنقوط، أو يزلّ قلمه فيكتب حرفا غير الّذي أراد،...ثمّ لا يراجع كتابه، ولا يعارضه،...فيقع في يد غيره ،...فيقرأه مصحّفا».[2] و من خلال من قدِّم نلاحظ أنّ السّبب في التصحيف يرجع للتّشابه في الحروف، ومن جهة أخرى إلى عدم المراجعة عند الكتابة فتسقط منه هفوات.

[1] تحقيق التّراث العربيّ منهجه وتطوّره، عبد المجيد دياب، دار المعارف، القاهرة، ط2،(1993م)، ص:168.

[2] تحقيق نصوص التّراث في القديم والحديث، الصّادق عبد الرّحمن الغرياني،ص: 145.

مؤلّفات العلماء في التّصحيف والتّحريف:

ذكر"الدّليمي" أنّ "رمضان عبد التّوّاب" قد قسّمها إلى قسمين هما:[1]

1. مؤلّفات القدامى الخاصّة بموضوع التّصحيف والتّحريف ومنها: تصحيف العلماء لـ"ابن قتيبة"، وتصحيف المحدّثين لـ"الدّار قطنيّ"، والتّطريف في التّصحيف لـ" السّيوطي".
2. العلماء الّذين خصّصوا فصولا في مؤلّفاتهم في التّصحيف والتّحريف: ومنهم "ابن جنّيّ" الّذي عقد في كتابه "الخصائص" بابا لأغلاط العرب وبابا آخر في سقطات العلماء، و"السّيوطي" الّذي عقد في كتابه"المزهر في علوم اللّغة وأنواعها" بابا بعنوان: معرفة التّصحيف والتّحريف، وبابا آخر بعنوان: معرفة أغلاط العرب.

وقد ذكر"هلال ناجي " هذه المصنّفات وأخرى كثيرة في التّحريف والتّصحيف، والّتي رتّبها زمنيّا؛ حيث بدأ بـ"ابن قتيبة باعتباره أوّل من صنّف في هذا المجال انتقالا إلى تصنيف "محمّد بن عليّ بن طولون الصّالحيّ" (ت 953هـ) كتاب "التّعريف في فنّ التّصحيف". ولم يضع كتاب" تصحيح التّصحيف وتحرير التّحريف" ضمن كتب التّصحيف والتّحريف؛ لأنّ عنوانه يوهم القارئ فقط، وهو من كتب لحن العامّة.[2]

أمّا" عبد السّلام محمّد هارون " فيخالفهما في الرّأي؛ حيث يرى أنّ من أقدم كتب التّصحيف والتّحريف ما صنعه "أبو أحمد الحسن بن عبد الله العسكريّ، ورأى أنّ ممّا يصحّ أن يُجعل بين كتب التّصحيف والتّحريف كتاب التّنبيهات على أغاليط الرّواة لـ"عليّ بن حمزة البصريّ"، وكتاب التّنبيه على حدوث التّصحيف لـ"حمزة بن حسن الأصفهاني".[3]

---

[1] ينظر: اللّسانيّات والصّوتيّات: رياض الدّليمي، ص239 - 241 .

[2] ينظر: محاضرات في تحقيق النّصوص، هلال ناجي، دار الغرب الإسلاميّ، لبنان، ط1،(1994 م)، ص: 89 – 91.

[3] ينظر: تحقيق النّصوص ونشرها، عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط7،(1418هـ – 1998م)، ص: 69.

معالجة التّصحيف والتّحريف:

على المحقّق أن يكون ذا قدرة على التّحرّي والتّمعّن والدّقّة والإتقان مع سعة الثّقافة؛ لأنّ معالجة التّصحيف والتّحريف ليس بالأمر الهيّن والسّهل، هذا ما أكّد عليه"الجاحظ"، فالنّص المغلوط كالمريض، والنّاقد كالطّبيب، ولا نحكم على النّصّ بأنّه مريض إلّا إذا فحصناه جيّدا وتأكّدنا من ذلك، وبعد ذلك يجب تعيين العضو المريض، لذلك على النّاقد الاجتهاد في استخراج جنس الخطأ فيتقدّم في إصلاح الخطأ وتوقّعه لما هو صحيح دون تحكّم أو استبداد.[1]

ومن الأمور المهمّة الواجب الانتباه لها من طرف المحقّق، أن يتحقّق من صحّة وسلامة الألفاظ؛ وذلك بالرّجوع إلى الدّلالات المعجميّة لها في اللّغة العربيّة، وكذلك لابدّ من ضبط الأعلام، وذلك بالعودة إلى كتب الطّبقات.[2]

معالجة التّصحيف والتّحريف عند رمضان عبد التّوّاب:

ذكر "الدّليمي" الجهود المهمّة لـ"رمضان عبد التّوّاب" في معالجة التّصحيف والتّحريف، وممّا عالجه:

لما اقتبس" السّيوطي" في المزهر نصّا في القبائل الّتي تؤخذ عنها اللّغة من كتاب" الألفاظ والحروف" لـ"الفارابي"؛ إذ ذكر أنّ اليمن جاورت اليونان، فاحتار"رمضان عبد التّوّاب" من كيفيّة امتداد بكر في شمالي الجزيرة العربيّة ومجاورتها في الشّرق للفرس في إيران، ومجاورتها في الغرب للقبط في مصر.

إنّ مراجعة المصدر الّذي اقتبس منه "السّيوطي" لا تغني شيئا؛ لأنّ في كتاب "الفارابي" نقصا في مخطوطته، ومنها ضياع النّصّ المقتبس.

---

[1] ينظر: اللّسانيّات والصّوتيّات: رياض الدّليمي، ص242 - 243 .

[2] ينظر: تحقيق التّراث العربيّ منهجه وتطوّره، عبد المجيد دياب،ص:257 .

وممّا حيّر الباحث هو اقتباس هذا النّصّ محرّفا من "المزهر" من قبل علماء وثقوا فيه تمام الثّقة، إلّا أنّ"رمضان عبد التّوّاب" توقّف أمام هذا النّصّ نحو أربعين عاما، ورأى أن يراجع من أجله كتب"السّيوطي" اللّغويّة للعثور على النّصّ؛ لأنّه تعوّد على استخدام المؤلّفين للنّصّ الواحد في أكثر من كتاب من مؤلّفاته لمناسبات كثيرة، وبالفعل صدق حدسه ووجد هذا النّصّ في كتاب" الاقتراح في أصول النّحو"، وفيه صواب لكلمة "اليمن" وهي"النّمر"، وكلمة"القبط" التي هي "النّبط".

وقد عالج "رمضان عبد التّوّاب" تصحيفات وتحريفات متعلّقة بالنّحو واللّهجات؛ حيث اقترح في لجنة اللّهجات بمجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة حذف لقب(غَمْغَمَة) من ألقاب اللّهجات العربيّة؛ لأنّه رأى بأنّها تحريف قديم لعجعجة قضاعة، كما ضبط" رمضان عبد التّوّاب" ما لم يقف على ضبطه محقّقو المزهر وهذا في تصحيح الفصيح لـ"ابن درستويه".

كانت هذه مقتطفات من معالجة هذا الأستاذ القدير في هذا الميدان، والّتي تنمّ عن ثقافته العربيّة الفسيحة، فلم يعالج الكتب فحسب، وإنّما عالج كذلك المخطوطات فحقّقها ونشرها، وهي غنيّة عن التّعريف تعكس صبره وأمانته ودقّته وإحساسه المرهف في معالجة السّقم. [1]

وقد أكّد"الصّادق عبد الرّحمن الغرياني " على دور "رمضان عبد التّوّاب" في تقويم التّصحيف الّذي لم يقف عليه محقّقو المزهر، فيقول: « وقد جاء في "مناهج تحقيق التّراث" تصحيح العبارة» [2]

والعبارة في المزهر هي: «قال "ابن درستويه" في شرح الفصيح : قول العامّة: نَحْويٌّ لُغَوِيّ على وزن: جَهِلَ يَجْهَلُ، خطأ أو لغة رديئة »[3]؛ حيث يقول "رمضان عبد التّوّاب" في تصويب

[1] ينظر: اللّسانيّات والصّوتيّات، رياض الدّليمي، ص: 243 – 250.

[2] تحقيق نصوص التّراث في القديم والحديث، الصّادق عبد الرّحمن الغرياني،ص: 145 .

[3] المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر السّيوطي، تحقيق: محمّد أبي الفضل وآخرين، القاهرة، 1958م، ج1، ص: 225.

هذه العبارة: « وهذا الّذي لم يقف على ضبطه محقّقو المزهر، موجود على الصّواب في:"تصحيح الفصيح" لابن درستويه، وهو قوله:" فتقول:غَوِيَ يَغْوَى، على نحو جَهِل يَجْهَل».[1]إنّ التّصدّي للتّصحيف والتّحريف فنّ لا يبرع فيه إلّا من هو حاذق فطن؛ لأنّه يحتاج إلى دربة وذكاء وصبر.

المبحث الثّالث: جهوده في نقد تحقيق التّراث

إنّ انتشار التّصحيف والتّحريف في مظانّ اللّغة جعل اللّغويّين يؤلّفون للكتابة في هذا الباب، كما نُشِرت كتب كثيرة في هذا الشّأن؛ لكنّها لم تتجنّب الخطأ وإزالة الوهم،وفي هذا المبحث سيبيّن لنا"الدّليمي" أمثلة من جهد "رمضان عبد التّوّاب" في الكشف عن أغلاط المحقّقين وهفواتهم الّتي مرّت بهم دون أن ينتبهوا عليها، على النّحو الآتي:

أوّلا: المزهر في علوم اللّغة وأنواعها لجلال الدّين السّيوطي(ت 911هـ):

حقّق هذا الكتاب مجموعة من العلماء الأفاضل وهم: "محمّد جاد المولى" و"محمّد أبو الفضل إبراهيم" و"علي محمّد البجاويّ"، ونشروه بالقاهرة سنة 1958م.

وقد عرض "رمضان عبد التّوّاب" لمحقّقي المزهر بالنّقد والتّقويم، وبالرّغم من أنّ الكتاب مليء بالجهد؛ إلّا أنّه قائم على غير أساس من التّحقيق العلميّ الدّقيق، وكانت له عدّة ملاحظات، ويمكن بيانها على النّحو الآتي:[2]

1. إغفال محقّقي الكتاب الاطّلاع على مخطوطات الكتاب؛ فقد ذكر"رمضان عبد التّوّاب" أنّ أصحاب هذا الكتاب لم يطّلعوا على أيّة مخطوطة من مخطوطات هذا الكتاب بل

[1] مناهج تحقيق التّراث بين القدامئ والمحدثين، رمضان عبد التّوّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة،ط2، (1422هـ- 2002م)، ص:134.

[2] ينظر: اللّسانيّات والصّوتيّات، عبّود الدّليمي، ص: 251-256.

اكتفوا بعمل الورّاق القديم، ودليله ذكر أنّ ناشري الكتاب في مقدّمتهم ذكروا أنّهم طلبوا من دار الكتب الاطّلاع على نسخ الكتاب المخطوطة، فأجابهم الثّقات أنّ الورقيّة لا تختلف في حرف واحد عن المخطوطة.

2. الإضافات الكثيرة إلى صلب النّصّ؛ فقد أنكر "رمضان عبد التّوّاب" على المحقّقين الإضافات الكثيرة الّتي أضافوها في صلب النّصّ من كتب أخرى، فوجب عليهم وضعها في الهامش للتّوضيح وليس في صلب الموضوع، فهذا خطأ.
3. إغفال ضبط بعض العبارات؛ فقد أعاب عليهم "رمضان عبد التّوّاب" إغفالهم بعض العبارات الّتي تستدعي الضّبط من كتب أخرى.
4. ضبط بعض الألفاظ خطأ؛ فقد وجد "رمضان عبد التّوّاب" أنّ محقّقي الكتاب ضبطوا بعض الألفاظ خطأ رغم وجودها مضبوطة في الكتاب، مثل: (التّأداء).
5. الرّجوع إلى المصادر الثّانويّة؛ فقد أعاب عليهم رجوعهم إلى المصادر الثّانويّة وذرئهم للمصدر الأصليّ رغم توفّره.
6. التّحريف.
7. التّكرار في العبارات؛ فقد أخذ"رمضان عبد التّوّاب" على المحقّقين أنّهم لم يحذفوا العبارات المكرّرة الموجودة في المتن، وذلك لعدم اطّلاعهم على المخطوطات المختلفة.
8. الأخطاء المطبعيّة؛ فقد وجد أنّ الكتاب يحتوي على بعض الأخطاء المطبعيّة.
9. الفهارس؛ فبعد تفحّصه للفهارس وجدها ليست جديرة بالثّقة؛ لأنّهم ذكروا أرقام صفحات ليس فيها اسم الشّخص أو الكتاب المنشود.

إنّ هذا الكتاب من أجلّ كتب اللّغة وأعظمها؛ لأنّه يمثّل المرجع الّذي يمكن للدّارسين من خلاله الاطّلاع على الكتب المخطوطة الّتي لم تُحقّق بعد.

وهذه الطّبعة للأسف جهد ضائع كما قال "رمضان عبد التّوّاب":«ولست أغالي بعد هذا إذا قلت: إنّ كتاب المزهر-على الرّغم من طبعته الحديثة الأنيقة، والجهد الّذي بُذِل فيه – في

حاجة إلى تحقيق من جديد».[1] ولذلك وجب التّدقيق والصّبر عند التّحقيق خاصّة أهمّ الكتب، مع عدم المرور على الهفوات حتّى وإن كانت صغيرة.

ثانيا: رسائل في النّحو واللّغة:

هذا الكتاب عبارة عن مجموعة قيّمة تضمّ ثلاث رسائل في النّحو واللّغة، كتاب "تمام فصيح الكلام" لـ"ابن فارس" (ت395 هـ)، وكتاب "الحدود في النّحو" لـ"الرّمّاني" (ت 384هـ)، وكتاب "منازل الحروف" لـ"الرّمّاني" كذلك، ونشره محقّقا المحقّقان: "الدّكتور مصطفى جواد" و"يوسف يعقوب مسكوني".

وقف" رمضان عبد التّوّاب" على هذا الكتاب، فأثنى على الجهد الّذي قدّمه المحقّقان؛ لكنّهما تعجّلا في نشر تلك المجموعة الثّمينة.

وأخذ عليهم جملة من الملاحظات، هي أنّهما نقلا سيرة المؤلّفان "ابن فارس" و"الرّمّاني" دون أن يصحّحا الأخطاء ويضيفا النّاقص، بالإضافة إلى أنّهما لم يصفا مخطوطتي الكتاب الّي رجعا إليهما وصفا دقيقا، و عدم اطّلاعهما على النّسخة الثّالثة والّتي كانت ضروريّة لتصحيح الأخطاء والأوهام الّتي وقعا فيها.

وقد وجد"رمضان عبد التّوّاب" سبعة وعشرين خطأ، كما أنّه سقطت منهما عبارات من النّصّ بسبب انتقال النّظر في بعض الأحيان مع وجود أربعة مواضع فيها أخطاء في المخطوطات كلّها.

ورغم جهدهما المبذول إلّا أنّهما أخطآ في فهم بعض عبارات الكتاب الّتي هي أصلا صحيحة، إضافةً إلى عدم الانتباه إلى التّحريفات الّتي وقعت على الآيات القرآنيّة الكريمة، وأيضا إغفال المحقّقين ترجمة كثير من الأعلام الواردة في الكتاب، وإغفال تخريج الكثير من الشّواهد

[1] مناهج تحقيق التّراث بين القدامئ والمحدثين، رمضان عبد التّوّاب،ص: 230.

الشّعريّة، ويظنّ" رمضان عبد التّوّاب" أنّ الأستاذ الجليل المرحوم"مصطفى جواد قد شارك بالفعل في تحقيق هذه الرّسائل، وأجلّه من أن يقع في هذه الأخطاء.[1]

ثالثا:رسائل في اللّغة:

نقد"رمضان عبد التّوّاب" هذا الكتاب لـ"إبراهيم السّامرّائيّ" الّذي يضمّ أربعة كتب (خلق الإنسان لـ"لزجاج" ،القول في ألفاظ الشمول والعموم والفصل بينهما لـ"لمرزوقي" ورسالة صغيرة في ما يذكر و يؤنث من الإنسان و اللباس لـ"أبي موسى سليمان بن محمد الحامض"، كتاب المسائل و الأجوبة لسيد "البطليوسي")، ورأى بأنّه تعجّل، ومن المآخذ على تحقيق هذه الكتب ما يلي:[2]

- عدم رؤية "إبراهيم السّامرّائيّ" كتاب "بروكلمان" "تأريخ الأدب العربيّ"؛ لأنّه ذكر كتب "الزّجّاج" المخطوطة الّتي ذكرها "بروكلمان".
- - عدم ترجمة"إبراهيم السّامرّائيّ" للأعلام الواردة في النّصّ، فوقع التّصحيف في كثير من الأعلام، ورأى "الدّليميّ" أنّ هذا الخطأ مطبعيّ؛ لأنّه لم يُحرَّف في الطّبعة الأولى.
- عدم اهتمام "إبراهيم السّامرّائيّ"بإثبات الفروق بين نسخ الكتاب، كما لوحظ إسقاط كلمات وعبارات نتيجة انتقال النّظر في القراءة، أو بسبب التّهاون في مقابلة النّصّ، وإنّ العبارات الّتي حرّفت في النّصّ أدّت إلى تشويهه والإضرار به.
- إهماله الرّجوع إلى كتاب "بروكلمان" "تأريخ الأدب العربيّ"عند ترجمته لـ"المرزوقي"، واعتمد فقط على مقدّمة "عبد السّلام هارون" لـ"شرح ديوان الحماسة" لـ"المرزوقي".
- اعتماده على نسخة موجودة في العراق، مع أنّ هناك نسخة في مصر ممّا جعله غير قادر على تقويم ما اعوجّ في نسخة المتحف العراقيّ، وكذا عدم مقابلته النّصوص بمصادرها المنقولة عنها، ممّا أدّى إلى خلطها بما ليس منها.

[1] ينظر: اللّسانيّات والصّوتيّات: عبّود الدّليمي، ص: 256 -259 .

[2] ينظر:المرجع نفسه، ص: 259-266.

- اعتماده على مخطوطتين متأخّرتين جدّا، ولم ينتبه على مخطوطة الاسكوريال ومخطوطات أخرى.
- ترجمته لـ"أبي موسى الحامض موجزة غير وافية، ولم يرجع للمظانّ الّتي تعينه على الإلمام.
- عدم ترجمته للأعلام الواردة في النّصّ ممّا أدّى إلى بقاء التّحريف الحاصل من قبل.
- عدم نسب الأبيات الغير منسوبة إلى قائليها على الرّغم من شهرتها وورودها في كثير من المصادر.
- انتقال النّظر في قراءته إلى أسفل السّطور أدّى إلى إصابة النّصّ بالسّقط ، وعدم انتباهه على التّصحيف الموجود في قسم من المفردات الواردة في النّصّ.
- تركه من نصّ الرّسالة جزءا في خاتمتها بحجّة عدم درايته بالتّذكير والتّأنيث، وكان الواجب إثباتها للأمانة العلميّة.
- نشره لقدر ضئيل من هذا الكتاب" المسائل والأجوبة"، واعتماده على مخطوطة واحدة وإهماله التّامّ للنّسخ الأخرى.
- زعمه برؤية كتاب"بروكلمان"، ولكن عدم معرفته بأنّ بعض الكتب الّتي ذُكِرت لـ"البطليوسي" ما تزال مخطوطات.

وقد رأى "رمضان عد التّوّاب"أنّ " إبراهيم السّامرّائيّ" لم يبذل جهدا يذكر في تتحقيقه، بل تعجّل في إخراجه ونشره؛ لأنّه لم يتريّث، كما أشار أنّه لا يحطّ من قيمة نشره ولا يطعن في مكانته العلميّة، فجاء عمله غير خال من التّصحيف والتّحريف. [1]

[1] ينظر: مناهج تحقيق التّراث بين القدامئ والمحدثين، رمضان عبد التّوّاب، ص: 266.

رابعا:العُمُد في التّصريف لعبد القاهر الجرجاني(ت 471هـ أو 474هـ):

هو كتاب صدر بتحقيق "البدراوي زهران"؛ فقد تفحّصه "رمضان عبد التّوّاب"، وأعطى جملة من المآخذ، منها أنّه وجد بأنّ كتب التّراجم تذكر أنّ هذا الكتاب من بين مؤلّفات " عبد القاهر الجرجاني"؛ لكن باسم"العمدة في التّصريف"، إلّا أنّ المحقّق يزعم أنّ في العنوان تصحيفا؛ حيث يذكر في كتابه أنّه غير الممكن أن يكون العمدة؛ لأنّ الكتاب ما يحويه هو أسس علم الصّرف، وبالتّالي فهو "العُمُد" وليس "العمدة".

وردّ "رمضان عبد التّوّاب"على تمادي "البدراوي"على تبري فعلته على هذا النّحو الّذي لم يوافق عليه أيّ متمرّس بفنّ التّحقيق، فيسأله "رمضان عبد التّوّاب" لماذا لم تحوّله إلى "الجمل" بدل "العُمُد".

كما تتبّع ثلاثة وخمسين موضعا صحّفت وحرّفت ألفاظها رغم وجودها في كتب المعاجم، بالإضافة إلى هذا تتبّع أيضا السّقط الحاصل في قول المصنّف في ثمانية عشر موضعا ولم ينتبه عليه المحقّق، وكذلك تصحيحه لبعض الأخطاء دون إشارة إلى ما في المخطوطة، كما أنّ المحقّق لم يتفطّن لزيادات لازمة لإقامة النّصّ، بالإضافة إلى وضع المحقّق زيادات توضيحيّة بين أقواس في متن الكتاب وليس حاشيته.[1]

إنّ هذه الأمثلة الّتي انتقاها "الدّليمي" عن تحقيق "رمضان عبد التّوّاب"، ذلك المحقّق الفذّ في نقد التّحقيق تكشف جهده ومكانته العلميّة العالية.

ولعلّ من أبرز المآخذ الّتي تطرّق إليها" رمضان عبد التّوّاب" في نقده لتحقيق التّراث هو عدم اطّلاع هؤلاء المحقّقين على كتاب"بروكلمان"، فـ«إذا اطمأنّ الباحث إلى أنّ كتابا ما، جدير بالتّحقيق، فأوّل ما يبدأ به أن يجمع نسخه المنتشرة في مكتبات العالم، ويستعين على معرفة عدد

[1] ينظر: اللّسانيّات والصّوتيّات: عبّود الدّليمي، ص: 268- 270 .

نسخه وأماكن وجودها بكتب الفهارس العامّة، والخاصّة، ومن أهمّ كتب الفهارس العامّة كتاب"تاريخ الأدب العربيّ" لكارل بروكلمان ت1956م و"تاريخ التّراث العربيّ"لفؤاد سكين"».[1] ومنه فكتاب "بروكلمان" يعدّ من أهمّ الكتب الّتي وجب الاستعانة بها في التّحقيق.

وعليه نستنتج أنّ المحقّق لا يمكنه التّحقيق ما لم يعد إلى كتاب"تاريخ الأدب العربيّ" لبروكلمان" نظرا لثرائه بالمعلومات الّتي يبتغيها الباحث، دون أن ننسى العودة كذلك إلى كتاب آخر وهو "تاريخ التّراث العربيّ لـ"فؤاد سكين"

لقد تعرّفنا على جهود "رمضان عبد التّوّاب " في نقد تحقيق التّراث من خلال ما نقله لنا " الدّليمي" غير أنّ جهوده في هذا المجال لا تتوقّف على نقده للكتب المذكورة آنفا، بل هناك جهود أخرى ذُكرت في كتاب مناهج تحقيق التّراث لـ"رمضان عبد التّوّاب"، هي مقالات في نقد تحقيق التّراث، نذكر منها: حول لحن العوام لـ"أبي بكر الزّبيدي"، كتاب العين لـ"لخليل بن أحمد الفراهيدي"، ما يجوز للشّاعر في الضّرورة لـ"لقزاز القيرواني"...

[1] تحقيق نصوص التّراث في القديم والحديث، الصّادق عبد الرّحمن الغريانيّ،ص: 69 .

نقد وتقويم

نقد وتقويم:

من خلال تصفّحنا لمضمون الكتاب ودراسته، تبيّن لنا بأنّ العنوان مطابق لمحتواه؛ لأنّه تطرّق إلى اللّسانيات في جلّ الفصول، فمثلا: دراسة اللّغة في ذاتها كفصل كامل مستقلّ إضافة إلى جعل المناهج اللّسانيّة كفصل أيضا، أمّا بخصوص الصّوتيّات فقد تناول أمثلة صوتيّة في أغلب الفصول، ومثالنا على ذلك: عنصر تعاقب الأصوات في فصل مناهج اللّسانيّات الحديثة، وعنصر ظاهرة الهمز في فصل اللّهجات، وعنصر التّغيّر والثّبات في الأصوات العربيّة في فصل دراسة اللّغة في ذاتها.

كما تحدّث عن(جهود في اللّغة والتحقيق لرمضان عبد التّوّاب)في كلّ صفحات الكتاب من المقدّمة وصولا إلى قائمة المصادر والمراجع، وخير دليل على ذلك ذكره لترجمة وافية للدّكتور"رمضان عبد التّوّاب"في فصل كامل، إضافة إلى أغلب المعلومات الّتي استقاها من كتب "رمضان عبد التّوّاب" بعدما جمعها عن طريق البحث والتّنقيب، وكذلك اتّصاله بأسرة "رمضان عبد التّوّاب" للحصول على سيرته وجهوده؛ لكي لا يُغفِل أيّ جهد، ومثال ذلك: « استطعت أن أحصي أغلب ما ألّفه وحقّقه وترجمه، وإن كان ثمّة كتاب أو بحث فحسبي أنّي بذلت جهودا مضنية».[1]

أمّا من حيث الجانب المعرفيّ، يحتوي هذا الكتاب على كمّ هائل من المعلومات المنظّمة والمرتّبة بشكل بسيط تسهّل على القارئ العودة إليه والأخذ منه، والدّليل على ذلك أنّ الطّالبتين "فاطمة أوهيب" و"جميل حوبة" أخذتا من الكتاب في دراسة كتابهما "مدخل إلى علم اللّغة " للدّكتور "محمود فهمي الحجازيّ " رسالة ماستر ، السّنة الجامعيّة : 2016 / 2017 م،تيسمسيلت، ص40 . إضافة إلى اشتمال الكتاب على عدّة تخصّصات تغطّي دراسة اللّغة

[1] اللّسانيّات والصّوتيّات: رياض الدّليمي، ص :16 .

في مستوياتها الثّلاث: الصّرفيّ والصّوتيّ والدّلاليّ، وكذلك المناهج اللّسانيّة الحديثة، وكذا اللّهجات والتّحقيق.

وهذا إن دلّ على شيء إنّما يدلّ على أنّه كتاب قيّم، وهو يُعدّ الأوّل من نوعه في جمعه لـ"جهود رمضان عبد التّوّاب" العلّامة الفذّ، فلم يسبقه أحد لذلك على حدّ علمنا، ويعتبر هذا الكتاب غير مقلّد، بل هو ثمرة جهد وبحث، تمثّل في جمع جهود أهمّ باحث لغويّ كان مهملا، وأخرجه "الدّليميّ" إلى النّور.

وقد لاحظنا فيما يخصّ الجانب المنهجيّ لهذا الكتاب بعض الهفوات نذكر منها:

أ- **الأخطاء المطبعيّة:** أو بالأحرى نحن من اعتبرناها كذلك، فإن أخطأنا نرجو التّصويب والسّداد:

- في الفهرس، الفصل الأوّل، كُتِبت: الفصل الأولد.[1]
- في الفصل الثّالث: ذُكرت العناصر من دون مباحث، حيث بدأ بـ(أوّلا) بدل (المبحث الأوّل)[2]، ودليلنا على أنّه خطأ مطبعيّ هو ما ذكره في المقدّمة: « وأُفرِد الفصل الثّالث لجهوده في دراسة اللّهجات العربيّة، وقد جاء على ثلاثة مباحث».[3]
- في الفصل الرّابع، تمّ ذكر: المبحث الأوّل ثمّ الثّاني ثمّ الرّابع، بدلا من الثّالث[4]، ودليلنا هنا ذكره في المقدّمة :" أمّا الفصل الرّابع فتضمّن جهوده في دراسة اللّغة في ذاتها، وقد جاء على ثلاثة مباحث".[5]

---

[1] ينظر: اللّسانيّات والصّوتيّات، ريّاض الدّليميّ، ص :7 .

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص:9 .

[3] المرجع نفسه، ص: 17 .

[4] ينظر: المرجع نفسه ، ص :11 .

[5] المرجع نفسه، ص :17 .

- ذِكْره في المقدمة أنه كتب في آخر صفحة للكتاب خلاصة الدراسة باللغة الانجليزية ، لكننا لم نجدها .

ب- الأخطاء المنهجيّة:

- تهميشه في الصّفحة 52 لتسع عناصر من نفس الكتاب، لكن في الإحالة تمّ ذكر ستّ تهميشات من كتاب" دراسات وتعليقات في اللّغة".
- ذكر الكتب في الإحالة من دون أسماء مؤلّفيها والمعلومات الباقية، ممّا صعّب علينا مهمّة التّحقّق من أمانته العلميّة.

ورغم كلّ هذه الهفوات إلّا أنّ تقسيم الكاتب للفصول وتوزيعها إلى مباحث وعناصر سهّل علينا دراسة الكتاب، ويسهّل أيضا على القرّاء تفحّصه والأخذ منه بسهولة وسرعة.

ورغم جودة المادّة المعرفيّة، إلّا أنّها تكاد تكون مختصرة، فلابدّ حينها من العودة إلى المصادر والمراجع، هذا إذا أردنا التّعمّق أكثر في الموضوع، وقد كان الكتاب غنيّا بالشّواهد المتنوّعة بين الشّعر والنّثر والقرآن، أمثلة : الآية الثّالثة من سورة الزّخرف[1]، البيت الشّعريّ لـ"لعبّاس بن مرداس السّلميّ"[2]، وغيرها.

وبخصوص البيبليوغرافيا فهي غنيّة بالمصادر والمراجع الّتي رتّبها ترتيبا ألفبائيّا، وصنّفها إلى : القرآن الكريم، المطبوعات، البحوث والمقالات،الرّسائل الجامعيّة، وذكر الكاتب لجميع المعلومات المتعلّقة به من دار نشر وبلد وسنة...

وعن الهوامش فهي قيّمة ومفيدة متخصّصة وغير متخصّصة، إضافة إلى تنوّعها.

---

[1] ينظر: اللّسانيّات والصّوتيّات، ريّاض الدّليميّ، ص :200 .

[2] ينظر:المرجع نفسه ، ص: 153 .

أمّا الإضافة النّوعيّة الّتي جاء بها "الدّليميّ" من حيث المادّة المعرفيّة، أنّه لخّص جهود "رمضان عبد التّوّاب" بعدما جمعها ونظّمها ورتّبها ودعّمها بأقوال وآراء باحثين آخرين، دون أن ننسى تعليقاته وآراءه، وخير مثال نذكره هو إدلائه برأيه بخصوص ظاهرة التّذكير والتّأنيث؛ إذ يقول:« ويبدو لي أنّ هذا الحلول من جهة الرّسم، أمّا من جهة الأداء (النّطق) فالحلول من نصيب الهاء؛ أي أنّها تكتب بالتّاء وتنطق بالهاء، وحال هذا التّصرّف مثل الحال الّذي عليه الفصحى وأداؤها ».[1]

وبعد بحثنا المتواصل عن الانتقادات والاعتراضات الّتي وجّهت لهذا الكتاب لم نجد أيّ انتقاد خاصّة وأنّه كتاب صدر حديثا سنة 2014م،لذلك ارتأينا محاولتين التّطرّق إلى أهمّ نقاط الاختلاف بين كتابنا والكتب الأخرى بترتيب وباختصار:

الفصل الأوّل: أهمّ الاختلافات الموجودة فيه هي:

1- ذكر "الدّليمي" أنّ المنهج الّذي اتّبعه "رمضان عبد التّوّاب" هو المنهج المقارن، وأعطى أمثلة حول ذلك، إضافة إلى تدعيمه بالمناهج الأخرى، غير أنّه أغفل المنهج التّقابلي الّذي استخدمه "رمضان عبد التّوّاب" في عنصر "التّذكير والتّأنيث"؛ حيث ذكر: « تَعُدّ اللّغة العربيّة(الخمر)و(السّن)و(السّوق)، كلمات مؤنّثة، في حين تَعُدّها اللّغة الألمانيّة مذكّرة»[2].

وما يؤيّد رأينا هذا ما وجدناه عند الباحثين "طاهر صالح علاوي" و"سهيلة طه محمّد"؛ إذ رأيا أنّه استخدم المنهج التّقابليّ أيضا؛ حيث ذكرا : « ونلمح أحيانا لجوء الدّكتور "رمضان عبد التّوّاب" إلى المنهج التّقابليّ في سبيل الكشف عن خصائص اللّغات السّاميّة وبعض خصائص اللّغات الهندوأوروبيّة، ومن ذلك – مثلا - حديثه

[1] اللّسانيّات والصّوتيّات، ريّاض الدّليميّ ، ص: 100.

[2] ينظر: المرجع نفسه ، ص : 98 .

عن اختفاء ظاهرة تركيب الكلمات في اللّغات السّاميّة ووجودها في اللّغتين الإنجليزيّة والألمانيّة»[1].

2-**النّون والميم في العربيّة:** هناك اختلاف في التّسمية؛ حيث يرى" الدّليميّ" حسب "رمضان عبد التّوّاب" أنّهما صوتان مائعان يمكن أن يُبدلا ببعضهما، وهذا ما يُفسِّر مجيء بعض الكلمات بروايتين إمّا ميما أو نونا، في حين يُطلق عليهما "محمود السّعران" اسم الصّوائت الغنّاء، أمّا "وحيد صفيّة"، فهي توافق "الدّليميّ" في التّسمية لكنّها تطلق عليهما اسما آخر هو أصوات الذّلاقة.

3-**تعاقب الأصوات:** في كلمة "فوم" هل هي بالفاء أم الثّاء؟ ، من خلال مقارنة "رمضان عبد التّوّاب" رأى أنّها بالثّاء، ويُرجع السّبب في ذلك إلى الخطأ السّمعيّ خاصّة إذا تقارب المخرجان؛ أمّا " السّيوطيّ" فيُخضع الإبدال لقواعد أحيانا كلّ واو مكسورة وقعت أوّلا فهمزها جائز، نحو: وشاح /إشاح، وأحيانا أخرى يعلّل إبدال الحروف بأنّه من سنن العرب خاصّة إذا كانت متعاقبة، فتتقارب اللّفظتان في لغتين لمعنى واحد.

ويُضيف "صالح الفاخريّ" أنّ ظاهرة الأصوات المبدلة تنسب حسب "السّيوطيّ" إلى تميم والّتي امتدّت إلى بعض لهجاتنا المعاصرة، ويرى بأنّ سببها راجع إلى ظروف معيّنة كسقوط الأسنان أو التّقارب في المخرج والصّفة.

4-**أولى وأولاء:** يرى "الدّليمي" حسب "رمضان عبد التّوّاب" أنّ الأصل هو "أولى"؛ لأنّه لم يجد أيّ أثر للهمزة أثناء مقارنة العربيّة باللّغات السّاميّة؛ أمّا "إميل بديع يعقوب"، فيرى أنّ "أولى" هي جزء من "أولاء".

[1] أسس المنهج المقارن عند الدّكتور رمضان عبد التّوّاب في كتابه فصول في فقه العربيّة، سهيلة طه محمّد وطاهر صالح علاويّ، مجلّة جامعة تكريت للعلوم، المجلّد 1، العدد 9، (أيلول)2012، ص: 121.

5-**ضياع صيغة المبني للمجهول** : يرى "الدّليميّ" أنّها ضاعت في العربيّة الفصحى وحلّ محلّها العامّيّة؛ أمّا "صالح محمّد توفيق"، فيرى بأنّه حلّت محلّها صيغة المطاوعة أو الانعكاس "انْفَعَلَ" و"اتْفَعَلَ".

6-**أدوات التّعريف والتّنكير:** يرى " الدّليميّ" أنّه لا يوجد لأداة التّعريف أصالة في اللّغات السّاميّة بل هي مرحلة جديدة، أمّا بخصوص التّنكير فيشير إلى أهمّ ظاهرة هي "التّمييم" والّتي تطوّرت إلى التّنوين.

في حين أنّ "محمّد فتيح" فقد أسهب وأطنب في الحديث عن أهمّية أدوات التعريف والتّنكير بالنّسبة لمتعلّم اللّغة الثّانية، وركّز على ثلاث نقاط أساسيّة: الإشارة، التّعيين، الاستعمال الجنسيّ.

7-**تفضيل لغة ما على غيرها:** ذكر "الدّليميّ" كيف كان علماء الغرب يفضّلون لغة على أخرى، الأمر الّذي يرفضه "عبده الرّاجحي" لأنّه يرى أنّه لا يمكن تفضيل لغة على غيرها.

8-**السّليقة اللّغويّة** : اختلف القدماء والمحدثون في تعريف السّليقة؛ حيث يرى "الدّليمي" حسب ما ذكره عن "رمضان عبد التّوّاب" أنّ ما جاء به المحدثون أنّ السّليقة مَلَكَة تكتسب بالتّقليد وقد سبقهم إلى ذلك "ابن خلدون" ، وهو ما أكّد عليه "علي محمّد النّوريّ"؛ أمّا " خالد مسعود خليل العيساويّ" فرأى أنّ السّليقة قدرة عقليّة بها تُستعمَل اللّغة استعمالا صحيحا.

9-**العلاقة بين اللّغات السّاميّة:** وجد "الدّليميّ" من خلال بحوث "رمضان عبد التّوّاب" أسبقيّة القدامى على المحدثين في معرفة وجود العلاقة بين اللّغات السّاميّة؛ حيث وجدوا أنّها لغة واحدة في الأصل هي اللّغة السّاميّة الأمّ؛ أمّا "حازم علي كمال الدّين"

فيذكر بأنّ هناك لغويّون يرون أنّ اللّغات السّاميّة فرع من فصيلة اللّغات الآفروآسيويّة، والّتي تشمل اللّغات السّاميّة والمصريّة القديمة والأمازيغيّة.

الفصل الثّاني: أهمّ الاختلافات الموجودة فيه هي:

1- يذكر "الدّليميّ" حسب ما أشاره "رمضان عبد التّوّاب" مفهوم اللّهجة عند اللّغويّين القدامى الّذي يُعرف باللّحن أو اللّغة؛ إذ يختلف مفهومها عند "عبد الغفّار حامد هلال" فيُطلق عليها اسما آخر هو اللّسان.

2- أسباب نشأة اللّهجات: يذكر "الدّليميّ" حسب ما رآه " رمضان عبد التّوّاب " أنّ السّبب الرّئيسي لنشأة اللّهجات يعود إلى اختلاف الأقاليم والظّروف الاجتماعيّة والسّياسيّة والتّاريخيّة وكذا الجغرافيّة؛ أمّا "عبد الغفّار حامد هلال" فيذكر عوامل أخرى أهمّها: عوامل عسكريّة سياسيّة، عوامل دينيّة، عوامل اجتماعيّة طبقيّة، وعوامل أدبيّة، في حين أنّ " محمّد بن إبراهيم محمّد" يذكر نفس العوامل الّتي ذكرها"الدّليميّ" ويضيف لها العامل اللّغويّ والاحتكاك.

3- مصادر دراسة اللّهجات: ذكر "الدّليميّ" بعض المصادر ككتب القراءات والأدب والنّحو والصّرف والمعاجم من دون أسماء لمؤلّفيها؛ أمّا "عبده الرّاجحي" فقد ذكر عناوين كتب ومؤلّفيها ككتاب اللّغات لأبي عبيدة ولغات القرآن للفرّاء والجمهرة لابن دريد وغيرها.

4- يذكر "الدّليميّ" أنّ لهجة قريش قد ساهمت في تكوين اللّغة الفصحى، فلا مبالغة في تسميتها بلغة قريش، إلّا أنّ "عبده الرّاجحيّ" ينفي سيادة قريش وسيطرتها نظرا لعدم وجود أدلّة كافية تقوم على أساس لغويّ صحيح، رغم أنّه أشاد بعلوّها وأفصحها على اللّهجات العربيّة.

5- لهجة طيّئ القديمة: ذكر "الدّليميّ" أنّ "رمضان عبد التّوّاب" فسّر الطّمطمانيّة تفسيرا صوتيّا؛ لأنّ اللّام والميم من الأصوات المتوسّطة يمكن إبدال بعضها البعض،

والّتي مازالت ممتدّة في لهجاتنا لحدّ السّاعة؛ أمّا "أحمد علم الدّين الجنديّ"، فقد فسّرها أنّها شبيهة لكلام العجم.

6- عدم ثبوت المؤلف على رأي واحد في عنصر الهمزة فتارة يذكر (سقوط الهمز) ؛ حيث يقول "وظاهرة سقوط الهمزة عند الحجازيين القدامى "[1] وهنا يعني بها حذف الهمزة رسما ولفظا وتارة يسميها (إبدال) ؛ حيث يقول" بإبدال الألف همزة فرارا من التقاء الساكنين "[2] يعني إبدال ألف الهمزة بألف المد وذلك بحذفها رسما وبقائها كحرف المد نطقا .

7- كسر أحرف المضارعة: يرى"الدّليميّ" أنّ هذه اللّهجة المعروفة بتلتلة بهراء تنسب إلى جميع العرب عدا الحجاز؛ أمّا "عبده الرّاجحيّ" فينسبها إلى بعض القبائل، ويثبت ذلك بما وُجِد في القراءات الشّاذّة، بالإضافة إلى أنّ "نسرين عبد الله عطوات" الّتي تنسبها إلى بهراء وبني كعب الّتي لا تكسر الألف وكذلك لمجموعة من القبائل من بينها قبيلة طيّئ، ماعدا الحجاز فهي لا تكسر حرف المضارعة؛ أمّا "أحمد علم الدّين الجنديّ" فرأى بوجوب التّوسّع في البحث، ورأى بعدم جواز التلتلة عند الحجاز وجوازها عند غيرها ماعدا حرف الياء.

8- المصدر الميميّ واسما الزّمان والمكان من المثال الواويّ: ذكر "الدّليميّ" أنّ قبيلة طيّئ تصوغ المصدر الميميّ واسمي الزّمان والمكان على وزن(مَفْعَل) بفتح العين، والّي يعلّلها "رمضان عبد التّوّاب" بالمماثلة الصّوتيّة؛ أمّا " أحمد عيد عبد الفتّاح حسن" فيرى أنّ الفتح عند طيّئ مقصور على المصدر؛ أمّا الزّمان والمكان فبالكسر.

9- قلب ألف المقصور ياء: رأى "الدّليميّ" فيما نقله عن "رمضان عبد التّوّاب" أنّ طيّئ تقلب الألف المقصورة ياء في الوقف والوصل، وأقرّ بأنّ مرحلة تسكين الأفعال المعتلّة بقيت عند طيّئ؛ أمّا" أحمد هاشم أحمد السّامرّائيّ" فرأى بأنّ العرب اختلفت في

[1] اللسانيات و الصوتيات ، رياض الدليمي ، ص 154

[2] المرجع نفسه ،ص:176.

الوقف على المقصور، فبعض طيّئ تقلبها واوا؛ لأنّها الأبين، ووجد لغة ثالثة وهي همز الألف المقصورة، والصّفويّون يبدلون الألف ياء والحبشيّون يبدلونها واوا نظرا لتعدّد بطون طيّئ.

10- لغة أكلوني البراغيث: يرى "الدّليميّ" أنّها تنسب لطيّئ، ويؤكّد "رمضان عبد التّوّاب" بأنّها الأصل في اللّغات السّاميّة؛ أمّا "عبد الرّحمن بن محمّد العمار" فقد ذكر تسمية أخرى سمّاها بها "ابن مالك" هي (لغة يتعاقبون فيكم ملائكة)، وهناك من لم ينسبها لأحد معيّن، وهناك من نسبها لطائفة من العرب هم (بنو الحارث بن كعب).

11- الوقف على تاء التّأنيث: يرى "الدّليميّ" حسب "رمضان عبد التّوّاب" أنّ طيّئ تقف على تاء التّانيث بالتّاء أمّا جمع المؤنّث السّالم فتقف عليه بالهاء؛ أمّا "أحمد هاشم أحمد السّامرّائيّ" فرأى أنّها ليست محصورة فقط على طيّئ؛ لأنّ القبائل الأخرى تأثّرت بها لكبرها، في حين أنّ "حامد هلال" رأى بأنّ هذه الظّاهرة ليس فيها قلب بل حذف للآخر من الكلمة.

12- القطعة:عدّ "الدّليميّ" حسب "رمضان عبد التّوّاب هذه الظّاهرة نوعا من التّرخيم، أمّا "محمّد صبّار نجم"، فقد رأى بأنّها تولّدت عن ظاهرة الوقف، في حين عدّها "مشتاق عبّاس معن" عادة كلاميّة عربيّة.

13- إبدال الجيم ياء: يرى "الدّليميّ" أن هذه الظّاهرة مازالت موجودة في بعض قرى جنوبي العراق وبعض بلدان الخليج؛أمّا "إبراهيم البلوشي" فرأى أنّها مازال موجودة في محافظة الباطنة، كما ذكر تنوّعات الجيم منها الجيم الخفيفة والثّقيلة والجيم المصريّة.

14- الاستنطاء والطّمطمانيّة: وقد فسّر "الدّليميّ" وفق ما رآه "رمضان عبد التّوّاب" هاتين الظّاهرتين بأنّ الأولى حصل فيها نحت، والثّانية تشتمل على صوتين مائعين يمكن إبدالهما ببعضهما البعض؛ أمّا "محمّد إبراهيم الحمد" فقد رأى أنّ هذا القلب نتيجة أخطاء الأجيال النّاشئة، ولا يمكن الحكم على هاتين الظّاهرتين من مثال أو

مثالين ردّدهما الرّواة. وقد فسّر استنطاء هذيل بأنهّ متعلّق بنطق العين نطقا خاصّا هو نطق أنفمويّ، فتسمع العين ممتزجة بصوت النّون، والّتي هي في الأصل عين أنفمويّة سمعها الرّوّاة فتعذّر عليهم وصفها؛ أمّا "رابين" فله تفسير آخر، فهو يرى أنّ الاستنطار مرتبط بفعل ساميّ آخر معروف في العبريّة هو "نطا" أي "مدّ يده ألى"، وزادت عليه الهمزة فصار "أنطى".

15- الوكم: وقد فسّره "الدّليميّ" حسب ما ذكره "رمضان عبد التّوّاب" بقانون المماثلة بين الأصوات المتجاورة؛ أمّا"أحمد عيد عبد الفتّاح حسن" فيذكر خلاف ذلك؛ فقد شبّهت الكاف بالهاء كونها على الإضمار والهمس، فأتبعت بالكسرة للتّخفيف، لكن تبقى هذه اللّغة شاذّة.

الفصل الثّالث : أهمّ نقاط الاختلاف فيه

1- تطرق "الدليمي في هذا الفصل إلى ثلاث مستويات في اللغة هي: الصوتي والصرفي والدلالي لكن لم يتطرق إلى الجانب النحوي .

2- نجدّ "الدّليمي" يذكر(صوت الضّاد) على أنّه المفخم للدّال في نطقها الآن؛ أمّا "سمير شريف استيتيه" فقد ذكر أنّ "سيبويه" نَصَّ على أنّ الضّاد ليست المطبق للدّال لعدم وجود تطابق بينهما، كما أضاف ما لم يذكره "الدّليمي" على أنّ صوت الضّاد من الأصوات الوقفيّة في العربية المعاصرة على عكس أسلافنا الّذين عدوه رخو(استمراري).

3- صوتي الطّاء والقاف: ذكر "الدّليمي" أنّ كلاهما صوتين مجهورين وأعطى للطّاء ثلاثة احتمالات تثبت ذلك؛أمّا صوت القاف فوضع له أربع احتمالات تثبت أنّه مجهور، لكن"حسام السّعيد النّعيمي" ذكر أنّ هناك اختلاف بين القدامى والمعاصرين مثل ما ذكر" الدّليمي" ولم يُفَصِّل في ذلك. كما نلاحظ أنّ "الدّليمي" قد شرح و أوضح هذان العنصران في كتابه الثاني (الدّراسة الصّوتيّة بين القديم والحديث) وهذا ما ذكرناه آنفا في هذا العنصر.

4- اختلاف في عنصر المصوتات عند علماء العربيّة؛ حيث وضحها" الدّليمي"بشكل مقتضب إلّا أنّه فصلها في كتابه الدّراسات الصّوتيّة بين القديم والحديث.

5- مصطلح الصّرف: ذكر "الدّليمي" في كتابه نقلا عن "كمال بشر" أنّ الصّرف «هو كل دراسة مرتبطة باللّفظة أو أحد أجزائها والّتي تخدم التّراكيب؛ أمّا في المعجم المفصل في علم الصّرف لـ"راجي الأسمر" فيذكر أنّه علم يبحث في تصريف الكلمة وتغييرها من صورة إلى أخرى؛ أمّا "إبراهيم خليل" فيرى أنّ دور الصّرف لا يقتصر في الكلمة بل يتجاوز الأمر إلى تصنيف هذه الكلمات و"فوزي الشايب" يلخص ما ذكر فالصّرف عنده الكلمة الّتي ينظر إليها على أنّها الوحدة الأساسية للقواعد .

6- الاعتلال في الأفعال المعتلة: نلاحظ أنّ "الدّليمي" قد شرح هذا العنصر بإقتضاب من كتب "رمضان عبد التّوّاب" رغم تدعيمه برأي"إبراهيم السمرائي"؛ فقد استنتجنا ذلك بعد إطلاعنا على ما جاء به " رمضان عبد التّوّاب" الّذي فصل كثيرا في هذا العنصر.

7- العوامل المؤدية إلى التّطور الدّلالي: ذكر " الدّليمي" ستة عناصر تؤدي للتّطور الدّلالي و هي كالآتي: السّياق المضلل، سوء الفهم ،القياس الخاطئ، اختصار العبارة، الابتذال؛ أمّا "إبراهيم أنيس" فيختلف عنه والعناصر هي كالآتي:

- الاستعمال الّذي يتضمن: سوء الفهم وبلى الألفاظ و الابتذال.
- الحاجة ومن عناصرها ودوافعها: التّطور الاجتماعي والاقتصادي والسّياسي ومن هنا نلاحظ أنّهما يشتركان في الابتذال وسوء الفهم و يختلفان في باق العناصر.

8- مظاهر التّطور الدّلالي: ذكر"الدّليمي" في هذا العنصر ثلاثة عناصر كالآتي : تخصيص الدّلالة ، تعميم الدّلالة ، انتقال الدّلالة لغير التّخصيص والتّعميم؛ أمّا "إبراهيم أنيس" فقد ذكرها في خمسة عناصر هي: تخصيص الدّلالة ،تعميم الدّلالة، انحطاط الدّلالة، رقي الدّلالة،تغير مجال الاستعمال.

9- النّحت والتّركيب:أطلق "الدّليمي" مصطلح النّحت على (النّحت والتّركيب) وذلك أنّ النّحاة يعدونه مصطلحا واحدا؛ حيث يكمن الاختلاف في أنّ النّحت هو اختصار واختزال على عكس التّركيب الّذي لا يضمّ أيّ شيء في تركيب الكلمة الجديدة؛ أمّا "أحمد شاميّة" فقد أطلق على النّحت مصطلح الاشتقاق الكبار.

10- التّعريب:ذكر "الدّليمي" مصطلح التّعريب وعرفه وتوسع فيه؛ أمّا "إبراهيم محمّد الحمد" فقد أطلق عليه عدّة تسميات هي كالآتي (المعرب، التّعريب، الدّخيل، المولد).

11- التّرادف: ذهب " الدّليمي" إلى أنّ هناك اختلاف في معنى التّرادف، فمنهم من جعله سمة مميزة للعرب ومنهم من أنكر ذلك؛أمّا "حاكم مالك لعيبي" يضيف أنّ التّرادف موجود ووجب التّسليم به عند المحدثين كما يرون أنّ إنكاره إنكارا تاما مذهب لا تؤيده النّصوص والشّواهد اللّغوية.

12- المشترك اللّفظي: تحدّث" الدّليمي" على وجود اختلاف في المشترك اللّفظي فهناك من يقر بوجوده وهناك من ينكر؛أمّا "إبراهيم محمّد الحمد" يذكر أنّه ما كان ينبغي التّوسع في الخلاف فالاستعمال كاف لإثبات المشترك.

الفصل الرّابع: أهمّ الاختلافات المذكورة فيه

1-جمع النّسخ المخطوطة للنّص: ذكر " الدّليمي" كيفية جمع النّسخ المخطوطة، وكيفية تصنيف الأهمّ منها؛أمّا "عباس هاني الجراح" فقد أضاف إلى ماذكره "الدّليمي" شرح كلمة (الأصل) أو (الفريدة) أو (الأمّ) على أنّها النّسخة الّتي اعتمدت عليها في التّحقيق وليس بالضّرورة أن تكون هي نسخة المؤلف الّتي كتبت بخطِّ يده.

2-توثيق عنوان الكتاب ونسبته إلى مؤلفه: ذكر"الدّليمي" إجبارية الرّجوع إلى المصادر وإذا لم تتوفر لا يصح الشّك في نسبة المؤلف للكتاب إلّا بعد التّحقيق من طريقته؛ أمّا "عباس هاني الجراح" فيذكر للتّحقيق من العنوان ومؤلفه وجب إتباع طريقتين:

-الدّراسة الدّاخلية: وذلك بتفحص المخطوط جيدا وتدبر مادته؛ فقد يرد الاسم صراحة في خطبة الكتاب.

-الدّراسة الخارجية: وذلك بالرّجوع إلى فهارس المخطوطات وكتب التّراجم وإذا لم يجد المحقق شيئا وجب عليه بذل جهده للوصول إلى مراده.

3- معرفة مصطلحات القدماء في الكتابة: ذكر لنا "الدّليمي" بعض مصطلحات التّصحيح منها كلمة (صح) وكلمة (تضبيب) بمعنى تمريض فقط، لكن "الصادق عبد الرحمان الغرياني" قد وضح لنا كلمة تضبيب؛ حيث ذكر أنّها استعمال الكلام، وعدم فهم معناه وذلك لسقم في لفظه مع صحة وروده.

4- المران على أسلوب المؤلف ومراجعة كتبه: ذكر"الدّليمي" كلّ ما يجب فعله لكن"عباس هاني الجراح" ؛ فقد خصص الاطلاع على أكبر عدد من كتب المؤلف بأعلى درجة من التّمرس؛ أمّا قراءة المخطوطة عدّة مرات فتعدّ أدنى درجة من التّمرس.

5- تخريج النّصوص: ذكر"الدّليمي" في هذا العنصر ما يجب فعله في تخريج النّصوص ،لكنّه أهمل المعنى الاصطلاحي للتّخريج مع الغرض منه على غرار "عباس هاني الجراح" الّذي ذكر المعنى الاصطلاحي للتّخريج مع الغرض منه.

6- ضبط ما يشكل من الكلمات: شرح "الدّليمي" ما يجب ضبطه من الكلمات وهي كالآتي: الكلمات الّتي بها لبس والأبيات الشّعريّة إضافة إلى ضبط الحواشي والقرآن الكريم؛ أمّا "عباس هاني الجراح" فقد ركز على ضبط الكلمات الغريبّة؛ لأنّها تحتاج شرحا عن طريق العودة إلى استعمال المعاجم.

7- مؤلفات العلماء في التّصحيف والتّحريف: ذكر"الدّليمي" أنّ "رمضان عبد التّوّاب" ذكر أن أقدم الكتب في التّصحيف والتّحريف كان لـ ("ابن قتيبة" مؤلفات القدامى في التّصحيف) و("دار قطني" تصحيف العلماء وتصحيف المحدثين) و("السّيوطي" التّطرق في التّصحيف)؛

أمّا "محمّد هارون" فيخالفه في الرّأي؛ حيث رأى أنّ أقدم كتب التّصحيف والتّحريف ما صنعه "أبو أحمد الحسن بن عبد اللّه العسكري".

لقد كانت هذه أهمّ الاختلافات الّتي استطعنا تحصيلها، والّتي لا تعني بطبيعة الحال الحطّ من قيمة هذا الكتاب، وإنّما على العكس تماما، فهذا البحث هو بحث مهمّ للغاية، يستطيع الباحث من خلاله جمع ثروة لغويّة في مجال اللّسانيّات والصّوتيّات، فقد بذل " رياض الدّليميّ" جهودا لا يستهان بها في هذه الدّراسة؛ يكفي أنّه وقف على مؤلّفات" رمضان عبد التّوّاب" رغم ضخامة جهوده وتشعّب مضامينها، وتفرّقها في الكتب والمجلّات الجمّة، وبالرّغم من ذلك استطاع أن يحصي أغلبيّة هذه المؤلّفات والتّحقيقات والتّرجمات، وعليه فهي حقّا جهود مضنية.

خاتمة

خاتمة

حظيت اللّغة العربيّة باهتمام الكثير من الباحثين واللّغويين منذ عصور عدّة، فتميّزت بالكثير من أعلام العرب ومن بينهم "رمضان عبد التّوّاب" الّذي قدَّم جهودا مضنية في هذا المجال، ناهيك عن المؤلّفات والكتب الّتي حقّقها وترجمها، فسيرته غنيّة بآثاره العلميّة وتعلّم اللّغات وصفات عدّة كالذكاء و الفطنة ساعدوه على تقديم أفضل و أجود المعلومات في اللّغة ، كما يعدّ من أعلام النّهضة والتّنوير في مصر والعالم العربي، كرّس كلّ حياته وجهده لتقديم الأفضل للّغة، جاب العديد من البلدان العربيّة والأجنبيّة ليستقي منها المعلومات المفيدة .

فلذلك اعتبرناه أهلا لدراسة جهوده المتنوّعة في اللّغة ولهذا السّبب نفسه اختاره "الدّليمي" كعنوان لكتابه هذا المعنون بـ(اللّسانيات و الصّوتيات جهود في اللّغة و التّحقيق لـ"رمضان عبد التّوّاب")

وبعد استقصاء ما ورد في الكتاب، ومن خلال الاطّلاع على المصادر والمراجع المتعلّقة بموضوعنا، استنبطنا أنّ "الدّليمي" أحسن الاختيار، وسنذكر أهمّ النّتائج الّتي توصّلنا إليها على النّحو الآتي:

1- "الدّليمي" هو أوّل باحث ساهم في جمع جهود الدّكتور"رمضان عبد التّوّاب".
2- إنّ "الدّليمي" قد بذل جهدا ليس بقليل في جمع وتلخيص كتب"رمضان عبد التّوّاب" بعد الحصول عليها، بالإضافة إلى مقارنتها بآراء علماء آخرين و معاصرين وقدماء.
3- التّعرّف على سيرة "رمضان عبد التّوّاب" الذي كرّس كلّ حياته لخدمة العلم وتعلّم اللّغات الأمر الّذي ساعده على الاطّلاع على أبحاث الأجانب و الإتيان بما هو جديد.
4- كان "رمضان عبد التّوّاب"متميّزا منذ صغره، كما أنّه يستغلّ العطل الصّيفيّة في الدّراسة ممّا جعله يصل إلى درجة العلّامة .
5- تتبّع "رمضان عبد التواب" المنهج المقارن في جلّ دراسته.

6- أسبقيّة العرب إلى إيجاد أهم النّظريّات الحديثة.

7- اعتماد "رمضان عبد التّوّاب"على اللّغات السّاميّة في المقارنة بينها.

8- كلّ لغة لها عدّة لهجات واشتراك اللغات السّامية فيما بينها.

9- تناول"رمضان عبد التواب" الخصائص اللّغويّة لقبيلة طيّئ القديمة ،حتى أن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الخمسين سنة(1983م-1984م) قد أقرّ بها.

10- عرفنا من خلال ما قدّمه "الدّليمي" عن "رمضان عبد التّوّاب" أنّ اللّهجات العربيّة القديمة لها امتداد في لهجاتنا المعاصرة، كما لها تفسيرات علميّة.

11- ذكر لنا "الدّليمي" أنّ"رمضان عبد التّوّاب" قد قدّم جهودا في دراسة اللّغة، لكن من جوانبها الثّلاث فقط الصّرفيّ والدّلاليّ والصّوتيّ.

12- لـ"رمضان عبد التّوّاب" خبرة في التّحقيق؛ حيث كان يقف على كلّ صغيرة و كبيرة ليوضّحها فلم يتسرّع، بل كان كيّسا فطنا،صبورا ودقيقا في عمله، إذ سجّل عليه على أنّه الأوسع في هذا المجال. ممّا جعله يؤسّس مدرسة رمضانيّة في هذا المجال .

كانت هذه أهمّ النّتائج الّتي توصّلنا إليها في بحثنا هذا ،نرجو أن نكون قد وفّقنا في عرض هذا البحث المتواضع ولو بالقليل ،كما نرجو أن نكون قد سلطنا الضوء عليه مثل ما فعل "الدليمي" ليبقى متداولا بين طلاب العلم لتقديم الأفضل دائما للغة والعلم؛ لأن طريق العلم طويل ومتشعب يحتاج من الطالب الصبر والإرادة والشغف ، لذلك إذا وفقنا فمن الله وإذا أخطأنا فمن أنفسنا .

الملاحق

الملاحق :

الملحق رقم 01

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى/ كلية التربية
قسم اللغة العربية

رمضان عبد التواب
وجهوده في اللغة

رسالة مقدمة إلى
مجلس كلية التربية – جامعة ديالى وهي جزء من متطلبات نيل درجة
الماجستير في اللغة العربية وآدابها

من الطالب
رياض عبود غوار الدليمي

بإشراف الأستاذ الدكتور
عبد الرسول سلمان إبراهيم الزيدي

الملحق رقم 02

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى
كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية

حسام سعيد النّعيمي وجهوده في العربيّة

أطروحة قدّمها الطالب

رياض عبّود غوّار

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الانسانية في جامعة ديالى
جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه فلسفة في اللغة العربية

بإشراف

الأستاذ الدكتور

عبد الرسول سلمان ابراهيم

الملحق رقم03

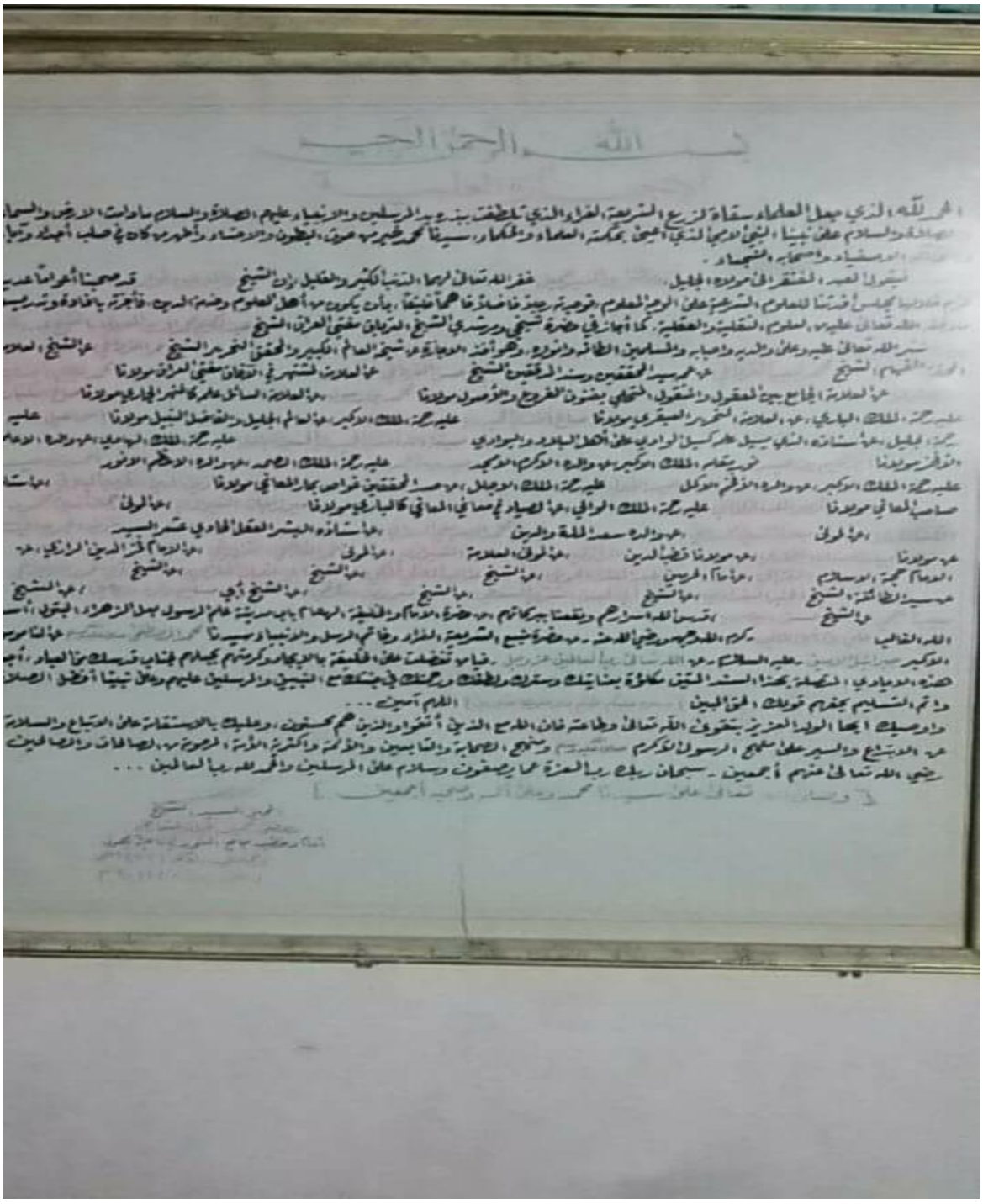

الملحق رقم 04

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي
معهد الآداب واللغات قسم اللغة الأدب العربي

الجزائر بتاريخ : 2018/12/12.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحية طيبة وبعد :

سعادة الأستاذ الدكتور: رياض عبود غوار الدليمي

لكم منا أسمى معاني التقدير والاحترام

شيخنا العزيز إلى القلب في البلد الشقيق العراق الحبيبة

شرف لنا أن نتواصل وإياكم لأجل مد جسور المعرفة والبحث العلمي بين البلدين في الميادين العلمية

وبقينا منا في شخصكم الكريم لأجل وصل حلقات التفاعل

والتبادل العلمي والمعرفي

وحرصا منا على تحسين فاعلية التكوين في التعليم العالي .

نتوجه إلى سيادتكم برجاء الموافقة على التواصل واستقبال الطالبتين(كباس محجوبة ، ملال لويزة)
تخصص : تعليمية

وهما بصدد إنجاز مذكرة التخرج في طور الماستر، حول كتابكم الموسوم بـ:

اللسانيات والصوتيات .

الأستاذ المشرف ميدان التكوين مديـــر المعهد

الأستاذ: بن فرحة جيلالي
معهد الآداب و اللغات
المركز الجامعي تيسمسيلت

المسؤول عن فريق ميدان التكوين
لغة وأدب عربي
د. مصابيح محمد

مدير معهد الآداب واللغات
الأستاذ الدكتور عيساني امحمد

الملحق رقم 05

بسم الله الرحمن الرحيم

إني الدكتور رياض عبود غوار الدليمي من جمهورية العراق اتشرف بالتواصل مع الطالبتين الكريمتين (كَبَاس محجوبة ، ملال لويزة) لإرتقاء مراتب العلم والإكتساب من كنوز الأدب ما تقر به العين ، وأي سعادة تغمرني وأنا أرى فيكما سمات الخير قد برزت مقرونة بمعالم الجد ...

التوقيع:

د. رياض عبود غوار الدليمي

جمهورية العراق

التاريخ: ٢٠١٨/١٢/٢٠ م

١٣/ ربيع الاخر/١٤٤٠ هـ

الفهارس

- فهرس المصادر و المراجع
- فهرس الموضوعات

قائمة المصادر المراجع :

_ القرآن الكريم برواية حفص .

-الكتب :

1) أثر اللّهجات العربية في توحيد المعني النحوي ، نسرين عبد الله عطوات، دار الكتب العلمية ، (د.ط)،(د.ت) .
2) أصوات العربية بين التحول والثبات،حسام السعيد النعيمي،سلسلة بيت الحكمة4،بغداد،(د.ط)، (1989م).
3) الأصوات اللغوية ، سمير شريف استيتية، دار وائل ، عمان ، ط1،(2003م).
4) بحوث ومقالات في اللغة،رمضان عبدالتواب،مكتبة الخانجي،القاهرة،ط1،(1403هـ-1982 م).
5) تحقيق التّراث العربيّ منهجه وتطوّره، عبد المجيد دياب، دار المعارف، القاهرة، ط2،(1993م).
6) تحقيق النصوص الأدبية واللغوية ونقدها،عباس هاني الجراح، مؤسسة دار الصادق الثقافية مع دار الصفاء، عمان، ط1،(2011 م-1432هـ).
7) تحقيق نصوص التراث في القديم و الحديث، الصادق عبد الرحمان الغرياني ، مجمع الفاتح للجامعات، (د.ط)،ليبيا،(1989م).
8) تحقيق النّصوص ونشرها، عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط7،(1418هـ – 1998م).
9) التّرادف في اللّغة، حاكم مالك العيبي، (د.ط)،(د.ت).
10) اختلاف اللّهجات العربيّة على المستويين النّحوي و الصّرفي بين ابن عقيل و السّلسبيلي، أحمد عيد عبد الفتاح حسن، (د.ط)،(د.ت).
11) الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تح، محمد علي النجار،دار الكتب المصرية ، (د.ط)،(د.ت)،الجزء2.

12) خصائص العربيّة والإعجاز القرآني في نظريّة عبد القاهر الجرجانيّ اللّغويّة، أحمد شاميّة، سلسلة المعرفة"، ديوان المطبوعات الجامعيّة، بن عكنون، الجزائر، (د.ط)، (1995م).

13) الدّراسات الصوتية بين القديم و الحديث ، رياض عبود غوار الدليمي ، دار غيداء ، الأردن ، ط1، (1436هـ ـ 2015م) .

14) دراسات في اللّغة والقراءات، خالد مسعود خليل العيساوي،عالم الكتب الحديث،الأردن،ط1،(سنة 2012م).

15) دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس،مكتبة الأنجلو المصرية ، مصر، ط3،(1976 م).

16) الدّلالة الصّوتية في اللّغة العربيّة، صالح عبد القادر الفاخري، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، (د- ط)، (د- ت).

17) شرح قطر النّدى و بلّ الصّدى لابن هشام، محمّد محي الدّين عبد الحميد، المكتبة التّجاريّة الكبرى، مصر، ط11، (ربيع الثّاني 1383_ 1963أغسطس).

18) علم اللّغة المقارن، حازم علي كمال الدّين، ، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1،(1428هـ/2007م).

19) علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، محمود السعران ، دار النهضة العربية ، بيروت، (د.ط)، (د.ت).

20) علم الصرف، سميع أبو مغلي، دار البلدية ناشرون وموزعون، عمان، ط1، (1430هـ/2010م).

21) فصول في فقه العربية،رمضان عبد التواب،مكتبة الخانجى،القاهرة، ط6،(1420هـ-1999م).

22) فقه العربيّة المقارن، رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين،(د.ط)،(د.ت).

23) فقه اللغة في الكتب العربية، عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية،(د.ط)،(د.ت).

24) فقه اللّغة مفهومه وموضوعاته وقضاياه : محمّد بن إبراهيم الحمد، دار ابن خزيمة، الرياض، ط1، سنة (1426هـ-2005م).

25) في الأصوات اللّغوية ، دراسة في أصوات المدّ العربيّة ، غالب فاضل المطلبي ، دائرة الشّؤون الثّقافية و النّشر، منشورات وزارة الثّقافة و الإعلام ،(د.ط)، العراق،(1984م).

26) في علم اللغة التطبيقي، محمد فتيح،دار الفكر العربي،القاهرة،ط1،(1410هـ/1989م).

27) في اللّهجات العربيّة ، إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصريّة ، ط3 ، القاهرة ،(2003م).

28) كتاب العين معجم لغوي تراثي ،الخليل بن أحمد الفراهيدي، ترتيب ومراجعة داود سلمان العنبكي وإنعام داود سلوم ، مكتبة لبنان ،بيروت، ط1 ، (2003م) .

29) اللّسانيات والصّوتيات جهود في اللّغة والتّحقيق لرمضان عبد التّوّاب، رياض عبّود غوّار الدّليمي، دار غيداء،الأردن، ط1،(1435هـ – 2014 م).

30) – اللّغة العربيّة تطبيقات في المنهج المقارن، محمّد صالح توفيق، دار الهاني، (د- ط)، (د- ت).

31) – اللّغة العربيّة معناها ومبناها، تمّام حسّان، دار الثّقافة، المغرب، ط1،(1994 م).

32) – اللّهجات العربيّة في التّراث،أحمد علم الدّين الجندي، الدّار العربيّة للكتاب ،(د.ط)،(1983م) ، القسم الأول(في النّظامين الصّرفيّ و الصّوتيّ).

33) – اللّهجات العربيّة في القراءات القرآنيّة ،عبده الراجحي ، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندريّة،(د.ط)،(1996 م).

34) – اللّهجات العربيّة نشأة وتطوّرا، عبد الغفّار حامد هلال، مكتبة وهبة، ط2 ،القاهرة، (1414 هـ_ 1993م).

35) – مباحث في علم اللّغة و مناهج البحث اللّغوي، نور الهدى لوشن، المكتب الجامعيّ الحديث، جامعة الشّارقة (د.ط)، (2008م) .

36) _ مبادئ اللّسانيّات، أحمد محمّد قدور، دار الفكر، دمشق، ط3، (1429هـ/2008م).

37) – مدخل إلى علم اللّغة، إبراهيم خليل، دار المسيرة، عمان، ط2، (1440 هـ - 2014 م).

38) _ المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر السّيوطي، تحقيق: محمّد أبي الفضل وآخرين، القاهرة،(1958م)، مج1.

39) – محاضرات في اللّسانيّات، فوزي حسن الشّايب، دار الكتب الحديث،الأردن،ط2،(2016م).

40) – محاضرات في تحقيق النّصوص، هلال ناجي، دار الغرب الإسلاميّ، لبنان، ط1،(1994 م).

41) – المدخل إلى علم اللّغة ومناهج البحث اللّغويّ، رمضان عبد التّوّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3،(1417هـ/1997م).

42) – مدخل إلى اللّسانيات، محمّد محمّد يونس عليّ، دار الكتاب الجديد، لبنان، ط2، (سنة2018م).

43) – المعجم المفصّل في علم الصّرف، راجي الأسمر، دار الكتب العلميّة، بيروت، د.ط،(1418 هـ ـ 1997 م).

44) – المعجم المفصّل في فقه اللّغة ، مشتاق عباس معن .، منشورات محمّد علي بيضون ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ط1 ،(1422هـ _2001 م) .

45) – معالم الصّوتيات ، عبد القادر شاكر،ديوان المطبوعات الجامعية ، تيارت، (د.ط) ،(2010م).

46) – معجم الإعراب والإملاء، إيميل بديع يعقوب، دار العلم للملايين، بيروت ، ط1،(آذار 1983 م).

47) - المقدمة، ابن خلدون، عبد الرّحمن بن محمّد بن خلدون، دراسة واعتناء أحمد الزعبي، دار الهدى، الجزائر، (د.ط)،(2009 م).

48) - مناهج تحقيق التّراث بين القدامى والمحدثين، رمضان عبد التّوّاب، مكتبة الخانجي، ط2،القاهرة، (1422هـ - 2002م).

49) - موسوعة معاني الحروف العربيّة ، علي جاسم سلمان ، دار أسامة ،(د.ط)، الأردن(2003م) .

المجلّات و الدوريات :

50) - أثر الفكر الدّاوريني في البحث اللّغويّ العريّ الحديث، عبد الله أحمد خليل إسماعيل جامعة الأزهر غزّة، مجلّة البصائر، المجلد1، العدد3، جامعة البنات الأردنيّة الأهليّة،(جمادى الأولى 1418 هـ، أيلول1997 م).

51) أسس المنهج المقارن عند الدكتور رمضان عبد التواب في كتابه فصول في فقه العربية ،سهيلة طه محمد وطاهر علاوي ، جامعة تكريت للعلوم،مج1، العدد09، (أيلول 2012م)،ص، 121.

52) - أشكال التّبدلات الصّوتية في اللّغات السّاميّة، وحيد صفيّة، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، مج31، العدد 1، (2009م).

53) - السليقة اللغوية عند العرب،علي محمد النوري، مجلة كلية الدعوة الإسلامية، كلية اللغات جامعة الفاتح ، العدد 14،(1997م).

54) - اشتقاق طيّئ : محمد بن عمر بن عبج الرحمن العقيل أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري ،مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، المملكة العربية السعودية ، العدد36 ، (1409هـ/1989م).

55) - ظاهرة التّنوين في العربيّة، حسام عبد علي الجمل، مجلّة كلّيّة التّربية الأساسيّة، جامعة بابل،العدد/8، (تموز 2012م).

56) - علم اللّغة المقارن، جامعة أم القرى،مجلة علوم اللغات وآدابها ،كلية اللغة العربية ، المملكة العربيّة السّعوديّة، وزارة التّعليم العالي، رقم المقرر: 367، (1439هـ/2017م).

(57 – لغة "أكلوبي البراغيث" دراسة نظريّة و تطبيقيّة، عبد الرّحمن بن محمّد العمار،مجلة جامعة الإمام ، قسم النّحو و الصّرف و فقه اللّغة ، كليّة اللّغة العربيّة، جامعة محمّد بن سعود الإسلاميّة العدد27،(رجق1420هـ).

(58 – لهجة طيّئ في كتاب سيبويه، أحمد هاشم أحمد السّامرائي،مجلة سر من رأى ، جامعة تكريت ، كلية التّربية /سامراء_قسم اللغة العربيّة، المجلد 2/العدد2 السّنة الثّانية ،حزيران(2006 م).

المواقع :

المواقع الإلكترونية :

(59 – الأمثال الشعبيّة العمانيّة و استثمارها في اللّغة العربيّة ، إبراهيم البلوشي و فاطمة الحوسنيّة ، www.alarabiahconference.org/uploads وزارة التّراث و الثقافة ، سلطنة عمان (أطلع عليه يوم 2019/03/26).

(60 – سلسلة لهجات العربيّة،الحلقة الأولى،لهجة طيّئ،محمّد صبار نجم، جامعة الكوفة /كليّة الفقه www.uokufa.edu.ip (أطلع علية يوم 2019/03/13).

مواقع التواصل الاجتماعي :

(61 – مواقع التواصل الاجتماعي (فايسبوك Osama Abood)، أسامة عبود غوار الدليمي،(يوم 04جوان2018)، الساعة 10:14صباحا وتم الرد على الساعة 20:55مساء.

فهرس المحتويات:

بطاقة فنّيّة للكتاب : .....أ

ترجمة صاحب الكتاب : .....ب

مقدّمة : .....أ

مدخل: 6

الفصل الأوّل: رمضان عبد التّوّاب ومناهج اللّسانيّات الحديثة 16

تمهيد :.....16

المبحث الأوّل: تطبيقات المنهج المقارن عند الدّكتور رمضان عبد التّوّاب.....19

المبحث الثّاني : علم اللّسانيّات ومناهج العرب القدامى 29

الفصل الثّاني: جهوده في دراسة اللّهجات العربيّة.....37

المبحث الأول : نظرة تأريخيّة في دراسة اللّهجات:.....37

المبحث الثاني: إسهامات رمضان عبد التواب في دراسة اللهجات 42

المبحث الثالث : تفسير ألقاب اللّهجات القديمة في ضوء علم اللّغة الحديث:.....57

الفصل الثّالث: رمضان عبد التّوّاب ودراسة اللّغة في ذاتها 64

المبحث الأوّل : جهوده الصّوتيّة.....64

المبحث الثّاني: جهوده الصّرفيّة.....69

المبحث الثّالث : جهوده الدّلاليّة 74

الفصل الرّابع: جهوده في تحقيق التّراث اللّغويّ 84

المبحث الأوّل : منهجه في تحقيق التّراث اللّغوي 84

المبحث الثاني : جهوده في إصلاح التّصحيف والتّحريف.....93

المبحث الثّالث: جهوده في نقد تحقيق التّراث.....98

نقد وتقويم:..... 106
خاتمة 121
الملاحق : 124
قائمة المصادر المراجع : 130
فهرس المحتويات: 136